

سلسلة أبحاث جامعية يشرف على إصدارها الدكتور حامد طاهر

دراسات عربية وإسلامية

٥

- عقوبة السجن في الشريعة الإسلامية . أ. د. محمد عبد الهادي سراج
- الوثائق الإسلامية . د. عبد التواب شرف الدين
- حركة التأليف في العالم العربي المعاصر . أ. د. حامد طاهر
- حركة الروى في القصيدة العربية . أ. د. محمد حاسة عبد اللطيف
- الأصوات وأثرها في المعجم العربي . د. رفعت الفرناوى
- الثروة اللغوية العربية . د. سعيد حسن بحيرى
- نظرية الإكمال اللغوى عند العرب . أ. د. أحمد طاهر حسين
- منهج شوقي ضيف في الدراسات الأدبية . أ. د. يوسف حسن نوفل
- قراءة القصة القصيرة . د. حسن البندارى

ويشترك في إصدار السلسلة :
أ. د. محمد حماسة عبد اللطيف

د. رفعت الفـرنـوانى
د. سلوى ناظم

يشترك في إصدار السلسلة :

أ. د. محمد حماسة عبد اللطيف

د. رفعت الفـرنـوانى

د. حسن البـسـندارى

د. محمد حماسة عبد اللطيف

د. رفعت الفـرنـوانى

د. سلوى ناظم

د. حسن البـسـندارى

د. محمد حماسة عبد اللطيف

د. رفعت الفـرنـوانى

د. سلوى ناظم

د. حسن البـسـندارى

د. محمد حماسة عبد اللطيف

د. رفعت الفـرنـوانى

د. سلوى ناظم

د. حسن البـسـندارى

د. محمد حماسة عبد اللطيف

د. رفعت الفـرنـوانى

د. سلوى ناظم

د. حسن البـسـندارى

د. محمد حماسة عبد اللطيف

د. رفعت الفـرنـوانى

د. سلوى ناظم

د. حسن البـسـندارى

د. محمد حماسة عبد اللطيف

د. رفعت الفـرنـوانى

د. سلوى ناظم

تقديم الجزء الخامس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بتأييد من الله وتوفيقه تواصل سلسلة « دراسات عربية وإسلامية » مسيرتها بصدور الجزء الخامس — معتمدة على هدف محدد لا يغيب ، وهو « الإيمان بمستقبل الفكر العربي والإسلامي » . هذا الهدف الذي نحفزنا إلى العمل الفعال ، ببصيرة مستشرقة ترى أن ازدهار الثقافة العربية والإسلامية رهن بضرورة توفير أقصى درجات الوعي الفردي والجماعي ، وأن دوام هذا الازدهار يقتضي التنبيه للمحاولات المغرضة التي تسعى إلى استقطاب الأعمال المتميزة وإحباطها .

ولذلك فإن « الاعتصام بالوعي الحضري » هو سبيلنا إلى توجيه « نظرة فاحصة » في تلك المحاولات قصداً إلى تحييدها لضمان تنابع صدور هذه السلسلة ووصولها إلى القارئ في هدوء ومن غير ضجيج ، تاركين له حينئذ مهمة التمييز بين عمل يحمل مقومات إرتفاعه ، وعمل ينطوي على أسباب هبوطه .

وإن « الإيمان بمستقبل الفكر العربي والإسلامي » و « الاعتصام بالوعي الحضري » — قد بلغا بهذه السلسلة إلى نتيجة حتمية وهي « كسب تأييد العقول الزميمة » التي تنتصر لكل عمل ثقافي جاد — على نحو ما ظهر من مساندة بعض الهيئات الثقافية ، وعدد من أساتذة الجامعات العربية والإسلامية ،

وطائفة من المتخصصين في علوم اللغة والإسلام - مما جعلنا نتخذ من التأييد
والمساندة دافعاً إلى بذل المزيد من الجهد للارتقاء بهذه السلسلة ، وإرساء القيم
المثلى للبحث العلمي ، وخدمة اللغة العربية والعلوم الإسلامية .

والله ولي التوفيق .

حامد ظاهر

صفر ١٤٠٧ هـ

أكتوبر ١٩٨٦ م

عقوبة السجن في الشريعة الإسلامية

أ. د. محمد عبد الهادي سراج (٥)

١ - تقديم :

يتنادى الناس في العالم الإسلامي للعودة إلى أحكام الشريعة الإسلامية . وفي هذا السبيل تشتد الدعوات إلى إعادة صياغة القوانين الحالية لتنقيتها مما يخالف أحكام هذه الشريعة . والواقع أن خروج قوانين العالم الإسلامي من أزمة التبعية لتشريعات الغربية لن يتحقق على نحو كامل إلا بذلك . غير أنه يتحتم على المشتغلين بالدراسات الفقهية والقانونية العمل على استكشاف بعض السبل الأخرى التي تيسر — في الظروف الراهنة — اقتراب القانونيين من التراث الفقهي الإسلامي وإعمالهم للأحكام الفقهية عن طريق استعمال حقهيم في تفسير المواد القانونية القائمة ووقوفهم على معانيها المحتملة . ذلك أن العمل القانوني يشبه جيلا من الجيل لا يبدو منه سوى عشرة . وهذا العشر يقابل مواد القانون المدونة على حين يقابل ضمير القاضى ووعيه وثقافته وروحه الجانب الأعظم المغمور تحت سطح الماء من هذا الجيل . بذلك يستطيع القاضى المسلم ووكيل النيابة والمحامى الإسهام في إحداث التغيير المنشود بيسر ومهولة — في ظل الوضع القانونى القائم — إذا تسليح بالمعرفة الفقهية المناسبة وآمن بوجود الامتثال لأحكام الله عز وجل .

وهذا المقال موجه إلى هؤلاء المشتغلين بالعمل القانونى من جهة وإلى طلاب الدراسات الفقهية كذلك لبيان أحكام عقوبة السجن من حيث المشروعية والهدف ومن حيث أنواع هذه العقوبة وما يجب شرعاً في معاملة المسجون مع المقارنة بين أحكام الشريعة والقانون كلما كان ذلك ضرورياً . وإنما اخترت هذه العقوبة دون غيرها لظنى أن عيوب التطبيق الجنائى في البلاد الإسلامية في الوقت الحاضر تدور حول سوء استعمال السلطة لهذه العقوبة وسوء معاملة المسجونين على نحو يخالف أحكام الشريعة الإسلامية . وفضلا عن الحرمة الدينية لهذه الممارسات السيئة ، فإن الكف عنها وتطويع القانون الجنائى المطبق حالياً ليتفق مع الأخلاق والمبادئ الإسلامية شرط أساسى لبناء العالم الإسلامى حضارته ولتقبوا مكانته اللائقة به .

عيد كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية باسلام آباد — باكستان .

٢ - النظام العقابي في الشريعة :

يقوم النظام الجنائي في الشريعة على التفريق بين عقوبات الحدود والقصاص والتعزير ، وتعرف الجريمة لذلك بأنها كل فعل نهي عنه الشارع بعد أو قصاص أو تعزير . وتتوزع العقوبات إلى القتل والجلبد والنقي والسجن وتغريم المال والقطع . وأهم المبادئ التي تحكم هذا النظام - طبقاً لما جاءت به نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية - موجزة فيما يلي :

(أ) براءة المتهم قبل ثبوت إدانته . دليته النصوص الواردة في حرمة دم المسلم وماله وعرضه ، من مثل ما جاء في خطبة الوداع التي أكد فيها النبي صلى الله عليه وسلم ذلك (١) . .

ويعبر أبو يوسف عن هذا المعنى بقوله : « ظهر المؤمن حتى إلا من حق يجب فجور أو قذف أو سكر أو تعزير لأمرأته لا يجب فيه حد (٢) » .

(ب) تفسير الشك لمصلحة المتهم . أساس ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ادرأوا الحدود بالشبهات ما استطعتم ولأن يخطئ الإمام في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة (٣) .

(ج) شرعية الجرائم والعقوبة . وهذا واضح من تعريف الفقهاء للجريمة المنقول سابقاً . فيشترط لاعتبار الفعل جريمة نهي الشارع عنه بعد أو قصاص أو تعزير . ويدل ذلك على أن الفعل لا يعد جريمة إلا بتوافق أمرين : أولهما نهي الشارع عن الفعل . والثاني : أن يكون الشارع قد رتب عقاباً بالحد أو القصاص أو التعزير على الفعل الذي نهي عنه . ويدل على هذا المبدأ أيضاً قوله تعالى في كتابه الكريم : وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا (٤)

(د) شخصية العقوبة : ومعناه أن الإنسان لا يؤخذ بفعل غيره . وقد دلت نصوص عديدة في القرآن الكريم على اعتبار هذا المبدأ ، فكل نفس بها كسبت رهينة ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ، من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره (٥) . ولم يتأكد وضع هذا المبدأ - مع ذلك - في القوانين الغربية إلا في أواخر القرن الثامن عشر بفضل تلك الجهود التي بدأها سيزاري بيكاريا . غير أن التاريخ ما يزال يذكر بعض الحالات التي انتقم بعض الغربيين من الجاني وذويه في مطلع القرن العشرين كما في حادثة دنشواي .

(هـ) التفريق بين الجريمة العادية والجريمة السياسية . وأساس ذلك قوله تعالى

(و) وإن طائفان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله فإن غابت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين (٦).

وبناء على هذا النص وغيره أفرد الفقهاء المسلمون البغاة بمباحث فقهية خاصة تناول أحكام الخروج وحرية الرأي والفهم ووجوب التصدي لهم بشروط فساد تأويلهم وحملهم السلاح.

(و) تفاوت العقوبات بتفاوت الجريمة في تعبير ابن القيم الذي يرادف التعبير القانوني الحديث عن هذا المبدأ بالتناسب بين الجريمة والعقوبة. ويوضح ابن القيم هذا المبدأ ببيان أن الجنائيات مراتب متباينة في القلة والكثرة ودرجات متفاوتة في شدة الضرر وخفته كتفاوت سائر المعاصي في الكبر والصغر وما بين ذلك. ومن المعلوم أن النظرة المحرمة لا يصح إلحاقها في العقوبة بعقوبة مرتكب الفاحشة ولا الحنشة بالعود بالضرية بالسيف ولا الشتم الخفيف بالقلذف بالزنا والقدح في الأتساب ولا سرقة اللقمة والقلنس بسرقة المال الخطير العظيم. فلما تفاوتت مراتب الجنائيات لم يكن بد من تفاوت مراتب العقوبات (٧).

(ز) تهدف العقوبات التي فرضها الشريعة إلى غاية معينة هي حماية المصالح التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية فيما أشار إليه الغزالي والشاطبي وابن القيم والعز بن عبد السلام وغيرهم. وتمثل هذه المصالح في ردع الجاني عن العود إلى ارتكاب ما ارتكبه وزجر غيره فضلاً عن العمل على إصلاح الجاني نفسه بفتح باب التوبة أمامه وتقوية عزمه على عدم الوقوع فيها وقع فيه من خطأ. يدل على ذلك استبعاد الشريعة لعنصر الانتقام من الجاني والرغبة في السر على الجاني في بعض جرائم الحدود والنهي عن المثلة بالجاني وتحريم تعذيبه عند معاقبته بالجلاء.

وسنرى فيما يلي عمل هذه المبادئ في صياغة الفقهاء لأحكام السجن في الشريعة.

٣ — عقوبة السجن من الناحية التاريخية :

أفردت الكتب الفقهية الجامعة وكتب القضاء عقوبة السجن بفصول ومباحث اشتملت على بيان أحكام هذه العقوبة وطبيعتها وأنواعها وكيفية معاملة المقيدين، وذلك في أبواب التعزير والقضاء والديون. ومعتقد جمهور الفقهاء أن السجن — ولو مع مراعاة آدابه — أشد من عقوبة الضرب وهم يعتبرونه لهذا من العقوبات البليغة التي ينبغي أن يتحرى القاضي ويحتاط قبل الحكم بها.

وقد عرفت البشرية العقاب بالسجن منذ أمد طويل قبل الإسلام ، ففي القرآن الكريم أن يوسف عليه السلام عوقب به ، كما أن فرعون توعد به موسى . فقال له : (لأجعلنك من المسجونين) (٨) . وقد اختلفت الآثار والروايات في قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر من يده بسجن أحد من المتهمين والجناة ، فذكر بعضهم أنه لم يكن لهما سجن ولا سجناء أحداً (٩) . وهو الذي ينتصر له ابن حزم وبعض قائل من العلماء (١٠) . والجمهور على صحة الأثر الوارد في أن النبي صلى الله عليه وسلم سجن رجلاً في تهمة يوماً وليلة ثم خلى سبيله (١١) لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتخذ محبساً خاصاً ، بل كان يحبس في البيت والمسجد ، ولذا يذكر ابن القيم أن (الحبس الشرعي ليس هو الحبس في مكان ضيق ، ولكنه تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان ذلك في بيت أو مسجد . . . وكان هذا هو الحبس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق رضي الله عنه ولم يكن له محبس معد للحبس المخصوص (١٢) » .

وكان الخليفة الثاني أول من اتخذ محبساً خاصاً ، « فإنه لما انتشرت الرعية في زمن عمر ابتاع بمكة داراً وجعلها سجناً » وبناء على هذا ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يندب للإمام أن يتخذ سجناً للتأديب واستيفاء الحقوق لأهل عمر وعثمان وعلى ولم ينكره عليهم أحد من الصحابة (١٣) .

ولم يتخلف الأمويون عن سياسة اتخاذ السجون وبنائها ، كما يعرف من تاريخهم ، وإن شهدت سجونهم العديد من ألوان المظالم وخاصة ضد خصومهم السياسيين . وتابعهم وتابعهم العباسيون كذلك طبقاً لما تكشفه انتقادات أبي يوسف لهذه السياسة . وتشتمل أهم هذه الانتقادات فيما يلي :

(أ) ضرب المتهمين أثناء التحقيق معهم وإبداءهم السجن مدداً طويلة دون نظر في أمرهم أو التحقيق في الجنايات المنسوبة لهم . . .

(ب) كثرة عدد المحبوسين الأمر الذي يرده أبو يوسف إلى قاعدة لا تتخلف في رأيه ، هي أن أهل الحبس إنما يكثرلون لإهمال التحقيق معهم وتأجيل النظر في أمرهم . ويتوجه إلى الخليفة لذلك أن يأمر ولاته جميعاً « بالنظر في أمر أهل الحبس كل يوم ، فمن كان عليه أدب وأدب وأطلق » .

(ج) قيد المسجونين وتصفيدهم في السلاسل والقيود الحديدية بما ينافي في الآثار والسنن . ويروى أبو يوسف في ذلك عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى بعض ولاته :

« لا تدعن في سجونكم أحداً من المسلمين في وثاق لا يستطيع أن يصل قائماً ، ولا يتين في قيد إلا رجلاً مظلوماً بدم » .

(د) انحطاط المستوى المعيشي للسجونيين حتى إنهم كانوا يضطرون للخروج في أصفادهم وسلاسلهم إلى الطرق العامة لاستجداء الناس . ويوجب أبو يوسف على الخليفة إجراء ما يصلحهم في طعامهم وكسوتهم وعلاجهم من بيت مال المسلمين ، مستدلاً على ذلك بأنه الواجب شرعاً في حق أسارى المشركين فلا يجوز التزول عنه في حق هؤلاء المحبوسين الذين أذنبوا وأخطأوا وقضى الله عليهم ما هم فيه « (١٤) .

وفضلاً عن ذلك فإن الدولة العباسية وغيرها من الدويلات التي ظهرت بعد ذلك قد اتبعت سياسة جنائية لا تنقيد في كثير من الأحوال بأحكام الشريعة . وقد اتسمت هذه السياسة الظالمة بالتمتع في معاملة الخصوم السياسيين للدولة بشكل خاص ، كما تدل عليه قراصة سير بعض العلماء الذين اختلقوا مع الدولة وتعرضوا للسجن كأحمد بن حنبل وابن تيمية والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم مما اضطرهم الدولة وعة بهم تعذيباً شديداً أثناء سجنهم .

وقد كان الخروج على الأحكام الشرعية من أهم أسباب الاتجاه إلى تقنين الأحكام الجنائية الشرعية - وخاصة في مجال التعزيرات - في العصر الحديث . وأسفر هذا الاتجاه في مصر عن صدور لائحة الفلاحة والزراعة التي طبعت في بولاق (يناير ١٨٣٠) أيام محمد علي . وقد أصدر محمد علي كذلك في أغسطس ١٨٣٧ م قانون السياسة الملكية الذي يجمع أحكام الجنائيات والمخالفات الخاصة بالموظفين العموميين . كما صدر في عهده كذلك بين ١٨٤٢ و ١٨٤٥ قانون المنتخبات ويشمل لائحة الجسور والقانون الذي أصدرته الجمعية الخفائية لمعالجة أحكام تزوير العملات والأختام والقتل العمد والخطأ والسرقة والحرابة وكيفية تنفيذ العقوبات .

وفي هذه الفترة أصدرت الدولة العثمانية قانونها الجنائي الأول ١٨٤٠ م الذي طبق في أجزاء الخلافة عدا مصر تشبهاً باستقلالها عن الخلافة سياسياً وتشريعياً . وكانت الحجة التي تمسكت بها مصر في مفاوضاتها مع الباب العالي لوقف الجهود الرامية إلى إلزامها بتطبيق القانون الجنائي العثماني أن لمصر ظروفها الخاصة بها التي وجدت التعبير عنها في تقنيناتها السابقة وأن متابعتها للقانون الجنائي العثماني سيؤدي إلى اختلال الأمن في الصعيد وفي المناطق التي يسكنها البدو في الشرقية ، على اعتبار أن العقوبات التي أخذت بها تقنينات محمد علي كانت أشد وطأة وأكثر ردة إذا ما قورنت بتقنينها في قانون ١٨٤٠ م العثماني . وفي سنة ١٨٥١ م . صدر القانون الجنائي الثاني الذي لا يختلف عن سابقه إلا في تحديد

لإجراءات محاكمة جناية القتل العمد . وفي ذلك أوجب هذا القانون الحصول على موافقة الخليفة في إستانبول لتنفيذ حكم الإعدام . .

وجدد الباب العالي جهوده لتطبيق قانونه الجنائي في مصر ، وفي ذلك أعلن الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) أن الخلافة لا تمنع في تعديل بعض نصوص القانون المطبق في مصر استجابة لظروفها الخاصة . ومن اللافت للنظر أن الحكومة البريطانية قد أرسلت إلى قنصلها العام في القاهرة تطلب إليه أن يبذل مساعيه لدى الخديو عباس لحثه على تطبيق مبادئ القانون الجنائي العثماني ومبادئه . ولم يلبث الخديو أن أرسل إلى دار الخلافة وقدماً للتفاوض حول الأسس التي تطبق من هذا القانون والقدر الذي يضاف إليه من التقنيات المصرية . وقد وصل هذا الوفد المؤلف من أدهم باشا وخير الدين باشا إلى إستانبول في ٢٤ من مايو عام ١٨٥١ . وكان من أهم نقاط الخلاف التي ثارت بين الفريقين مسألة حق الخليفة في المصادقة على أحكام الإعلام قبل تنفيذها ، وأمكن حلها بالمرافقة على اعتراف الطرفين من حيث المبدأ بحق الخليفة في المصادقة على هذه الأحكام مع مع تفويض الخليفة حقه هذا للخديو عباس مؤقتاً لمدة سبع سنوات . وقد كان حل هذه المشكلة التي كادت تتعثر بسببها المفاوضات إيداعاً بالاتفاق على القدر الذي يجب على مصر أن تأخذه من القانون الجنائي العثماني وما يجوز لها أن تدخله عليه من تقنياتها الخاصة . وبالفعل تمكنت مصر من صياغة قانونها الجنائي الذي سمي بتنظيمات سعيد لصدورها في عهده في يناير عام ١٨٥٥ م . .

ويشارك القانون الجنائي العثماني ١٨٥١ وتنظيمات سعيد ١٨٥٥ في تحريم الأخذ بالأحكام الشرعية في نصوص كثيرة وإن لوحظ اقتراب القانون الجنائي العثماني من هذه الأحكام إذا قورن بالتنظيمات . والدليل على ذلك أن القانون العثماني كان يعاقب الفلاح الذي يخفي محصول أرضه تهرباً من دفع الواجب عليه للدولة بتفريجه الضعف ، أسوة بالمهرب من دفع الرسوم الجمركية . أما التنظيمات فقد قضت بالسجن على من يرتكب هذه الجريمة ، أو يهرب من دفع أية ضريبة واجبة للدولة . كذلك فإن العمال الزراعيين الذين يقومون بسرقة البذور كانت تعد جرمهم جريمة سرقة يعاقبون عليها بالغرامة بحيث يحسم ثمن البذور المسروقة من أجرهم على حين اعتبرتها التنظيمات جريمة سرقة يعاقب عليها بالضرب وقد سكك القانون العثماني عن السرقة مرة ثانية ولم ينص على حكمها ، ولكن القانون المصري أخذ في العقوبة على هذه الجريمة بالنفي إلى السودان . وكانت عقوبة السكر ولعب القمار ولأثارة الشغب والعدوان يأكله غير محدودة في القانون الجنائي العثماني تساً وسبعين جلدة أو السجن إلى ثلاثة أشهر طبقاً لما جاء في المادتين الخامسة والسابعة من الفصل الثاني .

وقد اعترض المفاوضون المصريون على هذه العقوبة أول الأمر ، بناء على أنها غير كافية في نظرهم لردع المدمنين ، ولكنهم اضطروا إلى الأخذ بها بعد رفض العثمانيين الاستجابة لرايهم .

ومع ذلك فإن التنظيمات كانت أكثر توفيقاً أحياناً في الاقتراب من التراث الفقهي . ذلك أنها أخذت بعقوبة النفي في جريمة إثارة الشعب ضد الدولة . وفي ذلك أخذ القانون الجنائي العثماني بعقوبة السجن مع الأشغال الشاقة من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة .

ولا تحق فوائد تقنين الأحكام الجنائية في تثبيت السلطات القضائية وفرض بعض الضمانات للمتهمين . غير أن مجرد التقنين لا يكفي لرفع مستوى السياسة الجنائية المأخوذ بها في بلد من البلدان ، وعادة ما يحيل الاستبداد نصوص القانون الجنائي إلى أسواط وأدوات للفتك بخصومه وتنفيذ مطامعه وأهوائه . وفي عهد سعيد بلغ التفرج على نصوص تنظيماته مع هيئات القضاء والشرطة مبلغاً بعيداً ، حتى إنه اضطرت لتوجيه بيان لوزارة الداخلية في ١٨٥٨/٤/٢٣ م بأمرهم ألا يتجاوز العقاب بالضرب مائتي سوط وتغير فيه أنه قد تواتر لديه عدم التقيد بنصوص القانون في إيقاع هذه العقوبة . وفي عام ١٨٦١ م أعدم في منفى شيخ بلد ارتكب جريمة إجبار الفلاحين على العمل عنده سخرة رغم أن المادة السادسة من الفصل الرابع في التنظيمات نصت على عقوبة من يرتكب مثل هذه الجريمة بالجلد خمسين جلدة أو بالسجن خمسة وأربعين يوماً . ، كما أعدم على رؤوس الأشهاد في مدينة طنطا عام ١٨٥٦ شيخ بلد قدم أحد الفلاحين إلى الجندية محل ابنه .

وفضلاً عن ذلك اتجه سعيد إلى إضعاف صلة تنظيماته بالأحكام الشرعية ساعياً إلى تطبيق المفاهيم الجنائية الغربية ؛ ففي يوليو ١٨٦١ م أصدر أمره بمنع العقوبة بالضرب وإحلال عقوبة السجن محلها ، بناء على أن عقوبة الضرب غير رادعة للجنة عن ارتكاب الجرائم ، وأن الحاجة ماسة إلى عقوبة أغلظ من عقوبة الضرب . ولا شك في أن هذه محاولة واضحة من سعيد للأخذ بمفاهيم العقاب التي اعتمدت عليها القوانين الغربية آنذاك والتي اتجهت إلى الانتصار لعقوبة السجن وتفضيلها على غيرها من العقوبات البدنية كالجلد والقتل من منطلق مختلف عن المنطلق الذي عبر عنه سعيد في أمره المشار إليه سلفاً ، فقد رأت هذه القوانين أن اعتبار السجن هو الأداة الرئيسية للعقاب أمر يتناسب مع الاتجاه لتخفيف العقاب استجابة لما دعا إليه كبار المفكرين الغربيين من أمثال مونتسكيو وبيكاريا وفولتير وغيرهم . . .

غير أن الخديوي إسماعيل أصدر أمراً في يناير عام ١٨٦٣ م عقب توليه الحكم

بأيام قليلة يبطل فيه قرار سلفه القاضي بإخلال عقوبة السجن محل عقوبة الجلد ، مؤكداً ،
رغبته في المتابعة الصادقة للقانون المماثي . وفي الثامن عشر من يناير ١٨٦٣ م زار
التدريسي إسماعيل دولة الخلافة وأصطحب معه لدى عودته نسخة من (الدستور)
وهو مجموعة القوانين التي كانت الدولة أصدرتها قبل ذلك ، ويتضمن الجزء الأول من
هذا « الدستور » القانون الجنائي العماني الثالث الصادر في ١٨٥٨/٨/٩ م ، والذي
أدخلت عليه بعض التعديلات عام ١٨٦٣ م . ولم يتحسّس سعيد لوضعه في مصر موضع
التطبيق .

وقد اتفق هذا القانون الجنائي الثالث أثر القانون الجنائي الفرنسي من حيث الشكل
والتنظيم كما جاءت بعض نصوصه ترجمة لتطبيقاتها الفرنسية وإن اختلفا في قدر قليل
من الأحكام . وكانت هذه المتابعة للقانون الفرنسي سبباً في خروج القانون العماني على
الأحكام الشرعية كما يلاحظ بوضوح في الحكم الخاص بعقوبة الزانية المحصنة وشريكها
بالحبس مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى عامين بدلاً من الحكم المقرر في الشريعة لهذه
الجريمة . ويشبه كذلك الحكم بعقوبة السارق بالسجن دون إشارة إلى العقوبة الشرعية :
القطع . ولا ذكر لعقوبة الجلد في هذا القانون ولا لجريمة السكر ولا الردة . ومع ذلك
نإن المادة الأولى من هذا القانون قد اعترفت بحقوق المجنى عليه وذويه من قصاص ردية
طبقاً لأحكام الشريعة في جرائم القتل والجروح ، وهو الأمر الذي تشير إليه — على نحو
غير واضح — المادة السابقة من القانون الجنائي المصري الصادر عام ١٩٣٧ م والذي
لا يزال موضع التطبيق إلى الآن ، حيث نصت على أنه « لا تخفى أحكام هذا القانون في أي
حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الفراعنة » .

وبعد عودة إسماعيل من إسطنبول بفترة قليلة أصدر أمره في ١٨٦٣/٧/٥ م بوجوب
الاستعداد لوضع القانون الجنائي العماني الثالث موضع التطبيق في مصر والعمل على توفير
عدد مناسب من نسخ هذا القانون الجديد . غير أنه قد عدل عن قراره هذا لاشتداد
المعارضة ضد تطبيق ذلك القانون في مصر ، فأصدر في سبتمبر من العام نفسه قراراً
آخر بوجوب الإبقاء على القوانين الجنائية المصرية التي ضمت إلى القانون الجنائي السابق
لظروف البلاد الخاصة . لكنه اضطرّ آتسراً الأمر إلى إصدار قانون جنائي جديد يتبع
القانون الجنائي العماني ، مع إضافة تلك المواد الخاصة بظروف المحلية ، وقد رصد
ذلك في ١٦ من سبتمبر ١٨٧٥ م . وفي هذا القانون الجديد استبدلت عقوبة الحبس
بعقوبة الجلد التي لم يرد لها ذكر مطلقاً ضمن العقوبات المقررة فيه . وكذلك نصت
مقدمة القانون المصري على حق الدولة في عقاب الأفراد الذين يعتدون على غيرهم

أو على حقوق الجماعة . وعلى الرغم من اشتغال الفقه الإسلامى على مفهوم التمييز بين حقوق الأفراد والجماعة فى التشريع الجنائى فإن إبطاء الاصطلاح القانونى الوضعى على هذا المفهوم دليل على تأثير قانون ١٨٧٥ م بمصدر آخر غير أحكام الشريعة كذلك فإن عقوبة الجلد لا تذكر بين العقوبات التى اعترف بها هذا القانون متابعة للقانون الجنائى العثمانى المستمد بدوره من القانون الفرنسى . وبإطراح عقوبة الجلد أصبحت العقوبة الأساسية فى هذين القانونين هى عقوبة سلب الحرية سواء بمجرد الحبس أو بالحبس مع الشغل فى الأعمال التى تعينها الحكومة أو بالأشغال الشاقة *Peval servitude* . وتعريف هذه العقوبة الأخيرة حسبما جاء فى قانون ١٨٨٣ م المشتق من قانون ١٨٧٥ م أنها : تشغيل الجانى فى أشق الأعمال التى تعينها الحكومة وهو مقيد بالحديد . وقد حذف وصف التقييد بالحديد فى تعريف المادة الرابعة عشرة من قانون ١٩٣٧ م لهذه العقوبة التى تركت ذلك لنصوص لائحة السجون التى تحدد أساليب تنفيذ العقوبات . وفى سنة ١٩٥٤ م صدر قانون برقم ٥٧ لتعديل بعض أحكام لائحة السجون المطبقة آنذاك ، ونص هذا القانون على أنه لا يجوز وضع القيد الحديدي فى قدى المحكوم عليه داخل البنان أو خارجه إلا إذا خيف هرب المسجون وكان لهذا الخوف ما يبرره ، وبناء على أمر يصدر من مديرعام مصالحة السجون (١٥) .

وينبى اعتراف القانون بعقوبة الأشغال الشاقة والحبس مع الشغل وإحلال ذلك محل العقوبات البدنية أى ادعاء للرحمة بالجانى كأساس للتغيير . ولقد كان الخديو سعيد أصدق تعبيراً عن دوافع هذا التغيير حينما أمر بالعقاب بالسجن بدلا من الجلد عام ١٨٦١ م على أساس الحاجة إلى عقوبات أغلظ وأروع للجناة . وفضلا عن ذلك فإن تطويل مدة السجن أو الحبس فى كثير من الجرائم - وخاصة السياسية - دليل على أن الهدف لم يكن - سوى تشديد قبضة الحكومة على رعاياها وتخويف كل من تسول له نكسة الخروج على إرادتها . ورغم الإعلان المستمر عن كون السجن للتهذيب والإصلاح وإعادة تكييف الجانى مع المجتمع فإن المقطوع به أن الجانى لا يستفيد من السجن سوى صقل وسائله للعودة إلى الجريمة كما أن المجتمع لا يستفيد فى أكثر الأحوال من تدمير بعض عناصره عن طريق حشدهم فى بيئة فاسدة .

وليس الهدف الإصلاحى المزعوم للسجون بالطريقة التى تدار بها إلا خدعة من الخدع وجدت نوعاً من التبرير لها فى ممارسات الكنيسة الغربية فى أواخر العصور الوسطى ، ذلك أن الكنيسة كانت تحكم على القس الذى يرتكب خطأ بحبس حياً انفرادياً حتى يتذكر خطيئته التى ارتكبها ويتأمل ذنبه ويستغفر الله على ما فرط منه : وكان من غير

الجاز أن يشتغل في هذه الأثناء بعمل من الأعمال حتى لا ينسى هدف العمل على التأمل والاستغفار . وفيما بعد أجازت الكنيسة البروتستانتية للسجين القيام ببعض الأعمال المفيدة في تربيته وإصلاحه (١٦) . وتذكرنا الانتقادات الموجهة للسجون في العالم الإسلامي الآن بتلك الانتقادات التي وجهها أبو يوسف في القرن الثاني الهجري . وتتمثل أنواع الحلول التي قدمها القانونيون الغربيون في الفصل بين المحبوسين على أساس خطورتهم الإجرامية (١٧) ، حتى لا يتعلم المبتدئ من معتادى الإجرام ما يدفعه في طريق الجريمة . ومنذ فترة مبكرة في تطور التشريع الجنائي الغربي نادى سيزارى بيكاريا بإلغاء عقوبة السجن الطويل الأمد (١٨) ، وكذلك طالب بعض المفكرين الغربيين بإلغاء عقوبة الحبس القصير الأمد لضرره على الجاني إذ يتعرض لمخالطة المجرمين فرما يتأثر بهم ، وبوجه هؤلاء النصح للقضاة بأن يلجأوا إلى أية عقوبة أخرى كالتعزيم بدلاً من الحبس كلما كان ذلك مناسباً (١٩) . ويتجه كثير من هؤلاء المفكرين الغربيين إلى المطالبة بإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة (٢٠) . ويتفق الجميع على وجوب الإحسان إلى السجين في المعاملة ورفع مستوى معيشته ومعاونته على إصلاح نفسه وإعادة تربيته مع المجتمع . وبالاختصار فإن النظام الحالي للسجون بحاجة إلى مراجعة كاملة لتقديم مشروع أكثر على تحقيق المصالح الاجتماعية المنوطة بهذه المؤسسات في ظل سياسة جنائية أقرب إلى مفهوم العدالة الشرعي . وإذا كانت أحكام الشريعة قد حمتنا في الماضي من كثير من الممارسات العقابية التي تعرضت لها شعوب عديدة فلنأخذها لفائدة اليوم على القيام بهذا الدور نفسه .

وأنناقش فيما بقي من البحث أحكام السجن في الفقه الإسلامي من حيث المشروعية والأنواع ومعاملة المسجون وحقوقه بما يعين على فهم الإطار الفقهي لهذه العقوبة .

٤ - مشروعية السجن :

ذهب جمهور الفقهاء إلى مشروعية السجن وجواز العقوبة به ، وعقد كثير من المؤلفين للكتب الفقهية الجامعة فضلاً خاصاً لبيان أحكام هذه العقوبة . وأهم ما استدلوا به لمذهبهم في مشروعية الحبس :

(أ) قوله تعالى في حق المحاربين : « أو ينفقوا من الأرض » . والمراد به الحبس فيها ذهب إليه الأحناف ، وإنما اعتبر النبي حبساً لكونه تقييداً لحرية الشخص ومنعاً له من الوجود في المكان الذي يريد (٢١) . وقد أشرت إلى اعتراف تنظيقات سعيد بهذه العقوبة . وكانت إنجلترا تأخذ بعقوبة النبي إلى مستعمراتها حتى منتصف القرن التاسع عشر ، وما تزال عقوبة النبي إلى الأماكن النائية مطبقة في روسيا . ويقترب مفهوم النبي

من مفهوم السجن المفتوح الذي تأخذ به نظم قانونية عديدة الآن في العالم تقوية لعلاقة الجاني بالمجتمع من حوله تحت إشراف إدارة السجن . ومن البلاد التي أخذت بنظام السجن المفتوح هولندا والحبشة . وفي السويد ينتقل السجن قبل الإفراج عنه بفترة من السجن المغلق إلى سجن مفتوح لتدريبه على الانخراط في المجتمع قبل انتقاله إليه (٢٢) .

والتي عند المالكية هو السجن أيضاً ، فقد روى ابن القاسم عن مالك أن قوله تعالى :
أو ينقوا من الأرض معناه أن يؤخذوا إلى بلد آخر فيسجنوا فيه حتى تظهر توبتهم (٢٣) .
ويفرق بين المحاربين وقطاع الطرق في الأماكن التي يتقون إليها لئلا يجتمعوا على المحاربة بعد خروجهم .

(ب) ويستدل الجمهور على مذهبهم في مشروعية السجن كذلك بالسنة والآثار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين . منها ما رواه جزي بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً في ثيمة . وقد سبق هذا الحديث . وما روى عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً في ثيمة وأقال استظهاراً للحق يوماً وليلة . من طريق أبي عمار أن غلامين من جهينة كان بينهما غلام فأعتقه أحدهما ، فحبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى باع غنيمة . ومنها ما رواه الحسن أن قوماً اقتتلوا فقتل بينهم قتيل فبث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم . ومنها كذلك ما أسلفت الإشارة إليه من اتخاذ عمر داراً للسجن .

وخالفت ابن حزم وبعض الفقهاء في مشروعية السجن للثيمة أو الحبس الاحتياطي لاستكمال التحقيق في الاصطلاح القانوني ، ويضعف جزي بن حكيم وحديث أبي هريرة لضعف أحد روايته وهو عثيم بن عراك ويرد مائر السنن التي استدلت بها الجمهور على مشروعية الحبس في الثيمة ، مبيناً أن الثيمة وحدها لا تصلح أن تكون سبيلاً لهذه العقوبة الغليظة فإن الظن لا يغني عن الحق شيئاً ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث . وقد كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتهمون بالكفر وهم المنافقون فما حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أحداً (٢٤) . ويرى ابن حزم أنه لا تجوز عقوبة المحدود بالحبس ، « لأنه قد أخذ حق الله تعالى منه الذي لا حق له قبله سواه ، فالزيادة على ذلك تعدل حدود الله تعالى . وهذا حرام (٢٥) » . وكذلك يذكر ابن حزم أنه لا يصح الضغط على أحد أثناء التحقيق معه في جنائيات من جنائيات الحدود أو غيرها لحمله على الاعتراف بالجاني وعيادته في ذلك : « لا يحل الامتحان في شيء من الأشياء بضرب ولا بسجن ولا بهديد لأنه . . . قد منع الله تعالى من ذلك على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله : إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وإيثاركم عليكم

حرام . فحرم الله تعالى البشر والعرض فلا يحل ضرب مسلم ولا سبه إلا بحق أوجبه القرآن أو السنة الثانية .

وقال تعالى (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) فلا يحل لأحد أن يمنع مسلماً من المشي في الأرض بالسجن بغير حق أوجبه قرآن أو سنة ثابتة (٢٦) .

وهو إذ يرد الخيس في التهمة لاستظهار الحق والعقوبة بالخيس في الحدود والتبديد به للحمل على الاعتراف بالجاني فإنه لا يرى مشروعية السجن إلا في حالة مغل المظنون غناه عن الوفاء بالدين الناشئ عن البيع أو القرض . وإنما يسجن المدين في بيع أو قرض دون المدين بسبب آخر كإتلاف مال الغير ، لأنه قد ملك المبيع والقرض فيظن غناه استصحاباً لبقائه ما ملكه ، ويسجن حتى يثبت إعساره فإن ثبت ذلك أطلق سراحه (٢٧) . ومع ذلك فإن ابن حزم يفضل عقوبة الماعطل المظنون غناه بالضرب بالسياط عشرة عشرة لحمله على الوفاء بدينه إلا إن ثبت إعساره فلا حق لأحد في عقوبته بضرب ولا بغيره .

وقد ظن بعض الباحثين المحدثين أن ابن حزم ينكر مشروعية الخيس أصلاً . ويصح نسبة ذلك إلى ابن حزم باستثناء واحد ، هو أن ابن حزم لا يمنع في حبس الماعطل في الوفاء بالدين الناشئ عن البيع أو القرض . وينتصر الدكتور أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح لما ظنه رأياً لابن حزم في عدم مشروعية الخيس أصلاً ، رغم أنه يعترف بصحة الأحاديث والآثار التي استدلت بها الجمهور ، وإن وجهها على أنها تصلح دليلاً على مشروعية الخيس كإجراء من إجراءات التحقيق ، كما نقول في لغة اليوم . ولكنها لا تصلح دليلاً على مشروعية الخيس كعقوبة « ويستند في مشروعية الخيس احتياطاً أو استظهاراً ، كما جاء في حديث أبي هريرة ، إلى الضرورة ، فليس من المعقول ولا من الشرع في شيء أن يؤتى بالمتهم سارقاً أو قاتلاً أو زانياً ، ولم يتم الدليل كاملاً على ارتكابه الجريمة ، ثم يترك حراً طليفاً ، يفر أو يختفي قبل أن يتمكن القضاء من التثبت مما اتهم فيه وإصدار الحكم عليه . . وهنا فالخيس ليس مشروعاً فقط ولكنه ضروري وواجب (٢٨) » . ويرد على وجهة النظر التي تبنّاها ابن حزم وانتصر لها الدكتور أبو المعاطي ما يلي :

(أ) السنن المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الدالة على أنه كان يعاقب بالسجن والتي يتعذر التشكيك في صحتها جميعاً .

(ب) متابعة الخلفاء الراشدين وفقهاء الصحابة والتابعين لهذه السنن وتلقيهم لها بالقبول فتوى وقضاء .

(ح) تلقى جمهور الفقهاء لهذه السنن والآثار بالقبول إلا من شذ منهم كإبن حزم ، وهو ما لم أطاع عليه لغيره .

(د) اقتراب عقوبة السجن من عقوبة النفي المذكورة في القرآن الكريم .

والذى يستخلص مما سبق أن وجهة نظر جمهور الفقهاء في مشروعية السجن أرجح دليلاً وأقوى حجة .

٥ - أنواع الحبس المشروع عند الجمهور :

يفرق في الحبس عند الجمهور بالنظر إلى سببه بين الحبس لاستظهار الحق في التهمة وبين الحبس للحمل على الوفاء بدين أو حق وبين الحبس للعقوبة في جناية من الجنايات : وأنخص كل نوع من هذه الأنواع بكلمة موجزة فيما يلي :

(أ) الحبس في التهمة لاستكمال التحقيق : يتضح من حديث جزي بن حكيم وأبي هريرة وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قد حبس رجلاً منهم في سرقة يوماً وليلة ، ثم خلى سبيله بعد أن ظهر ضعف الأدلة على ارتكابه هذه الجريمة . وإذا كان هذا الحديث يدل على مشروعية السجن للتهمة فإنه يفيد كذلك وجوب العمل على تقليل مدة الحبس للتحقيق ، ففيه أنها كانت يوماً واحداً وليلة . ويجب اللجوء إلى الوسائل الأخرى كإحجاز الضامن أو الكفيل بدلا عن الحبس كلما كان ذلك ممكناً ، لأن الحبس إنما جاز للضرورة التي أملاها التحقيق وحفظ الحقوق ، والضرورة تقدر بقدرها ، كما هو نص القاعدة الفقهية ، فإذا أمكن حفظ الحقوق بغير الحبس لم يجز اللجوء إليه . وقد ضبط الفقهاء أحكام كفالة المتهم وضمان إحضاره بمجلس القاضي مما يدل على عنايتهم باكتشاف وسائل أخرى لضمان إحضار المتهم للتحقيق بعيداً عن الحبس . ويعين على تقليل مدة الحبس الاحتياطي — كما هو الاصطلاح القانوني الذي لا يبعد كثيراً عن التسمية المستخرجة من حديث أبي هريرة — أن يسارع القضاء إلى النظر في التهمة ، فإن عدد المحبوسين يكثر هذه الكثرة المعيبة — فيما انتهى إليه أبو يوسف — لإهمال النظر في التهم الموجهة إليهم ، وهذا لا يجوز شرعاً لحرمه إيذاء المسلم إلا بحق ، طبقاً لما جاء في خطبة الوداع .

ولا يحبس التهمة في رأى كثير من الفقهاء إلا في الجرائم الخطيرة ، وهي الحدود : أما جرائم الأموال والتعازير فلا حبس في التهمة فيها (٢٩) .

(ب) الحبس للماطل في الوفاء بالدين : يذهب جمهور الفقهاء إلى جواز حبس المدين الماطل في الوفاء بدينه إذا تحرى القاضى عنه واقتنع من الأدلة المقدمة له بيسار المدين . أما إذا اطمأن إلى إعساره وعجزه عن الوفاء بالدين فلا يحل سجنه لأنه منظر بإنظار الله تعالى في قوله (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) . وهذا إذا لم يكن له مال ظاهر ، فإن كان له مال ظاهر أخذه القاضى وحكم بإفلاس المدين وباع هذا المال وقسمه بين الغرماء . وعلى سبيل المقارنة فإن القوانين الغربية لم تصل إلى التفريق بين المدين الموسر والمعسر إلا في بدايات العصر الحديث حينما حددت المدة من قانون الإفلاس بتحويل سلطة الدائن من ذاته إلى ماله . أما قبل ذلك فكانت سلطة الدائن تشمل ذات المدين وأمواله على السواء . وهو ما يدل عليه شخصية المرائى اليهودى شياوك في تاجر البندقية لشكسبير . وجواز حبس الماطل في الشريعة إذا ترجع لدى القاضى يساره ليس من قبيل تسليط الدائن على ذات المدين فإن حبسه ليس لعقوبته بل لحمله على الوفاء بالدين . ذلك أنه إذا بيع ما له ولم يبلغ وفاء بالدين — أو إذا ثبت للقاضى إعساره — فإنه لا سبيل للدائن عليه . وفي إحدى القضايا التي رفعت للنبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً أصيب في ثمار ابتاعها فكثرت دينه فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء بدينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك . وهذا الحصر لحق الغرماء فيها وجدوا من مال المدين لئى توجههم إلى أى حق على المدين ، كحقهم في استرقاقه وبيعه في الدين ، طبقاً للتقاليد الثابتة في البلاد المجاورة للجزيرة العربية ، مما يحتمل أن يكون قد انتقل إليها وساد فيها قبل الإسلام وقد ذهب بعض الفقهاء — استدلالاً بالحصر الوارد في الحديث المذكور — إلى أنه لا سلطان للدائن على ما يجد من أموال للمدين بعد الحكم بتقليسه وقسمة الخاضر من ماله بين الغرماء بنسبة ديونهم .

ويشبه الحبس للمدين الماطل في الشريعة ما يعرف في القانون المصرى بلفظ الإكراه البدنى ومعناه طبقاً لما جاء في المادة ٥٠٧ ، ٥١١ من قانون الإجراءات الجنائية أن للنيابة العامة أن تصدر أمراً بحبس الممتنع عن أداء الغرامة المحكوم بها عليه في جريمة من الجرائم (٣٠) . واقتضى من حبس المدين في الشريعة والممتنع عن أداء الغرامة في القانون واحد ، هو بحث الماطل على الوفاء بما تعلق بدينه من مال . وفي ذلك يذكر السرخسى أن حبس المدين ليس حكماً عليه بالتقليس « لأنه دلالة القدرة على أداء الدين لا دلالة العجز . ولا يضرب المحبوس في الدين ولا يقيد ولا يقام ولا يؤاجر ، لأن هذه عقوبات زائدة ، ما ورد الشرع بها . وإنما قلنا بالحبس ليكون حاملاً له على قضاء الدين (٣١)

(ح) الحبس العقوبة : يعاقب بالحبس في الجرائم التعزيرية طبقاً لمذهب جمهور الفقهاء ، كما يعاقب به كذلك في حد الحرابة على مذهب من قسّر النبي في آية الحرابة بالحبس ، وهو مذهب الأحناف والمالكية ، ولا يعاقب به في جريمة أخرى من جرائم الحدود وهي السرقة إذا ارتكب الجاني جريمة السرقة للمرة الثالثة . ومفهوم الحبس عند الفقهاء - كما أشار إليه ابن القيم فيما سلف ذكره - يختلف عن مفهومه في التشريع القانوني ، فإنه ينشئ الترادف بين الحبس والسجن في مكان ضيق ، لأن الحبس يعني عنده تقييد حرية الشخص ومنعه من التصرف ، سواء كان ذلك بحبس في بيت أو مكان مغلق أو بإجازة مراقبة غريمه له ، أو بمنعه من الإقامة في مكان معين ، كما في النبي من موطن إقامته إلى غيره . وتبعاً لذلك فإن الحبس يشمل الأنواع التالية :

الأول : نظام المراقبة وتقييد حرية الانتقال فيما نص عليه الفقهاء بالنسبة للمدين حفظاً لحق القراء . ويستنتج مما ذكره الفقهاء في السجن غير المحدد المدة والمقيد بصلاح الجاني وإقلاعه عما جناه جواز اتباع نظام المراقبة عندهم بالنسبة لبعض الجناة للتأكد من صلاحهم بعد خروجهم من السجن .

الثاني : الحبس المحدد المدة . ويعاقب بهذا النوع من الحبس في الجرائم اليسيرة التي تصدر عن لم يتعد الإجماع ، ذلك أن الفقهاء يميلون إلى فرض عقوبة الجلد على عتاة المجرمين أو الخطرين الذين لا تردعهم عقوبة الحبس . وأقل مدة هذا النوع من الحبس يوم واحد . أما حده الأعلى فيتركه الجمهور إلى رأي ولي الأمر ، بناء على تقديره لحظورة الجريمة وحال الجاني ، ويقتضيه الشافعي « بما دون الحول ولا يوم واحد ، ثلاثاً يصير مساوياً لتعزير الحول في الزنا . وظاهر مذهب مالك أنه يجوز أن يزداد فيه على الحول (٣٢) » . ويرى أبو عبد الله الزبيدي من أصحاب الشافعي أنه لا يزداد على شهر في الحبس الاحتياطي وستة أشهر في الحبس العقوبة (٣٣) .

الثالث : الحبس مدى الحياة . ويعاقب به أولئك المجرمون الخطرون الذين يجب إيداعهم السجن مدة حياتهم . من ذلك جناية إمساك شخص لآخر ومنعه من المقاومة حتى يقتله القاتل ، فإن المسلك يعاقب بالحبس حتى وفاته ، طبقاً لما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم (٣٤) . ولا يعد إحداث المسلك التوبة سبباً لإطلاق مراحه ، لأن عقوبته هي الحبس مدى الحياة ، وهذا هو معنى « الصبر » الوارد في بعض الآثار .

الرابع : الحبس مدى الحياة إلا إذا تاب الجاني عن جرمته التي اقترعها ووثق التقاضى بصلاح حاله فإنه يطلقه ويحلّ سبيله . وإنما يعاقب بهذا النوع من الحبس المجرمون

الخطرون الذين لم تفلح العقوبات الأخرى في ردعهم فيودعون السجن كفا لشرهم عن المجتمع فإن تغير حالهم وحسنت توبتهم في رأى القاضى الذى يجب عليه أن يتصفح أحوالهم بصفة منتظمة أطلق سراحهم . وفى هذا النوع الأخير لا يفرض القاضى مدة معينة (٣٥) لسجنهم . وقد أخذت كثير من الولايات المتحدة الأمريكية بنظام الحكم بالسجن لمدة غير محدودة، بحيث لا تنهى إلا إذا تأكدت الإدارة المعاقبة بصلاح الجانى ولكن بعض هذه الولايات قد عدلت عن ذلك لفضل الإدارة في تحقيق النتائج .

الخامس : التنى ، وهو من العقوبات المتصوص عليها في جرمينى الخرابة وزنا غير المحصن ، كما أنه من العقوبات التعزيرية . ويتقيد إيقاع هذه العقوبة بعدم حدوث ضرر للجانى منع الشارع ، كالافتتان للنساء ، ولذا لا تنفى الزانية إذا خيف عليها الوقوع في المعاصى . وكذلك الرجل إذا علم أن تغريبه يفسده وييسر عليه طريق الفساد فلا يجوز نفيه .

وقد أخذت القوانين الغربية بنظرية المعاقبة بالتنى وطبقته دول كثيرة كإنجلترا التى كانت تبعد الجناة إلى أمريكا وأستراليا واضطرت إلى إلغاء هذه العقوبة بعد اعتراض سكان المستعمرات ، وقد تبنى القانون الفرنسى الصادر سنة ١٨١٠ م هذه العقوبة كذلك . وينادى كثير من الشراح الغربيين بالأخذ بنظام السجن المقترح الذى يشبه عقوبة التغريب بعد ازدياد حدة النقد الموجه للسجون ، من حيث فشلها في تحقيق الأهداف العقابية المتوقعة بها (٣٦) .

٦ - معاملة المسجون :

السجن من العقوبات الغايظة في التصور الفقهي ، وعلى القاضى لذلك ألا يحكم به إذا كان الجانى يرتدع بما دونه من العقوبات الأخرى كالتعنيف والتهديف مما يمكن أن يدخل في الحكم بالعقوبة مع وقف التنفيذ في الاصطلاح القانونى . ولعل العقوبة بالغرامة المالية في التصور الفقهي من العقوبات التى يابغى التفكير في إيقاعها قبل اللجوء إلى الحبس ، وخاصة في تلك الجرائم التى تحقق للجانى كسباً مالياً ، كالامتناع عن أداء الزكاة فإن عقوبة ذلك هو التغريم بأخذ شطر مال الممتنع ، أو تلك التى تصيب المحيى عليه تحسرة يمكن جبرها (٣٧) بالمال . أما إذا لم تكن هذه العقوبات مفيدة في ردع الجانى وزجر غيره فإن للقاضى أن يلجأ إلى فرض عقوبة في السجن إن رأى أنها هى التى تحقق المصلحة المقصودة . وظاهر من ترتيب العقوبات الذى ساقه الماوردى وأبى يعلى أن عقوبة الضرب تلى عقوبة السجن في الشدة والغلظة (٣٨) .

ويبدو من ذلك أن السجن عقوبة مستقلة عن عقوبة الضرب أو الجلد ، وأن أبا منها لا تتضمن الأخرى ؛ فلا يجوز لهذا ضرب المسجون تبعاً للحكم بسجنه إلا إذا صدر حكم قضائي بعقوبته على جريمة ارتكبها بضربه .

ولا يصفد المسجون فيما نص عليه الفقهاء . والصفد ما تقيد به الأيدي . ولا يقبل بقيد إلا إذا خيف فراره . والغل ما يوضع في العنق والقيد ما يوضع في الرجل . كما أنه لا يجرد من ثيابه في السجن ، ولا يكلف عملاً لا يرضاه ولا يريد . وقد روى عن ابن مسعود في ذلك أنه قال : ليس في هذه الأمة صفد ولا قيد ولا غل ولا تجريد (٣٩) . ويتضح من لفظ هذا الأثر وعلى الصحابة بأنواع الظلم التي كانت عليها السجون لدى الأمم الأخرى في عصرهم وباختلاف معاملة المسجون في الشريعة عما كانت عليه لدى هذه الأمم . وفي ذلك يذكر السرخسي ، مما سبق نقله ، أن المحبوس لا يضرب ولا يقام ولا يؤاجر (٤٠) . والحاصل أنه لا يجوز تعذيب المسجون ولا إهانته ولا إرغامه على عمل لا يريد به بأى وجه من الوجوه .

ومنعاً للفساد فإنه يجب إقامة سجون متنوعة للفصل بين فئات الجناة . وقد نص الفقهاء على وجود اتخاذ سجن خاص بالنساء نفياً للفتنة (٤١) . ويستنتج مما ذكرناه أنه كان هناك سجن خاص لعنات المجرمين هو المسمى « بسجن اللصوص » (٤٢) ، وآخر لأصحاب الزلات والمفوقات . وبذلك هذا التنوع لأماكن تنفيذ عقوبة السجن على اعتبار الفقه الإسلامي لظروف الجناة وشخصياتهم ، تجنباً للمساواة التي تنشأ نتيجة اختلاط كبار المجرمين بالمبتدئين منهم بل بالمحبوسين للتحقيق ممن لم تثبت عليهم الجرائم بعد . وعلى سبيل المقارنة فإن التفكير القانوني الآن يتجه إلى وجوب العمل على تصنيف فئات المسجونين تبعاً لظروف شخصياتهم وبيئاتهم لا على أساس جسامه جرائمهم ، حتى لا تتحول السجون إلى مدارس لتعليم الإجرام (٤٣) . غير أنه يلاحظ أن معيار تنوع السجون ، طبقاً لما أخذ به الفقه الإسلامي ، أوضح من نظيره القانوني وأعون على تحقيق الهدف ، وهو الحيلولة بين عتاة المجرمين والمبتدئين منهم . ومع ذلك فإن التفكير القانوني يتجه إلى سياسة تنوع السجون ، موافقاً للتفكير الفقهي في ذلك ، لتجنب الوضع الذي آلت إليه السجون بعد أن أصبحت عاملاً مساعداً على انتشار الجريمة .

ومما نص عليه الفقهاء أن على الإمام تأمين نفقة المحبوس وما يحتاج إليه من طعام وكساء ودواء ، بحيث يكون ذلك من مال المحبوس إن كان موسراً ومن بيت مال المسلمين إن كان معسراً . ويستحسن أبو يوسف إجراء النفقة على المحبوس من بيت المال مطلقاً ، موسراً كان أو معسراً (٤٤) .

ومن حق المسجون الخروج من سجنه مؤقتاً لضرورة أو حاجة . وفي ذلك نص الفقهاء على جواز خروجه للمخاصمة في دعوى عليه بدين أو غيره . وله أن يخرج من السجن للمعالجة إذا مرض مرضاً أضرته ولم يكن علاجه في السجن ممكناً ، لما فيه من تعريض نفسه للمهلكة هذا هو رأى محمد بن الحسن . وفي رأى أبو يوسف أنه لا حق للمسجون في الخروج للعلاج . والفتوى في المذهب الحنفي على قول محمد . ومن الحاجة الخروج بكفيل لتشيع جنازة أصوله وفروع له لا غيرهم . وهذا هو المبنى به في المذهب الحنفي (٤٥)

وقد ناقش الفقهاء كذلك حق المسجون في زيارة أهله وأصدقائه وإخوانه ، ونصوا على أنه لا يمنع من ذلك حاجته إليهم في تسير أمورهم ومعرفة شئونهم . وفي هذا الصدد يبين الفقهاء أن زوار المسجون « لا يمكنون من المكث عنده حتى يستأنس بهم (٤٦) » لأن الغرض هو عقوبته أو حمله على الوفاء بالدين ، فينبغي أن يستشعر ألم السجن .

أما دخول امرأته عليه واختلائه بها فلا يمنع من ذلك إذا سمحت الظروف لإدارة السجن بتوفير مثل هذه الخلوة ، ففي حاشية ابن عابدين نقلاً عن الثبر أنه « إذا احتاج للجماع دخلت عليه زوجته أو أمته إن كان فيه (أى في السجن) موضع ستر (٤٧) » . وهذا بعينه هو ما يتجه إليه التفكير القانوني حديثاً ، فقد تبنت كل من السويد والتروبيج إقامة ما يسمى « حجرات الحب » في سجونها ، كى يتمكن المسجون من الاختلاء بزوجه في عطلة نهاية الأسبوع . وقد لوحظ على هذه التجربة أن اضطراب المسجونين وتوترهم النفسى قد خففت حدته بعد تطبيقها (٤٨) .

وإذا كان الفقهاء لم ينصوا على طريقة الحبس وأسلوبه وما إذا كان فردياً أو جماعياً فإنه يمكن معرفة شيء من ذلك من إشارة وردت في حاشية قليوبي وعميرة ، وفيها أنه لا يقفل على المحبوس باب إلا إذا رأى الإمام في ذلك مصلحة (٤٩) ؛ إذ تدل هذه الإشارة على أن السجن الجماعي هو الأصل الذى لا يعدل عنه إلى السجن الانفرادى إلا إذا وجدت مصلحة ، كتعنه من الحرب أو لكف شره عن سائر المحبوسين أو ما إلى ذلك .

ومن جهة أخرى فقد سعى الفقهاء إلى تحقيق هدف الردع من هذه العقوبة ، ولذا منعوا المسجون من اتخاذ فرش موطأة أو ناعمة ، حتى لا ينتفى الهدف من حبسه ، وهو عقوبته أو حمله على الوفاء بالدين . وفي ذلك يقول ابن عابدين : « وصفته (أى الحبس) أن يكون بموضع ليس به فراش ولا وطاء ليضجر فيؤنى . ومفاده أنه لو جىء له به منع منه » . والمراد بالفراش والوطاء في بعض التفسيرات « المهاد الوطى أى اللين السهل » ، فيمنع مما يدخل في باب التمتع والترفيه ، حتى لو جىء له به من بيته (٥٠) . ومقتضى ذلك

ألا يمنع المسجون للثمة احتياطا من اتخاذ مثل هذا الفرش ، لأنه لم تثبت إدانته بعد ، ولا يعد سجنه عقوبة بل لاستظهار الحق .

وقد نص الفقهاء على منع سجن من لم تكتمل أهليته ، وهم الصبيان والمجانين ، لرفع المؤاخذه أو المسؤولية الجنائية عنهم ، كما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم . ومع ذلك فإنه يجوز للقاضي أن يأمر بحبسهم تأديباً لهم وإصلاحاً لحالهم ، ففي شأن الصبي يقول ابن عابدين : « ولا يحبس الصبي إلا بطريق التأديب لتلا يتجاسر إلى مثله ، إذا باشر شيئاً من أسباب التعدي قصداً ، فلو خطأ فلا ، كذا في كفالة الميسوط . وفي المحيط للقاضي حبس الصبي التاجر تأديباً لا عقوبة . فإن الصبي يؤدب ليتزجر عن الأفعال الذميمة (٥١) » . والمجنون كذلك ليس أهلاً للعقوبة ، ويؤدب أيضاً بالحبس إن رأى القاضي المصلحة في حبسه .

وإثباتاً للحق نقول إن سلامة « أسلوب التطبيق الجنائي » لعقوبة السجن ، رهن بتوفر أعلى درجة من الوعي — حال التنفيذ — بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها الأخلاقية في هذا المجال ، تلك الأحكام التي تهدف إلى إزال « الردع البناء » الذي يفتح للسجين باب الأمل في التخلص من نزوعه إلى الجريمة ، فهذا المستوى من الوعي تتوارى العيوب ، وتخفى الأخطاء ، فينبو النص القانوني من « النظم » ، ويسلم المنفذ المطلق من صيحات التشكيك والمعارضة .

أفوامش

- (١) وردت الخطبة في صحيح البخاري كتاب الحج باب الخطبة أيام منى وفي كتاب الحدود باب ظهر المؤمن حتى إلا في حد أو حق . انظر صحيح البخاري ط . الشعب : ٢١٥/٢ . ١٩٨/٨ .
- (٢) الخراج لأبي يوسف ص ١٨٠ .
- (٣) الإسرائ : ١٥ .
- (٤) الزلزلة : ٨ ، ٧ .
- (٥) الحجرات : ٩ .
- (٦) إعلام الموقعين : ١١٥/٢ .
- (٧) الشعراء : ٢٩ .
- (٨) معين الحكام للطرابلسي ١٩٦ .
- (٩) المحلل : ١١ / ١٣١ .
- (١٠) أخرجه أبو داود ولم يضمنه والترمذي وحسنه والنسائي والحاكم وصححه ، وهو مروي عن يزي بن حكيم وله مشاهد من حديث أبي هريرة إعلام السنن : ١٥ / ٢٩٢ .
- (١١) الطرق الحكومية لابن القيم ص ١٠٠ .
- (١٢) إعلام السنن : ١٥ / ٢٩٢ .
- (١٣) الخراج ص ١٧٨ وما بعدها .
- (١٤) قارن ذلك بنهي عمر بن عبد العزيز ولاته أن يصفدوا أحد أمن الجناة مما سبقت الإشارة إليه في هذا البحث .
- (١٥) السجون في النظام العقابي الحديث للدكتور غنام محمد غنام ط ١٩٨٥ بدون بيانات ص ٣٠ .
- (١٦) العربي ١١٨٤ ص ٣٣ .
- (١٧) مبادئ علم الإجرام للدكتور رؤوف عبيد . ط ٣ . دار الفكر العربي ١١٨٤ ص ٣٣ .
- (١٨) السابق ص ٤٠٨ .
- (١٩) السابق ص ٤٠٠ وما بعدها .
- (٢٠) تفسير ابن كثير ط الشعب ٩٤/٣ ، والميسوط : ٨٨ / ٢٠ وأحكام القرآن للجصاص ٤١٢/٢ .
- (٢١) مبادئ علم الإجرام ص ٤٠٨ وما بعدها .
- (٢٢) راجع تفسير المنار ٢٩٩/٦ ومنح الجليل ٥٤٥/٤ ، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبى الطبعة الأولى بمصر ١٣٥٥ هـ : ١٧٥/١ .
- (٢٣) المحل : ١١ / ١٣٣ .
- (٢٤) السابق : ١١ / ١٤٠ .

- (٢٥) المحل : ١٤١/١١ .
(٢٦) المحل : ١٧٢/٨ .
(٢٧) النظام العقابي الإسلامي . . دراسة مقارنة ط ١٩٧٦ - دار الأنصار - ٥٠٨ .
(٢٨) فتح القدير للكمال بن الهمام : ٣٥٠/٥ .
(٢٩) راجع النظام العقابي الإسلامي للدكتور ابن الماعطي حافظ أبو الفتوح ص ٤٦٢ والمراجع التي أشار إليها .
(٣٠) الميسوط : ٢٠ / ٩٠٦٨٩ ، وانظر قلوب وعبرة : ٢٩٢/٢ .
(٣١) الأحكام السلطانية للمواردى ص ٢٢٦ .
(٣٢) السابق .
(٣٣) الطرق الحكمية لابن القيم ص ٥٦ .
(٣٤) السجون للدكتور . غنام محمد غنام ط . ١٠ ، ١٩٨٠ (أوفست) ص ٧٥ .
(٣٥) مبادئ علم الإجرام للدكتور رؤوف عبيد ص ٣٠٨ .
(٣٦) وذلك كسرة أقل من نصاب فيرم مثل المسروق انظر الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٨١ .
(٣٧) الأحكام السلطانية للمواردى ص ٣٦ والأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء ص ٢٧٩ .
(٣٨) الميسوط للرخسى : ٩٠/٢٠ .
(٣٩) السابق .
(٤٠) انظر حاشية ابن عابد بن : ٣٧٩/٥ .
(٤١) حاشية ابن عابدين : ٣٧٩/٥ ، والفتاوى الهندية : ٤١٤/٣ .
(٤٢) مبادئ علم الإجرام للدكتور رؤوف عبيد ص ٣٠٣ .
(٤٣) القراج ص ١٧٨ .
(٤٤) معين الحكماء للطرابلسي الخنئ ص ١٩٧ - ١٩٨ .
(٤٥) حاشية ابن عابدين ٥٠ / ٣٧٧ ، ومعين الحكماء ص ١٩٨ .
(٤٦) راجع السجون في النظام العقابي الحديث للدكتور غنام محمد غنام ط ١٩٨٥٠١٠ بأوفست ص ٥٤ .
(٤٧) حاشية قلوب وعبرة : ٢٩٢/٢ .
(٤٨) حاشية ابن عابدين : ٣٧٧/٥ .
(٤٩) السابق : ٤٢٧/٥ .

1. The first thing I noticed when I stepped out of the plane was the fresh air. It felt like I had been in a bubble for hours. The sun was shining brightly, and the birds were chirping. I took a deep breath and felt a sense of peace. I had been so stressed lately, and this was a perfect escape. I walked towards the beach, feeling the sand under my feet. The water was crystal clear, and the waves were gentle. I sat down on a towel and watched the sunset. It was a beautiful sight, and I felt like I was in a dream. I closed my eyes and listened to the sound of the waves. It was so soothing. I had found my perfect spot for relaxation. I was finally at home.

الوثائق الإسلامية

د . عبد التواب شرف الدين

مدخل :

ليس صحيحاً ما يقال أن الرواية الشفوية (١) هي وحدها التي اعتمد عليها في أوائل الإسلام . إذ إن المسلمين قد أمروا أن يكتبوا جميع ما فيه حقوق العباد ويستشهدوا عليه ، فإن ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترواها . . .

وعلى ذلك فقد حاول الباحثون جمع ما كتبه النبي محمد صلى الله عليه وسلم وكذلك الخلفاء الراشدون (٢) وغيرهم من الخلفاء في العصور الإسلامية التالية ، حتى تتحقق الفائدة الكبيرة في الاعتماد على هذه الوثائق الإسلامية .

ومن أجل ذلك بدأت الجامعات في أيامنا الحالية بالاهتمام بتدريس علوم الوثائق ، والبحث عن الوثائق في المكتبات ومراكز البحوث ، وإنشاء مراكز للوثائق تهتم بتنظيم الوثائق ، بجانب جمعها وتحليلها وفهرستها وتصنيفها .

وإذا كنا نتكلم عن الوثائق الإسلامية ، فإنه ينبغي أن نقرر بأن أصول أكثر الوثائق الإسلامية ضاعت نتيجة الحروب ، والحرائق ، وغارة التتار ، والفن الداخلية في البلاد الإسلامية .

وإذا كانت أكثر هذه الأصول قد ضاعت ، فقد حفظ لنا رواة الحديث والمؤرخون كثير أمثها في شكل صور أو نسخ لها .

وربما يسأل البعض منا ، حول أهمية الوثائق الإسلامية (٣) فلنا نقرر أن الوثائق تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي لا يمكن الشك في محتوياتها ، لأنها تخضع في أثناء إعدادها إلى مراعاة ضوابط الصحة للشرعية أو القانونية التي تضمنيها لها الأهمية العلمية من ناحية ، والصحة القانونية من ناحية أخرى ، هذا في بداية إعداد هذه الوثائق ، سواء كانت عامة ، أم وثائق خاصة .

(١) مدرس بقسم التاريخ والمكتبات - بكلية الإنسانيات - جامعة قطر .

كما أن الوثائق الإسلامية التي عثر عليها الباحثون في المراجع الروائية يمكن الاعتماد عليها في حالة خضوعها لعوامل النقد الوثائقي ، النقد الظاهري ، والنقد الباطني ، سواء كان هذا الأخير سلبياً أم إيجابياً (٤) .

وبعد الانتهاء من مراحل النقد ، يستطيع العلماء الاعتماد على الوثائق واستقاء المعلومات الصحيحة منها .

وعلى ذلك فإن الدول تأخذ على عاتقها محاولة جمع ما يتعلق بوثائقها ، والاعتماد عليها في كتابة تاريخها الاقتصادي والاجتماعي .

والدول الإسلامية تهتم بأمر الوثائق الإسلامية ، لأنها المصدر الإسلامي بعد كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم الذي لا يكذب .

وإذا كنا نقدم هنا موضوعاً حول الوثائق الإسلامية ، فإنه ينبغي أن نبدأ بوثائق الرسول صلى الله عليه وسلم ، حيث كانت هجرته صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وعقده مع عدة قبائل يهودية ، ودخوله في دولة وفاقية تحت رياسته صلى الله عليه وسلم — أول هذا النوع من الوثائق الإسلامية الهامة .

كما أن الوثائق التي نشأت نتيجة هجرة المسلمين من مكة إلى المدينة وبناء دولة إسلامية بها ، وهي تعبر عما حدث من توتر في العلاقات بين المسلمين وقريش ونشوء الحروب بينهم وما حدث من وقائع بدر وأحد والخندق والحديبية وفتح مكة ، هذه الوثائق تعتبر حقبة هامة جداً في التعرف على الأحداث الإسلامية في بداية بناء الأمة وتأسيس الدولة الإسلامية .

كما أن علاقات المسلمين السياسية مع الروم والفرس ومن تحتملهم من الحبشة والفسانة وأهل البحرين وعمان واليمن وجزيرة العرب وحضر موت ومهرة وغيرها ، لم تبدأ إلا بعد الحديبية ، ولقد كتب الرسول صلى الله عليه وسلم وثائق إلى قيصر الروم وكسرى الفرس لدعوتها إلى الإسلام ، كما كتب كذلك ، صلى الله عليه وسلم ، وثائق إلى الملوك والأمراء الذين تحت سيطرة هذين الحاكمين فتم من أجاب فأفطح ، ومنهم من دير فهلك .

ولما حج رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، حجة الوداع في آخر السنة العاشرة للهجرة خطب خطبته المشهورة في عرفة على جبل الرحمة ، وبين فيها حقوق المسلمين وقرائنهم الأساسية ، فلم يدع شيئاً له أهمية إلا بلغه . فبشر الله المسلمين بقوله :

« اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً » .

فإذا عن وثائق الخلفاء الراشدين ، وما أهم مصادر دراسات الوثائق الإسلامية ، وما هي لغة الوثائق الإسلامية ، وما هي معايير صحة الوثائق الإسلامية ، كلها أمور تحتاج إلى مزيد من الدراسة .

ثم لماذا لا نستغل هذه الوثائق الإسلامية في مساعدتنا في تغذية المنهج المدرسي ومساندته بمعلومات صحيحة بحيث يمكن لما أن تقوم بدور تربوي أخاذ (٥) .

ومن الموضوعات التي ينبغي ضرورة الاهتمام بها كذلك في هذا العصر ما يمكن أن ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من وثائق كتبها للنصارى واليهود والمجوس ، ذلك أن هذه الوثائق لا تشتمل إلا على الحقوق دون الواجبات أو أنها لم تذكر أشياء لم توجد في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، فهي موضوعة .

إن الاهتمام بالوثائق الإسلامية ليست مهمة دارسي الوثائق أو المتخصصين في علومها فحسب بقدر ما هي مهمة كافة العلماء والباحثين لمعالجة الموضوعات المختلفة التي تتضمنها ، وخاصة كما سبق أن ذكرنا أن الوثائق من أهم مصادر المعلومات ، وأكثرها ضماناً وذلك بعد فقدانها ووضعها موضع الدراسة والتحليل ، لهذا بدأت أقسام التاريخ بجانب أقسام الوثائق والمكتبات والتوثيق بالجامعات بالاهتمام بهذه الدراسات التي تتعلق بالوثائق الإسلامية كما ذكرنا واعتبار الوثائق المصدر الحي والمتجدد وإذا كنا قد اعتمدنا على الكتب الروائية ، فإنه أن الأوان للبحث عن وثائقنا الإسلامية ، وسوف نتناوله في شيء من التفصيل ، لأنه يستحق منا كل اهتمام حتى نتسكن من الوصول إلى أصول الوثائق الإسلامية (٦) .

أولاً : الوثائق الإسلامية والسياسة الخارجية للرسول صلى الله عليه وسلم :

لعبت الوثائق الإسلامية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم دوراً هاماً في السياسة الخارجية للدولة الإسلامية وخاصة عند نشأة الدولة الإسلامية .

ورغم أن الذي وصلنا من هذه الوثائق نسخاً وليس أصولاً ، إلا أنه من الثابت لدى العلماء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب هذه الوثائق التي تتلخص في دعوة قيصر الروم وكسرى فارس والملوك والأمراء الذين يتبعونهما وكذلك شعوبهم إلى الإسلام .

وهناك الكثير من الدراسات والاعتراضات حول ما يمكن أن يسمى من الأصول الوثائقية والتي ترجع إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، سواء كانت هذه الأصول دعوة منه صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام ، أو كانت عهداً إلى النصارى واليهود والمجوس ،

وقضية الأصول الوثائقية التي ترجع إلى عهد الرسول ، ينبغي أن تخضع إلى معايير البحث العلمى والتكنولوجى وخاصة نحن فى عهد وعصر التقدم الحائل العلمى والتكنولوجى .

ومن الأمور الواجب إبرازها هنا هو السياسة الخارجية للرسول صلى الله عليه وسلم ، ودور الوثائق الإسلامية فى ذلك ، ومن البلاد التي كتب صلى الله عليه وسلم إليها وثائق « أهل عمان » يدعوهم إلى الإسلام ، وعلى أهل الريف منهم عبد وجيغر ابنا الجلندى ، وكان أبوهما الجلندى — قد مات فى ذلك العصر ، وكان كتابه ، صلى الله عليه وسلم « من محمد رسول الله إلى أهل عمان ، أما بعد فأقرؤا أن لا إله إلا الله ، وأنى محمد رسول الله . أقيموا الصلاة ، وأدوا الزكاة ، واعبروا المساجد ، وإلا غزوتكم » (٧) .

وتزخر كتب التاريخ وكتب السيرة بالكثير من هذه الوثائق السياسية ، ومن أهم الوثائق التي يؤكد الباحثون أن الرسول صلى الله عليه وسلم عمل على إرسالها ، هي وثائق دعوة كل من النجاشى ملك الحبشة ، وهرقل عظيم الروم ، والمقوقس عظيم القبط ، وكسرى عظيم فارس إلى الإسلام .

وقد وردت الرسائل بروايات مختلفة — وبصيغ مختلفة — ، كما حدث تبادل بين الرسول صلى الله عليه وسلم وبين هؤلاء الملوك ، وقد وصاتنا مجموعات كبيرة من هذه الوثائق التي تدل على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وإخلاصه فى دعوته ، فمن ذلك كتابه صلى الله عليه وسلم إلى النجاشى ملك الحبشة : (٨) .

« بسم الله الرحمن الرحيم »

هذا كتاب من محمد النبي إلى النجاشى الأصم عظيم الحبشة ، سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ثم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأن محمداً عبده ورسوله .

وأدعوك بدعاية الإسلام فإني رسول الله فأسلم تسلم « يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون » . فإن أبيت فعلبك إثم النصارى من قومك »

ومن الوثائق الهامة كذلك إلى هرقل عظيم الروم : (٩)

« بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم .

سلام على من اتبع الهدى . أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام ، أسلم تسلم وأسلم
يؤتلك الله أجره مرتين ، فإن توليت فعليك إثم الأريسين . و « يا أهل الكتاب تعالوا
إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً
أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون » .

وهذه وثيقة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المقوقس عظيم القبط : (١٠) .

« بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد عبد الله ورسوله إلى المقوقس عظيم القبط .

سلام على من اتبع الهدى . أما بعد : فإني أدعوك بدعاية الإسلام : أسلم تسلم
يؤتلك الله أجره مرتين . فإن توليت فعليك إثم القبط « يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة
سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً
أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون » .

الله
رسول
محمد .

(علامة الختم)

وهذه وثيقة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى كسرى عظيم فارس (١١) :

« بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس .

سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله وشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له وأن محمداً عبده ورسوله .

وأدعوك بدعاء الله فإني أنا رسول الله إلى الناس كافة لأتخذ من كان حياً وبحق القول
على الكافرين . فأسلم تسلم فإن أبيت فإثم المجوس عليك .

والوثائق الإسلامية التي نقلتها جزء من كل ، حيث أهتم العلماء والباحثون في الفترة الأخيرة بهذا النوع من الوثائق ، وهو ما ينقلنا إلى موضوع جديد حول مصادر المعلومات في الوثائق الإسلامية ، نأمل دراسته تفصيلياً في بحث مستقل .

ثانياً - مجموعات الوثائق الإسلامية :

قدمت فيما سبق علاقة الوثائق الإسلامية بالسياسة الخارجية للرسول صلى الله عليه وسلم . وهو موضوع هام يحتاج منا إلى تقديمه وإفراجه في بداية دراستنا حول الوثائق الإسلامية .

ويمكننا دراسة مجموعات الوثائق الإسلامية التالية :

- ١ - الوثائق النبوية الخاصة (١٢) .
- ٢ - وثائق الخلفاء الراشدين (١٣) .
- ٣ - وثائق العصور الإسلامية الأولى حتى القرن الخامس الهجري (١٤) .
- ٤ - وثائق العصور الوسطى (١٥) .
- ٥ - وثائق العصر الحديث (١٦) .

ولقد حاول الباحثون جمع الوثائق التي تتعلق بهذه المجموعات في هذه العصور المختلفة ، وقد نشرت أخيراً مجلدات كاملة (١٧) بجماعة هذه الوثائق ، محاولة الوصول إلى تحليل لمحتوياتها .

وكما سبق أن أشرت في بداية هذه الدراسة إلى أن أصول الوثائق الإسلامية لم يصل إلينا إلا القليل النادر منها ، لهذا كان على الباحثين الرجوع إلى المراجع الروائية التي جمعت هذه الوثائق .

والرجوع إلى المراجع الروائية يحتاج منا إلى ضرورة تحكيم قواعد النقد الوثائقي والاستفادة من المعايير التي وضعها علماء المسلمين في نقد النصوص وتصحيح الأصول (١٨) .

وجدير بالذكر أن الباحثين توصلوا أخيراً إلى العثور على مجموعات هائلة من الوثائق التي تحتاج منا إلى تقرير ونقد حول نسبتها إلى العصر الذي صدرت فيه ومدى صحة البيانات العلمية التي تشمل عليها ، ومن هذه المجموعات :

- وثائق الوقف التي تتعلق بالمسلمين (١٩) .

— وثائق الوقف التي تتعلق بغير المسلمين (٢٠) .

— الوثائق العامة في الأديرة (٢١) .

— الوثائق العامة في الخارج (٢٢) .

ويمكننا أن نقرر بأن الوثائق يتوعها قد وضع الباحثون أيديهم عليهما، وهذان النوعان هما :

الرسمي : ويشتمل على المعاهدات والقوانين والمراسيم والفرمانات وغير ذلك مما يتصل بشئون الحكم .

الخاص أو الشعبي : ويشتمل على سجلات الحساب والعقود والخطابات وغير ذلك مما يتصل بالعلاقات الاجتماعية والأنشطة الخاصة للأفراد والجماعات .

وإن دراسة هذه المجموعات الوثائقية لا بد أن يتناول الموضوعات التالية :

١ — مدى أصالتها وانتمائها إلى العصر الذي صدرت عنه وإثبات صحتها من عدمه .

٢ — إبراز الجوانب الاجتماعية والأهداف العامة والخاصة من وراء إصدار هذه الوثائق الهامة التي تتعلق بجوانب خفية من التراث الإسلامي .

٣ — طرق حفظ وفهرسة وتصنيف هذه الوثائق وصيانتها .

٤ — إعداد الكوادر البشرية إعداداً علمياً عن طريق التوسع في تدريس مناهج علوم الوثائق والتوثيق وكذلك تدريب القوى العاملة بهدف الاستفادة من محتوياتها .

٥ — الإهتمام بطرق جمع الوثائق المحفوظة خارج البلاد العربية الإسلامية .

ثالثاً — الأهمية الاجتماعية للوثائق الإسلامية :

لقد برزت الأهمية الاجتماعية للوثائق الإسلامية في الفترة الأخيرة وخاصة فيما يتعلق بما تنضمه وثائق الوقف الإسلامي حيث برزت دراسات تتناول هذا الموضوع وخاصة في مجال التسام والثقافة (٢٣) والمكتبات (٢٤) .

وكان كل واقف يشترط في وقفه أن يصرف ريع الوقف في مضارفة الشرعية بعد أن يحددها في وثائق الوقف .

وبصفة عامة فإن مجموعة الوثائق الإسلامية الخاصة ، تعتبر من الوثائق الهامة التي تلقى الضوء على تاريخ البلاد الإسلامية لأنها تصور الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، وتوضح لنا الأحياء والأماكن فضلاً عن الألفاظ الاصطلاحية الخاصة بصناعة البناء وموارده المختلفة وغير ذلك من مصطلحات العمارة والفنون الزخرفية .

ومن الموضوعات الجبوية التي توضحها الوثائق الإسلامية ، نظام القضاء ، فكانت الوثائق توثق طبقاً للأصول والأحكام الشرعية الإسلامية ، سواء كانت تتعلق بحقوق المساكين أم بغير المسلمين من أهل الذمة كما توضحها وثائق الأديرة (٢٥) .

وكان إذا جلس القاضى لتحكم استعان بالأعوان ، ومن أعوان القاضى « العدول » ومهمتهم القيام بالشهادة فيما لهم وما عليهم ، ومراعاة دقة عبارات السجلات والعقود ومطابقتها للشرع . تركية الشهود ، وقد حددها ابن خلدون بقوله :

« العدالة وظيفة دينية تابعة للقضاء ، ومن مواد تصريفه ، وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضى بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم ، تحملاً عند الإشهاد وأداء عند التنازع وكتبا في السجلات ، تحفظ به حقوق الناس وأموالهم وذرياتهم وسائر معاملاتهم وشرط هذه الوظيفة الاتصاف بالعدالة الشرعية ، والبراءة من الجرح ثم القيام بكتب السجلات العقود من جهة عباراتها وانتظام أصولها ومن جهة أحكام شروطها الشرعية ، وعقودها » (٢٦)

ذلك أن القضاة كانوا ينظرون في مصالح الأوقاف يحفظ أصولها ، وتثبيت فروعها وقيض ريعها ، وصرفه في مصاريفه ، وقيض المال الموصى به لتنفيذ الوصية ، كما عهد إليهم تسلم أموال الموارث المتنازع عليها وأموال من يموتون غرباء وحفظها حتى يحضر ورثتهم .

لهذا فإن الوثائق الإسلامية تعتبر من أهم مصادر المعلومات في التعرف على نظام التوثيق في العصور الإسلامية المختلفة ، مما يفيد منه طلاب الدراسات العليا في علوم الوثائق والتوثيق والمكتبات والمعلومات ونظام التوثيق المعقارى وكذلك رجال القانون والشرعية الإسلامية ، والباحثين عن الجوانب الاقتصادية في وثائق البيع والاستبدال والإيجار وكذلك الجوانب الاجتماعية التي تبرزها الوثائق الإسلامية كالتعليم والعلاج والزواج والزكاة .

رابعاً - الوثائق الإسلامية والنقد :

لقد كان للعلماء المسلمين دور كبير في تصحيح المعرفة النقلية وتوثيقها ، وتصحيح المعرفة وتوثيقها وتمييز الصحيح من الزائف لا يتم بدون النقد .

وقد كانت الوثائق الإسلامية محالاً حيويًا لتطبيق القواعد التي وضعها علماء المسلمين في مجال النقد .

وبدأت مهمة علماء المسلمين في مجال النقد في مرحلتين :

أولاهما : النقد الخارجي : ويتضمن تصحيح الوثيقة ، ونقد المصدر ، والترتيب النقدي للمراجع ، ونقد التحصيل ، وهذا النقد يقابل نقد السند عند علماء المسلمين .

ثانيهما : النقد الباطني أو الداخلي : وهذا النقد نوعان :

(أ) نقد باطني سلبى ، وهو يحرى الأمانة والدقة ، ويقابل عند المسلمين العدالة والضبط .

(ب) نقد باطني إيجابى ، ويطلق عليه نقد التفسير ، والتفسير نوعان :

(أ) تفسير يقوم على تحديد المعنى الحرفى للنص .

(ب) تفسير يقوم على تحديد المعنى الكلى الذى يتضمنه النص .

وهذا النقد الباطنى بخطواته ومراحله وأنواعه المختلفة ، يقابل نقد المتن عند المسلمين .

لقد كان أكثر المؤرخين المسلمين طيلة القرون الثلاثة الأولى للهجرة ، وحتى القرن الرابع وما بعده ، يقتصر على تاريخهم على مجرد الرواية فحسب دون النقد والتفسير والتحليل ، وهذا لاتصال التاريخ الإسلامى فى بداية نشأته بالدين والتشريع الإسلامى (٢٧) .

وفى القرن الثامن الهجرى جاء « ابن خلدون » ووضع نظرية فى النقد التاريخى ، يظن أنه سبق بها كثيرًا من فلاسفة التاريخ ونقاده فى العصر الحديث ، وهذه النظرية تقوم على الشك فى المعرفة التاريخية القديمة وفى منهج المؤرخين المسلمين ، الذى يقوم على الرواية والنقل فحسب دون النقد والتفسير والتحليل ، ولا يكفى فى التاريخ مجرد الرواية بل لابد من النقد والتفسير والتحليل ، وبذلك يقطع ابن خلدون إلى المرحلة الثانية من النقد التاريخى وهى التركيب ، أما الأولى فهى التحليل (٢٨) .

وهذا يكمل بناء منهج النقد التاريخي الإسلامي ، ومن الذين نادوا بضرورة درس هذا المنهج والتاريخ له في أيامنا المعاصرة ودرس قواعده وأصوله على ضوء قواعد النقد العلمي في العصر الحديث (٢٩)

علماء التاريخ أثناء دراساتهم لمناهج البحث التاريخي .

ويبدو أن أول من عالج هذا الموضوع وهو دور علماء المسلمين في النقد «أسدرستم» في كتابه «مصطلح التاريخ» (٣٠) ، ثم جاء بعده «حسن عثمان» في كتابه «منهج البحث التاريخي» (٣١) وبدأ الباحثون كذلك يتوسعون في تناول هذا الموضوع في دراساتهم (٣٢) ومحاضراتهم (٣٣) .

ونحن عند دراستنا للنقد لا نستطيع أن نفصل بينه وبين الرواية ، ذلك أن الرواية أسبق ظهوراً من النقد .

وكان علم الحديث هو أساس العلوم في وضع قواعد للنقد مما استفاد منه العلماء استفادة كبيرة ، لهذا أهتم المسلمون الأوائل برواية الخبر ونقد الخبر ونقد السند وما يعبر عنه بالجرح والتعديل أو نقد الرجال ونقد المتن وتصحيحه وتفسيره قبل نقده .

ونحن نترك الآن دراسة النقد لدى علماء المسلمين ونكتفي بتوضيح دورهم في بعض المجالات . فمن ذلك النقد الباطني الإيجابي ، والنقد الباطني الساي :

فيتبعي الاعتراف بفضل علماء التفسير المسلمين في هذا المجال فهم قد تدرعوا بعدة وسائل في تفسير نصوص القرآن الكريم ، واتبعوا في ذلك أسساً علمية صحيحة ، ووجدوا أن من أصح طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أجمل في مكان فقد فسر في مكان آخر ، وما اختصر في موضع فقد بسط في آخر . كما يفسر القرآن الكريم كذلك بالسنة التي وردت في مناسبات مختلفة لكي توضح ما غمض على المسلمين في أمور دينهم ودينهم .

كما تساعد أقوال الصحابة على فهم نصوص القرآن الكريم ، وكذلك أقوال التابعين لها دور هام في تفسير القرآن الكريم .

ومن أهم المؤلفات التي يمكن الاستفادة منها في بيان هذا الدور في النقد الباطني الإيجابي لتفسير النصوص وخاصة تفسير القرآن الكريم ، كتاب «ابن تيمية» : «مقدمة في أصول التفسير» (٣٤) .

وكان لعلماء المسلمين دور هام في مجال النقد الباطني السليبي للوثائق ، والإمام « الغزالي » في كتابه « المستصفى من علم الأصول » (٣٥) ، قدم الخبر إلى ما يجب تصديقه ، وإلى ما يجب تكذيبه ، وإلى ما يجب التوقف فيه .

ويدرس « ابن الصلاح » في « مقدمته لعلم الحديث » (٣٦) أنواع الحديث ، ومن يحتج بروايته وشروط الراوى .

وكتاب « ابن الصلاح » سالف الذكر من أهم الكتب التي ينبغي الرجوع إليها في مجال توضيح دور علماء المسلمين في مجال النقد الباطني السليبي .

كما كان لكتاب « أبو حاتم الرازي » « الجرح والتعديل » (٣٧) من أهم مصادر المعلومات في هذا المجال .

ومما يفيد كذلك في مجال النقد الباطني السليبي ، أو في العدالة والضبط ، الإلمام ببعض ما أورده « ابن خلدون » في « مقدمته » (٣٨) ، من الآراء الخاصة بالبحث في التاريخ في نطاق دراسته للمجتمع الإنساني .

فهو يحاول أن يتجنب الأخطاء التي يقع فيها المؤرخ ، بتحديد العوامل التي تؤدي إلى الوقوع في الخطأ ، فيذكر أنه « لما كان الكذب متطرفاً للخبر بطبيعته ، وله أسباب تقتضيه ، فمن التشيعات للأراء والمذاهب ، فإن النفس إذا كانت على حال من الاعتدال في قبول الخبر ، أعطته حقه عن التمهيص والنظر ، حتى يتبين صدقه من كذبه ، ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضاً الثقة بالناقلين ، ومنها الدخول عن المقاصد ، ومنها توهم الصدق ، ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع ، لأجل ما بداخلها من التلبس والتصنع ، ومنها تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجارة والمراتب بالثناء والمساح . . . »

ويروى ابن خلدون أنه لايد للمؤرخ من معرفة طبائع العمران ، لأن لكل حادث من الحوادث طبيعة تخصه في ذاته ، ففي معرض له من أحواله ، فمعرفة طبائع العمران تساعد المؤرخ في تمحيص الأخبار ، وفي تمييز الصدق من الكذب .

وهكذا نرى أن النقد في نظر علماء المسلمين ، كان له دور كبير في التحرر عن النصوص وتحليلها وتركيبها وتفسيرها ، مما كان له أكبر الأثر في الوثائق الإسلامية .

ذلك أن القواعد التي وضعها علماء المسلمين في تفسير القرآن الكريم وفي تصحيح نصوص الأحاديث النبوية ، انبعت كما اسلفت في كل العاوم في الإسلام ، ومن ذلك الوثائق الإسلامية .

وفي نفس الوقت ، فإننا نؤكد سبق المسلمين الأوائل في نقد الوثائق ، وليس صحيحاً ما يقال بأن « النقد التاريخي » أو « الوثائقي » اقتصرته جهوده على الأوربيين فقط .

ومنهج علماء المسلمين في مجال النقد يعلمنا كيف نتثبت ونتحرى ، ولا تتسرع في إصدار الحكم ، بمجرد الرؤية العابرة والنظرة السطحية ، هذا بجانب أهمية هذا المنهج في البحث والدرس حيث تتميز البحوث والدراسات بالصدق والموضوعية والنزاهة وذلك بتطبيق هذه القواعد في النقد في إعداد هذه البحوث والدراسات ، وإلا أصبحت البحوث التي لا تخضع لقواعد منهج النقد الوثائقي ، بحوثاً روائية قابلية للصدق والكذب . هذا فإن الوثائق والوثائق الإسلامية تعتبر من أهم مصادر المعلومات لموضوعها لقواعد ومنهج علماء المسلمين في النقد .

خامساً — نتائج وتوصيات الدراسة :

بعد دراستنا للوثائق الإسلامية استطعت أن أصل إلى النتائج والتوصيات التالية :

(أ) نتائج الدراسة :

- ١ — ضرورة حصر وتجميع الوثائق الإسلامية ، وإعداد الفهارس اللازمة وتعريف الباحثين بها .
- ٢ — تلعب الوثائق الإسلامية دوراً حيوياً في الجوانب الاجتماعية في التعليم والاقتصاد والتكافل الاجتماعي .
- ٣ — لعب علم الحديث دوراً هاماً في وضع منهج للنقد استفادت منه الوثائق الإسلامية ، في درسها للنقد الوثائقي ، وهي بذلك أسبق من المنهج الأوربي في النقد الوثائقي .
- ٤ — للوثائق الإسلامية دورٌ سياسي هام ، ينبغي الاهتمام به ، وإعادة توضيحه من خلال الوثائق المتعلقة به .
- ٥ — ينبغي التأكيد على مفهات الوثائق الإسلامية وأماكن تواجد ها في خارج الدول الإسلامية ، وفي الأدبيرة .

- ٦ — ضرورة إدراج مادة « الوثائق الإسلامية » في مناهجنا التعليمية ، وخاصة في المرحلة الجامعية .
- ٧ — يلاحظ ضعف برامج التدريب وتحقيق ونشر الوثائق الإسلامية .
- ٨ — عدم وجود هيئة رسمية مسئولة عن تبنى مشروعات البحث وصيانة وتدريب الوثائق الإسلامية .
- ٩ — ضرورة الاستفادة من معطيات التكنولوجيا ووسائل الاتصال وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات .

(ب) توصيات الدراسة :

ومن أجل تحقيق نتائج هذه الدراسة يوصى بما يسلى :

- ١ — ضرورة الاهتمام بقضية « البحث عن الوثائق » ولن يتيسر الاهتمام بهذه القضية بدون وجود فهارس كافية عن الوثائق والوثائق الإسلامية ووضع القواعد الموحدة لفهرسة الوثائق وتصنيفها بما يضمن إعداد مثل هذه الفهارس .
- ٢ — الاهتمام بتدريس الوثائق والوثائق الإسلامية ، ورسم البرامج اللازمة لهذا الغرض . ولا يمكن تصور دراسة موضوع من الموضوعات بدون توافر وثائق لازمة لإعداده . وكثافة الدراسات التي تحلو من الوثائق تكون ضعيفة وتنقصها الدقة والصدق اللازمين في إعداد البحوث العلمية .
- ٣ — إنشاء معهد عربي لتدريس الوثائق والوثائق الإسلامية وليكن تابعاً لجامعة الدول العربية .
- ٤ — ضرورة استخدام الحاسبات الالكترونية في تخزين واسترجاع المعلومات اللازمة لإعداد البحوث والمتضمن في الوثائق ، وكذلك تصوير وتسجيل الوثائق .
- ٥ — الاهتمام بنشر وتحقيق الوثائق بأسلوب علمي دقيق يهتم بالمحافظة على نص الوثيقة الأصلية والمحافظة على مادته التي وجد فيها وكذلك المحافظة على مجموعته أو ما يسمى بالوحدة الأرشيفية ، وكذلك نتائج الدراسة وتوصياتها .
- ٦ — ضرورة إخضاع الوثائق التي يعثر عليها لمناهج علماء المسلمين في النقد بما يخدم الوثائق الإسلامية .
- ٧ — الاهتمام بوثائق الأديرة والوثائق الإسلامية خارج البلاد الإسلامية وتصويرها .

ملحق
نماذج من وثائق إسلامية مصورة

المصدر :

مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة : محمد حميد الله الحيدري ابادي
- بيروت : دار الإرشاد للطباعة والنشر ، ١٩٦٩ .

كتابه عليه السلام إلى المقوقس ، وثيقة (٤٩) . (بإذن مدير متحف توب قال
تأريخ البول) .

بسم الله الرحمن الرحيم .

من محمد عبد الله ورسوله ، إلى المقوقس عظيم القبط .

٢ سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد : فإن أدعوك بدعاية الإسلام أسلم تسليم ،
بؤتيك الله أجرك مرتين ، فإن توليت ، فعليك إثم القبط . « يا أهل الكتاب

٦ تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ، ولا
يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون » .

علامة الختم
الله
رسول
محمد

بسم الله الرحمن الرحيم
رسوله إلى المقوقس عظيم القبط
من محمد عبد الله ورسوله
إلى المقوقس عظيم القبط
سلام على من اتبع الهدى
أما بعد
فإن أدعوك بدعاية الإسلام
أسلم تسليم
بؤتيك الله أجرك مرتين
فإن توليت
فعليك إثم القبط
« يا أهل الكتاب
تعالوا إلى كلمة سواء
بيننا وبينكم
ألا نعبد إلا الله
ولا نشرك به شيئاً
ولا يتخذ بعضنا بعضاً
أرباباً من دون الله
فإن تولوا
فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون »

كتابه صلى الله عليه وسلم إلى كسرى ، وثيقة (٥٣) .
(بإذن مالكه السيد هنري فرعون) .

(بسم الله الرحمن الرحيم) .

من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس :

سلام على من اتبع الهدى ، وآمن بالله ورسوله ، وشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله .

وأدعوك بدعاء الله فإني أنا رسول الله إلى الناس كافة ، لأتذكر من

كان حياً وبحق القول على الكافرين ، فأسلم تسلم ، فإن أبيت فإن إثم المجوس
عليك :



المراجع :

- (١) منبج النقد التاريخي الإسلامي والمنبج الإرربي / عثمان موانق - الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، (١٩٧٦) ص ١٣ - ٧٣ .
- (٢) مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة / محمد حميد الله الحيدري / بيروت : دار الإرشاد للطباعة والنشر ، ١٩٦٩ .
- (٣) لا يزال كثير من الباحثين لا يهتمون بتضمين دراساتهم نصوصاً من الوثائق الإسلامية ، وهو أمر يدعو لقلق ، مما جعل كثير من العلماء يفكرون في إعادة كتابة التاريخ من خلال الوثائق .
- (٤) رغم أن كثيراً من الوثائق الموجودة في المراجع (الروائية يمكن الاستفادة منها إلا أن المحاذير في محتوياتها من الحقائق تحتاج إلى نقد أولاً وقبل كل شيء .
- (٥) استفاد إبراهيم سلامة ، من الوثائق الإسلامية في إعداد دراسته حول التعليم ، وهي محفوظة باللغة الفرنسية في جامعة القاهرة .
- (٦) قضية الأصول بالنسبة لوثائق الرسول صلى الله عليه وسلم ما زالت موضع خلاف بين الباحثين رغم توافر عوامل النقد الوثائقي ومعطيات العصر في التكنولوجيا والكشف عن المواد وإرجاعها إلى عصورها الأصلية .
- انظر : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي . . . المرجع السابق ذكره وقد ظهرت إحدى الدراسات الجامعية بعنوان : تطور الكتابات والنقوش في الهجاز منذ فجر الإسلام حتى منتصف القرن السابع الهجري : محمد فهد عبد الله الغفر - جدة : تباعة ، ١٩٨٤ وهي رسالة ماجستير في الحضارة الإسلامية من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ / ١٩٨٠ .
- وفي هذه الرسالة يشك الباحث في الرسائل والمعهود التي تظهر بين حين وآخر وتنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنها الأصل .
- (٧) تاريخ أهل عمان / تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور - عمان : وزارة التراث والقوى والثقافة ، ١٩٨٠ - ص ٤١ .
- (٨) مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة . . المرجع السابق ذكره : ص ٧٧ .
- (٩) المرجع السابق ذكره : ص ٨١ .
- (١٠) المرجع السابق ذكره : ص ١٠٦ .

- (١١) المرجع السابق ذكره : ص ١١٠ .
- (١٢) أوضح لنا محمد حميد الله في مجموعته للوثائق السياسية للمهد النبوي والخلافة الراشدة مصادر معلوماته حول هذه الوثائق بما يقيد ناكثيراً .
- (١٣) لا يزال الأمر بالنسبة لوثائق الخلفاء الراشدين في حاجة ، ماسة إلى كشف وبحث وتفتيش عن وثائق تلك الفترة .
- (١٤) حاول ماهر حمادة تجميع ما أمكنه جمعه من خلال الفهارس وكتب التاريخ والأدب والوثائق الإسلامية في هذه الفترة .
- (١٥) قام قسم الوثائق والمكتبات بجامعة القاهرة — كلية الآداب في الفترة الأخيرة بفتح رسائل الماجستير والدكتوراة في العصور الوسطى ويحتاج التعرف عليها ضرورة الرجوع إلى قائمة أو فهرس الرسائل الجامعية لكلية ، أو فهارس الرسائل الجامعية الذي أصدره مركز التنظيم الميكرو فيلم التابع لجريدة الأهرام والذي صدر أخيراً .
- (١٦) بجانب رسائل الماجستير والدكتوراه يقسم الوثائق والمكتبات بجامعة القاهرة ، فإن أقسام التاريخ بالجامعات المصرية اعتمدت بوثائق العصر الحديث اهتماماً ملحوظاً .
- (١٧) من ذلك رسالة الماجستير للباحث :
- دراسة لكتب المصطلح وطريقة إعداد الوثائق الديوانية ، ١٩٧٠ ورسائله للدكتوراه :
- الوثائق العربية الخاصة في مكتبة دير سانت كاترين : دراسات ونشر ، ١٩٨٢ .
- وقد حصل عليهما من قسم الوثائق والمكتبات — كلية الآداب — جامعة القاهرة وكذلك ما قام بنشره المرحوم جمال الدين الشيال ، مجموعة الوثائق الفاطمية ، وكذلك الدكتور عبد الطيف إبراهيم على حول الوثائق العربية في العصور الوسطى ، ووثائق دير سانت كاترين .
- (١٨) منج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي . . المرجع السابق ذكره ، المقدمة .
- (١٩) وخاصة ، ما هو متوافر منها في أرشيفات وزارة الأوقاف في الدول الإسلامية .
- (٢٠) وخاصة ما هو متوافر منها في الإدارة ، انظر رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحث السابق الإشارة إليها وما نشره أحمد دراج ، في كتابه المنشور بعنوان « وثائق دير صهيون »
- (٢١) وقد نشر منها د . عبد الطيف إبراهيم ، الكثير في مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، العدد الأول ، ١٩٦٨ .
- (٢٢) وقد حصر هذه الجهود المبذولة في البحث عن الوثائق خارج البلاد الإسلامية أحمد دراج في أبحاث الندوة الدولية للاحتفال بمرور ألف عام على القاهرة .
- (٢٣) انظر دراسة إبراهيم سلامة المشار إليها سابقاً .

- (٢٤) - نشر عبد الطيف إبراهيم دراسة موضوعها :
الوثائق الإسلامية : دراسات في الكتب والمكتبات الإسلامية ، القاهرة : دار الشعب ، ١٩٦٢ ، وانظر محمد الأمين : حول الدور الاجتماعي لوثائق الوقت .
(٢٥) انظر رسالة الدكتوراة الخاصة بالباحث ، المشار إليها سابقاً .
(٢٦) ابن خلدون ، عبد الرحمن : المقدمة .
(٢٧) منبج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي . . . المرجع السابق ذكره ، المقدمة
(٢٨) نفس المرجع السابق ذكره .
(٢٩) من الباحثين الأوروبيين الذين اهتموا بهذا الجانب : فراترورتال :
مناهج البحث عند العلماء المسلمين . بيروت ١٩٦١ . ولانجلوا وسينيوس : النقد التاريخي .
القاهرة ١٩٦٣ .
(٣٠) أسد رستم : مصطلح التاريخ . - بيروت : ١٩٣٩ .
(٣١) حسن عياد : منبج البحث التاريخي - القاهرة : ١٩٦٥ .
(٣٢) منبج النقد التاريخي الإسلامي . . . المرجع المذكور سابقاً .
(٣٣) محاضرات المرحوم أمين الخولي ، والدكتوراة عائشة عبي الرحمن « بنت الشاطئ » .
(٣٤) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم (١٢٦٣ - ١٣٢٨ م) مقدمة في أصول التفسير
دمشق ، ١٩٣٦ .
(٣٥) الغزالي ، محمد بن محمد أبو حامد (٤٥١ - ٥٠٥ هـ) (المستنصر من علم الأصول)
القاهرة : ١٣٢٢ هـ .
(٣٦) ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن (٥٧٧ - ٦٤٣ هـ) (مقدمة في علوم الحديث)
تحقيق عائشة عبد الرحمن « بنت الشاطئ » ، نشر دار الكتب المصرية .
(٣٧) الرازي ، عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن أبي حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ) :
(الجرح والتعديل) .
(٣٨) ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ولي الدين : المقدمة القاهرة : ١٩٣٠ ،
ص ٢٩ .

حركة التأليف في العالم العربي المعاصر (محاولة للتشخيص)

أ. د. حامد طاهر *

أتبع لي ، منذ عدة سنوات ، أن أشارك في مشروع علمي ، يهدف إلى اختيار مجموعة من النصوص العربية لطلاب الجامعات الأمريكية الذين يدرسون اللغة العربية المعاصرة في بلادهم (١) . وقد تطلبت طبيعة عملي في هذا المشروع أن أقوم بعملية « مسح » واسعة لكل ما كتب باللغة العربية ، في شكل كتب أو مقالات ، منذ بداية القرن العشرين حتى مطلع الثمانينات (٢) . وقد كان من الطبيعي أن استخلص لنفسى ، نتيجة الاطلاع على هذا الحشد الهائل من المؤلفات ، عدة ملاحظات ، راحت تتأكد بكمرة الشواهد ، التي قمت — مع زملائي بعد ذلك — بتحليلها تحليلاً دقيقاً لاختيار أنسب النصوص من بينها (٣) .

ومن ناحية أخرى ، كنت أتابع عن قرب معارض الكتب التي أقيمت في القاهرة وبعض العواصم العربية خلال السنوات الأخيرة (٤) . ولابد من الاعتراف بأن هذه المعارض قد أصبحت بالفعل « مهرجانات شعبية للكتاب » يتم فيها طرح ما لدى العالم العربي من إنتاج علمي وثقافي على مختلف المستويات ، ويقبل عليها جمهور غفير ، وتحقق مبيعاتها أرقاماً قياسية من الأرباح . ففيها تعرض كتب التراث المحققة ، أو المصورة على طبعات قديمة ، وكذلك المؤلفات الحديثة والمترجمة عن اللغات الأجنبية ، والمعاجم ، والدوريات ، بالإضافة إلى كتب التثقيف الشعبي ، أو التعريف العام بمجالات معينة في العلوم والآداب . وقد ساعدتني الأدلة المطبوعة لهذه المعارض مساعدة حقيقية في تطوير بعض ملاحظاتي السابقة أو تأكيدها .

كذلك لابد من الإشارة إلى إفادتي البالغة من متابعي لحركة التأليف القرنية التي عايشتها ، أثناء إقامتي في باريس منذ سنة ١٩٧٤ حتى ١٩٨١ . فقد كلفتني مجلة « البيان » الكويتية بأن أكتب لها رسالة شهرية عن الحركة الثقافية في فرنسا (٥) ، فكان إعداد هذه الرسالة يتطلب مني اطلاعاً متنوعاً على حركة العلوم والآداب والفنون العربية ،

(١) أستاذ الفلسفة الإسلامية المساعد بكلية دار العلوم جامعة القاهرة .

والتي تعتبر باريس مركزاً نشيطاً لها ، مما كان له أثر كبير على استخلاص بعض الملاحظات الأخرى التي ساعدتني بصورة مباشرة ، وأحياناً غير مباشرة ، في بلورة فكري عن حركة التأليف في العالم العربي .

وسوف أقسم هذه الملاحظات إلى قسمين ، يتناول الأول الظواهر الخارجية المرتبطة بحركة التأليف العربية ، أما القسم الثاني فيتصل بتصميم الظواهر الأساسية في عملية التأليف ذاتها .

الظواهر الخارجية :

أول ما يبدو أن الإنتاج الثقافي المكتوب في العالم العربي ضخم جداً . ولكن هذه الضخامة ما تليث أن تتضاءل كثيراً إذا ما قورن حجم هذا الإنتاج بالإنتاج العالمي . فنجاء لإحصائية حديثة قامت بها هيئة اليونسكو في بداية السبعينات (٦) ، تبين أن العالم العربي ينتج $\frac{1}{11}$ من نسبة الإنتاج الثقافي العالمي . وأن ٧٥٪ من هذه النسبة الضئيلة جداً يتمثل في الكتب الدراسية والتعليمية . ومن المعروف أن هذا النوع من الكتب لا يحسب في حركة الإنتاج الثقافي لشعب من الشعوب .

فإذا تجاوزنا الآن مسألة الكم ، وجدنا أن الإنتاج الثقافي العربي متنوع إلى حد كبير . لكن هذا التنوع لا يمكن وصفه بالتوازن المفقول بين العلوم التجريبية والعلوم الإنسانية . ومن الواضح أن مجموعة العلوم الإنسانية — بما فيها الآداب — تحظى بالنصيب الأوفر من جانب المؤلفين والناشرين معا . ولا شك في أن هذه الظاهرة تعتبر انعكاشاً واضحاً لواقع غير متوازن في العالم العربي نفسه .

وملاحظة أخرى تتصل بتنوع الإنتاج الثقافي العربي ، وهي أنه لا يمكن وصفه أيضاً بالتكامل ، بمعنى أن الفروع المختلفة لا تتعاون فيما بينها لتمثيل المعرفة الإنسانية في إطار متناسق . ففي نفس الوقت الذي تصدر فيه مؤلفات قيمة للغاية عن الاقتصاد المعاصر ، ووسائل تحليل المعلومات ، وإمكانيات الحاسب الآلي في مجال المعرفة ، نلاحظ استمرار ظهور مؤلفات عربية تتناول السحر ، والتنجيم ، وأسرار الحروف مما يدخل في باب العلوم السرية القديمة .

وتقودنا هذه الملاحظة الأخيرة إلى مشكلة أحدثت في السنوات الأخيرة تبرز بوضوح على الساحة الثقافية ، وهي ما يطلق عليها « مشكلة الأصالة والمعاصرة » . وتكمن جذور

هذه المشكلة في وجود نوعين من المؤلفات ، بدأ التنافس بينهما منذ ظهور المطبعة في العالم العربي ، وهما : كتب التراث ، والكتب المترجمة . ومن الطبيعي أن يكون لكل منهما فريق ، وأن يتحمس كل فريق لما يجيده ، لكن المشكلة تفاقمت عندما راح كل فريق ينكر على الآخر ما يفعله . وبدلاً من أن يبحث الفريقان معاً عن أسلوب مناسب للتعايش الممزج بين القديم والحديث ، زادت حدة النزاع بينهما ، واتسعت مسافة الخلاف إلى حد القطيعة تقريباً . وهذا هو أحد الأوضاع السيئة التي تعاني منها الثقافة في العالم العربي المعاصر .

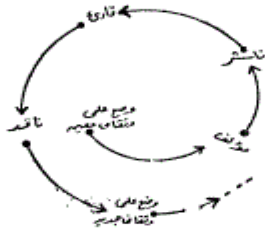
وإذا أردنا الاسترسال في آثار تلك الظاهرة إلى النهاية ، وجدنا وضعاً آخر أكثر سوءاً . فقد أصبح الناشرون العرب يقبلون على نشر أي كتاب قديم ، حتى لو كان عدم القيمة ، باعتباره من « التراث » ، واعتادوا على أنه يجد إقبالاً من جمهور القراء ، في حين أنهم يترددون كثيراً في قبول أو نشر أي مؤلف حديث ، حتى لو كان جيد المحتوى ، خوفاً من الإقدام على مغامرة مجهولة العواقب .

إننا لا نتجاوز الحقيقة حين نعلن هنا أن معظم الناشرين العرب يلعبون دوراً كبيراً في إفساد الحركة الثقافية في العالم العربي . فبدلاً من أن يقوموا بواجبهم المهني في تسهيل مهمة الكاتب بنقل ما لديه إلى القراء ، أصبحوا — نتيجة ظروف متعددة ومشاكلة نحجم هنا عن ذكرها — هم الذين يتحكمون وحدهم في توجيه الحركة الثقافية كلها .

إننا نتصور « عملية التأليف الصحيحة » تتم في حركة دائرية مفتوحة ، ونحتوى على عدة عناصر أساسية تنوال على النحو التالي :

- ١ - وضع علمي وثقافي معين .
 - ٢ - مؤلف يتأثر به ، ويستلهمه ، ويحاول تطويره أو تغييره أو تجاوزه .
 - ٣ - ناشر يقوم بنقل ما يكتبه المؤلف إلى القراء .
 - ٤ - قارئ يستجيب ، أولاً يستجيب ، لما يقدم إليه .
 - ٥ - ناقد يساعد القارئ ، ويذم المؤلف إلى مواطن القوة والضعف ، فيساعد بذلك على إيجاد :
 - ٦ - وضع علمي وثقافي جديد . . .
- وهذا الوضع الجديد إما أن يدفع المؤلف السابق إلى معاودة الكتابة مرة أخرى ،

أو مؤلفاً آخر ، يتفق معه أو يختلف ، إلى الكتابة من جديد (٧) وهكذا تحضى حركة التأليف في دائرة مفتوحة تأخذ في الاتساع شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى الازدهار المنشود . وفيما يلي رسم تقريبي يوضح هذه العملية :



إن كل عنصر من العناصر المذكورة أسامى في تنشيط حركة التأليف ، ولا شك في أن غياب أى منها ، أو عدم أدائه لدوره المخصص له . أو خروجه عن مكانه المحدد له في الترتيب السابق — يحدث اضطراباً في الحركة ، وغالباً ما يصيبها بالضعف أو التوقف فمثلاً إذا جاء دور الناشر قبل دور المؤلف (كما يحدث حالياً في العالم العربي حين يكلف الناشر أحد المؤلفين بالكتابة في موضوع معين ، لأنه هو الموضوع الذي يقبل عليه القراء ، ويحقق مبيعات كبيرة) فإن الوضع العلمي والثقافي لن يحدث فيه أى تغيير ، بل على العكس سيزداد سوءاً ، وبذلك يتصل طرفاً الدائرة أحدها بالآخر ، فنتغلق ، ولا ينتج عنها الاتساع الذي أشرنا إليه .

لكننا قد نظم الناشرين العرب إذا اتهمناهم — وحدهم — بإفساد حركة التأليف في العالم العربي المعاصر . فهناك منهم آخر يتبني ألا تفعل عن خطورته ، وهو ذلك النظام التعليمي المتبع في كثير من الجامعات العربية ، ذات الأعداد الكبيرة . فقد ساعد هذا النظام على أن يكتب أساتذة الجامعات « مبادئ العلوم » التي يدرسونها لطلاب في شكل « مذكرات » ، مرقومة في البداية على الآلة الكتابة ، ثم مطبوعة بعد ذلك في هيئة كتب . ولأن هذه « المذكرات » مضمونة التوزيع فإن الناشرين يتسابقون على طبعها . والنتيجة في إخراجها ، وطرحها في المكتبات ومعارض الكتب ، بعد أن كانت محصورة في نطاق الجامعات فقط .

إن هذه المذكرات تمثل نسبة كبيرة جداً مما تقدمه المطبعة العربية في الوقت الحاضر ، وخطورتها تكمن في أنها مجرد مختصرات أو تلخيصات منزوعة القوامش ، والمراجع ، والمصادر في معظم الأحيان ، أي أنها غير موثقة ، بالإضافة إلى أن نسبة الإبداع الشخصي فيها تكاد تكون منعدمة . وهو الأمر الذي ساعد ، في الفترة الأخيرة ، على شيوع سرقتها ، وتبادل الاتهام بين أصحابها .

لقد قدمنا حتى الآن عدة ملاحظات خارجية تتعلق بظواهر عامة تصاحب حركة التأليف العربية . ومن الملاحظ أن بعض هذه الظواهر لا يمكن اعتبارها من صميم عملية التأليف ذاتها ، وإنما هي من الأمور المعارضة لها ، لكنها تؤثر فيها تأثيراً بالغاً ، كما هو الحال بالنسبة إلى دور الناشرين .

أما بالنسبة إلى المجموعة الأخرى من الملاحظات ، فهي تتعلق بظواهر أساسية في حركة التأليف ذاتها . وسوف نكتفي بالحديث عن « عشر ظواهر فقط » ، نعتبرها ذات أهمية خاصة في محاولة التشخيص التي نقوم بها :

الظاهرة الأولى : غياب المتخصص في موضوع واحد في مجال معين :

لماذا يبدو المؤلف العربي الحديث ملولاً إلى هذا الحد ؟ ! فهو لا يصبر طويلاً على الاهتمام بموضوع واحد في علم من العلوم . وهو دائماً متنقل بين موضوعات كثيرة ، وأحياناً متباعدة جداً ، لا شك في أنها تشتت جهده ، ولا تصل به في أغلب الأحيان إلى حد الإجابة التامة في موضوع بعينه . بل على العكس تضيق على دراسته طابع التسطيع ، وتبعدها عن التعمق والتأصيل .

ويكفي أن نسأل عن واحد فقط من الدارسين العرب كرمس كل جهوده — مثلاً — لدراسة شاعر كبير كالمتنبي . إن عشرات الكتب والمقالات الجيدة ظهرت عن المتنبي ، ولكننا ، على الرغم من تقدم البحث الأدبي الحديث ، لا نستطيع عند الحاجة أن نستقي منها واحدة تكون هي « المرجع المعتمد » في عصر الشاعر ، وحياته ، وشعره ، وأثره فيمن جاء بعده ، وبالجملة : نرجع إليه عندما نريد أن نعرف أي شيء عن المتنبي .

ونحن لا ننكر على الكاتب أن يتناول أي موضوع يرى من نفسه الرغبة في تناوله ، والقدرة على دراسته ، لكننا نقرر فقط أننا نفتقد الكاتب المتخصص الذي « يستمر » اهتمامه بالموضوع الواحد إلى أن يتمكن من وضع الدراسة — الأم فيه ، ثم تأتي بعد ذلك

وجهات النظر المختلفة أو الدراسات الجانبية كما نشاء : تعلق أو نقد أو تصحيح ، وهكذا يعالج باطراد بناء المعرفة ، بدلا من أن تتناثر لبناته دون نظام .

الظاهرة الثانية — المؤلف يكتب في موضوعات مختلفة ، أو متباعدة في موضوع معين :

من الواضح أن هذه الظاهرة هي الوجه الأخرى للظاهرة الأولى . ومن المعروف أن النصف الأول من القرن العشرين قد شهد مجموعة من خبرة الدارسين والكتاب في العالم العربي ، وأن عدداً منهم لا تقصر قلمه عن أمثاله من الكتاب العالميين الذين ظهروا تقريباً في نفس الفترة (مثال : الدور الثقافي الذي أداه العقاد في مصر لا يقل أبداً عن الدور الثقافي الذي أداه بول فاليري في فرنسا) .

لكننا نلاحظ أن معظم هؤلاء الكتاب قد وزعوا اهتمامهم بين موضوعات كثيرة جداً ، وهو أمر كانت تتطلبه طبيعة عصرهم بدون شك . فقد كان تطبيق المنهج في الدراسات الإنسانية ناشئاً ، والوضع الثقافي والعلمي بحاجة إلى التعريف بكل الجوانب ، ولو تعريفاً خاطئاً . وهذا هو الحال مثلاً بالنسبة إلى « التاريخ للأدب العربي » في عصوره المختلفة . فقد قام بهذا العمل كل من جورجى زيدان ، والرافعي ، والزيات ، وأحمد أمين من منطلقات مختلفة ، ولكن ما تركوه لم يخرج عن كونه مجرد مختصرات تبعد قليلاً أو كثيراً عن التاريخ الحقيقي العربي في كل مظهره منذ نشأته حتى الوقت الحاضر .

أما المثال الأكثر تعبيراً عن الظاهرة التي تهتمنا هنا ، فيمكن تقديمه من أعمال أستاذ جليل ، هو الشيخ محمد أبو زهرة ، الذي عمل تقريباً في مجال واحد هو ، مجال الفقه الإسلامى (٨) ، وكتب في ذلك عدة مؤلفات قيمة عن أصحاب المذاهب الفقهية المشهورة في العالم الإسلامى : أبو حنيفة ، مالك ، الشافعى ، ابن حنبل ، ابن حزم الظاهري . . . ومن الواضح أنه كان يريد أن يملأ فراغات كثيرة في الثقافة العربية والإسلامية المعاصرة . لكننا ننساءل فقط : ماذا كان يحدث لو أعطى الشيخ أبو زهرة كل جهوده لمذهب واحد فقط من هذه المذاهب . . إذن لأصبحت لدينا الآن فيه الدراسة — الأم ، ولأمكن لمن جاء بعده أن يضع الدراسة الثانية ، والثالثة ، وهكذا .

الظاهرة الثالثة : المؤلف الواحد يكتب في أكثر من مجال :

تعتبر هذه الظاهرة امتداداً طبيعياً للظاهرة الثانية . ولكنها أخطر منها بكثير . فإذا

كانت الموضوعات المختلفة أو المتباينة في المجال الواحد مشتتة للجهود ، ومبعدة عن التأسيس المنشود ، فإن المجالات المختلفة أكثر تشتتاً ، وأسوأ أثراً .

ومن أبرز نماذج هذه الظاهرة : العقاد ، الذي ملأ الدنيا وشغل الناس في عصره . فقد كتب شعراً ، ورواية ، ومقالات سياسية ، ونقداً أدبياً ، ودراسات إسلامية . وكذلك د . طه حسين ، الذي هز الحياة الثقافية في عصره هزاً عنيفاً : كتب روايات ، ونقداً تاريخياً ، ونقداً أدبياً ، ودراسات إسلامية ، كما ترجم عدداً من المسرحيات الإغريقية ، وشارك في تحقيق عدد من كتب التراث العربي .

ويمكن القول بأن كلا من العقاد وطه حسين يبق بكل « أعماله » على وجه العموم ، ولكنه لا يبقى بواحد منها على نحو خاص . وهذا يفسر لنا أننا درسنا بالفعل أشياء كثيرة ، ولكننا عند الفحص الدقيق ما زلنا نكتشف أنها بحاجة إلى معاودة الدراسة من جديد : بل إننا نذهب إلى أبعد من ذلك حين نعلن أن هذين الكاتبين كان لهما تأثيرهما الشديدي تأكيد وشيوع ظاهرة عدم التخصص التي ما زالت موجودة حتى اليوم في الثقافة العربية المعاصرة .

الظاهرة الرابعة : المؤلف الواحد يكتب بمستويات متفاوتة في مجال واحد أو في مجالات متعددة :

يرجع شيوع هذه الظاهرة ، في المقام الأول ، إلى انتشار « الصحف والمجلات » التي أصبحت مجالا مفتوحاً لكل المؤلفين العرب ، إلى جانب الكتب التي كانت فيما مضى هي المجال الوحيد لنشر دراساتهم المتخصصة . ولا شك في أن الصحافة بالحاحها اليومي أو الشهري تتطلب من هؤلاء المؤلفين أن يقدموا إليها « أشياء مبسطة » ، وعلى وجه السرعة ، لإرضاء رغبة القارئ المتعجل .

وإذا كنا لا نسمع عن اسم مؤلف عربي واحد يحجم عن نشر آرائه من خلال الصحف والمجلات ، فإننا على العكس نرى الكثير منهم مندفعاً في هذا التيار ، السريع التدفق ، والذي أصبح له ، مع الأسف ، تأثيره الشديد على حركة التأليف العربية :

فما الذي يدفع باحثاً إلى أن ينفق عدة سنين أو شهور في بناء تصميم جيد لموضوع ينشره في كتاب ، في حين أن الفرصة أمامه متاحة لكتابة عدة مقالات ، يومية أو شهرية ، تنهض على الملاحظات الشخصية ، وأحياناً على الذكريات (٩) ، دون الحاجة إلى الرجوع إلى المصادر ، أو الاستعانة بالوثائق ؟ !

وبالمناسبة ، نحن لسنا ضد تبسيط المعرفة لجمهور القراء ، ولكننا ضد التبسيط المخل الذي يفقد الباحث قدرته الأساسية على التعمق في حقائق الأشياء . وتعدد المشكلات أو مناقشتها ، وتقديم الحلول المناسبة لها . وهذا ما لا يتأتى غالباً في إطار الصحافة اليومية أو الشهرية .

إننى أقدر كثيراً مؤلفاً غزير الإنتاج هو الأستاذ أنور الجندى فهو يحسن جميع الوثائق حول موضوع واحد ، ويجيد عرضه ، ولكننى أجده يعتبر مثالا واضحا على الظاهرة التي نتحدث عنها. فقد راح ينشر في الآونة الأخيرة عدداً كبيراً جداً من الكتيبات، الصغيرة الحجم ، التي تحمل عناوين ضخمة ، لا يمكن بحال أن تعالج في مثل هذا المستوى ونكتفى هنا بذكر عناوين بعض هذه الكتيبات : « الخلافة الإسلامية » ، « مصححو المفاهيم الإسلامية : الغزالي ، ابن تيمية ، ابن حزم » ، « الفنون والمسرح » ، « حركة الترجمة » (١٠) .

ومرة أخرى نقول إن التبسيط عمل ضرورى . ونحن محتاجون إليه ، وخاصة في مرحلتنا الثقافية الحالية ، لكنه ينبغي ألا يجذب إليه الباحثين الذين تحتاجهم الدراسات الجادة ، والأعمال الكبيرة المتعمقة .

الظاهرة الخامسة : العناوين الفضفاضة :

يساعد الجو العلمى والثقافى ، أثناء تدهوره ، على شيوع عدة ظواهر متشابكة تعتبر ظاهرة « العناوين الفضفاضة » من أبرزها ، وتنتشر هذه الظاهرة عند ما يستمر صمت النقاد عما يقدم عليه بعض المؤلفين من وضع عناوين أكبر من الموضوعات التي يتناولونها كتبهم ، إما رغبة في الشهرة ، أو مجازاة للأسلوب الصحفي الذى يسعى لجذب انتباه القراء ، أكثر من سعيه إلى تعليمهم . ومن الواضح أن الدافعين لا يتعارضان .

إن كمية ضخمة جداً من المؤلفات العربية في القرن العشرين تدم بهذه الظاهرة التي يكون فيها عنوان الكتاب غير مطابق تماماً لمضمونه . وسوف أكتفى هنا بمثال واضح ، أكن لصاحبه كل احترام ، لكن هذا لا يمنعني من نقده ، وهو كتاب « مناهج البحث عند مفكرى الإسلام » للأستاذ الدكتور علي التشار . وإنما اخترت هذا الكتاب بالذات لأنه يحظى بمكانة طيبة لدى كل الدارسين المحدثين تقريباً . والواقع أنه كتاب جيد ، بل رائد في بابهِ . ومن الطبيعى أن يتوقع القارئ من عنوانه أن المؤلف يتناول فيه (كل مناهج البحث لدى مفكرى الإسلام) ولكنه حين يدرسه أو يقرأه يتبين له أن موضوعه الأساسى ينحصر في « نقد ابن تيمية لمنطق أرسطو » . ولا شك في أن هذا الموضوع الأخير

يعتبر جزءاً صغيراً جداً من مناهج البحث الإسلامية . وهكذا يتضح أن العنوان أكبر بكثير من المحتوى الحقيقي للكتاب .

الظاهرة السادسة — موضوعات لا تعبر عن مشكلات حقيقية :

تشيع في حركة التأليف العربية نسبة كبيرة جداً من المؤلفات التي تتناول موضوعات لا تساير ما يمر به العالم العربي من مشكلات واقعية ، أو يتطلع إليه من آمال . ومن الغريب أن الجامعات العربية كان عليها أن تولي هذا الأمر عناية خاصة غير أن ما يصدر عنها — هي نفسها — من رسائل الماجستير والدكتوراه — التي تنشر بعد ذلك في كتب — يعكس قدراً كبيراً من اللامبالاة بالمشكلات الحقيقية التي تتعلق بالأمة العربية والإسلامية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها . (١١) .

والواقع أن هذه الظاهرة تبدأ مع بداية تخصص طلاب الجامعات في مرحلة الدراسات العليا . فكثيراً ما نجدهم حينئذ يحارون أمام « موضوع يختارونه للدراسة » وهذا يعني — في حد ذاته — غياباً للإحساس بالمشكلات الحقيقية في مختلف مجالات دراساتهم السابقة . وهناك عدد كبير من طلاب الدراسات العليا يتركون لأسانذتهم أو ترملاهم اختيار الموضوع الذي يدرسونه . وهنا تتدخل اللوائح العقيمة في إبعاد بعض الطلاب عن موضوعات تحت دراستها من قبل ، ولكنها مازالت بحاجة إلى دراسات جديدة ، وتوجيههم إلى « موضوعات لم تدرس من قبل » حتى ولو كانت عديمة القيمة والفائدة العلمية .

ومع ذلك فإن هذه العمليات قد تكون مفيدة للطلاب أنفسهم ، وخاصة في مرحلة تدريبهم على منهج البحث وأساليبه ، ولكن مخاطرها تبدو عندما تنشر أعمالهم في شكل كتب من المقروض أنها تمثل الإنتاج العلمي والثقافي في العالم العربي .

إن الأمثلة على هذه الظاهرة أكثر من أن تحصى ، لكن الاستشهاد عليها بالأمثلة سوف يحرقنا إلى مشكلات لا نود الدخول فيها . ويكفي أن نشير هنا — على سبيل التذكير — إلى ما نجده في توصيات إحدى رسائل الدكتوراه ، التي درس فيها الباحث أحد علماء البلاغة العرب « فقد » اكتشف « أن ألف سنة قد مرت على وفاة صاحبه ، وأنه لذلك يقترح إقامة مهرجان عالمي للاحتفال به !

الظاهرة السابعة - غياب الحلول المبتكرة أو الرؤى الجديدة :

يذكر حاجي خليفة في مقدمته الممتازة لكتاب « كشف الظنون » أن « التأليف » على سبعة أقسام ، لا يؤلف « عالم عاقل » إلا فيها ، وهى :

إما شئ . لم يسبق إليه فيخترعه ،

أو شئ ناقص يتممه ،

أو شئ مغلق يشرحه ،

أو شئ طويل يختصره ، دون أن يخل بشئ من معانيه ،

أو شئ متفرق يجمعه ،

أو شئ مختلط يرتبه ،

أو شئ أخطأ فيه مصنفه فيصلحه » (١٢) .

وبهذا هنا القسم الأول الذى يحتاج إليه حركة التأليف العربية احتياجاً شديداً ، وقد وضعنا إلى جانب الحلول المبتكرة للمشكلات : الرؤى الجديدة لها ، بمعنى أن طرح المشكلة طرحاً صحيحاً يساعد كثيراً على حلها ، تماماً كما أن الملاحظة الجيدة للظواهر مما يؤدي إلى صحة تفسيرها .

لكن الملاحظ أن الكثرة الغالبة من المؤلفات المتخصصة في الدراسات اللغوية ، والأدبية ، والدينية تقوم على ما يشبه « الاتباع » . ويبدو ذلك بوضوح من المادة التى تناولها . فهى تناقل فيها بينها عدداً محدوداً من النصوص المأخوذة من كتب التراث ، دون السعى إلى اكتشاف نصوص أخرى غيرها تفجر تفسيرات جديدة ، وتدفع بالتالى إلى التطور المنشود في هذه الدراسات .

ومن المعروف أن الابتكار يعتمد على القدرة على إطلاق الفروض الكبيرة ومحاولة إثباتها . وقد كان حدثاً علمياً مشيراً عندما نشر المستشرق الأسيانى آسيد بلاتويوس دراسته عن تأثير دانتى في الكوميديا الإلهية بعناصر إسلامية ، (١٣) ويقرب منه ما اقترحه لمستشرق الفرنسى بلاشير من ضرورة وضع تقسيم جديد لتاريخ الأدب العربى ، لا يقوم على ما جرى العرف عليه من تقسيم هذا الأدب تبعاً للدول والعصور السياسية (١٤) .

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى أن الدارسين الغربيين ، أو المستشرقين ، ما زالوا هم الذين يملكون زمام المبادرة في ميدان الابتكار ، على حين أن المؤلفين العرب يكتفون إما بمعاينة آرائهم ، أو بالرد عليها وتفنيدها .

وهذا يقودنا إلى ما شاع في السنوات الأخيرة مما يمكن أن نطلق عليه « ظاهرة الرد على آراء المستشرقين » . . ولا جدال في أن هذا عمل جيد في حد ذاته ، وخاصة عندما يتم باللغة التي يكتب بها المستشرقون أنفسهم . لكن الذي يحدث أننا نسعى بأنفسنا إلى نقل بعض ما كتبوه إلى اللغة العربية ، ثم نستغند وقتاً وجهداً كبيرين في الرد عليه ، وتفنيد به باللغة العربية أيضاً . ومن الآثار السلبية لهذه الظاهرة أنها أدت إلى وقوف المؤلفين العرب في موقف الدفاع ، ينتظرون ما يتساقط على أرضهم من كتابات المستشرقين لكي يقوموا بعد ذلك بتفنيد ، دون أن يقدموا هم أنفسهم في مجال الابتكار ، أو التفسير الجديد لظواهر التي يدرسونها .

أما في مجال العلوم التجريبية فلسنا بحاجة إلى التأكيد على أن المؤلفين العرب يتبعون المؤلفين الغربيين « سحذولة النعل بالنعل » كما يقول التعبير العربي القديم، وتكاد تكون المؤلفات العربية في هذه المجالات ترجمة أمينة ، أو أحياناً حرفية ركيكة لما في المؤلفات الغربية .

إن الابتكار في مجال التأليف على الرغم من أنه قد يحدث فجأة ، إلا أنه يكون عادة وليد سنوات طويلة من الجهد الفردي ، ونتيجة لجو علمي وثقافي معين (١٥) ، ومن الواضح أن الوضع العلمي والثقافي الحالي في العالم العربي لا يشجع كثيراً على مثل هذا الابتكار . ومع ذلك ، فمن الضروري تجاوز هذه الدائرة المحكمة .

الظاهرة الثامنة : عيوب لغة التأليف :

نقصد باللغة هنا معناها الواسع الذي يشمل اختيار الألفاظ ، وصيغ الأفعال ، وأدوات الربط ، وبناء الجملة ، واستخدام المصطلحات ، وطرائق التعبير العلمي المتعارف عليها ، وبالجملة : الأداة الأساسية التي يقدم بها مضمون العمل العلمي أو الثقافي .

ولا شك في أن لغة التأليف العربي قد تعرضت خلال نصف القرن الأخير لتغيرات جذرية تحتاج حقاً إلى مزيد من الدراسة . ويمكن أن نشير هنا إلى نوعين من التأثير ساعدت على هذه التغيرات ، وهما :

(أ) تأثير اللغات الأجنبية ، والأعمال المترجمة عنها .

(ب) تأثير اللهجات العامية .

وقد نسلم بالقول الفرنسي المشهور « إن الأسلوب هو الرجل » ، وذلك في مجال الفنون والآداب ، ولكننا في مجال البحث العلمي ، والدراسات المتخصصة نطلب مستوى شبه موحد من اللغة التي يتفاهم بها المشتغلون في ميدان معين ، إن لم يكن في مجموعة متقاربة من المجالات . وأهم خصائص هذه اللغة أن تكون واضحة . ودقيقة .

والملاحظ أن العالم العربي قد أصبح يحتوي حالياً على أكثر من « لغة عربية » إن صح — فهناك لغة في المشرق العربي يمثلها كتاب سوريا ولبنان ، ولغة في المغرب يمثلها كتاب المغرب وثونس ، وبينهما تردد لغة مصر التي راحت هي الأخرى تتأثر بلغة كلا الفريقين . وهذا هو السبب في أنه عندما ظهرت مجلة « فصول » في مصر ، فوجئ المتقنون بلغة مختلفة تماماً عما ألتوه في مجال النقد الأدبي . وما بالغى في هذا الصدد أن الكاتب الروائي نجيب محفوظ قد اندهش من مقال نقدي مكتوب فيها عن أحد أعماله ، واعترف بأنه لم يفهمه !

فلذا انتقلنا إلى اللغة ذاتها فوجدنا بضروب من القوضى المنتشرة على نحو واسع . ولا شك في أن أحد أسباب انتشارها : صحت النقاد الذين لا يجرون ، فيما يبدو ، على تناول هذا الجانب الحساس . أجل ! فإن « اللغة » لدى المؤلف العربي ما زالت تعتبر جزءاً من « خصوصياته » التي لا يقبل لأحد أن يتعرض لها . . اللهم إلا بالمديح ! ومع ذلك ، فما أشد إهماله لها ، وعدم حرصه على استخدامها الاستخدام الصحيح !

إن المؤلفات العلمية الجيدة مكتوبة دائماً بلغة جيدة . وقد قال كونديناك إن « العلم الجيد ليس إلا لغة أجيد وصفها » ، وسوف تسجل هنا بعض ملاحظاتنا في هذا الصدد على سبيل « الإشارات التحذيرية » ، تاركين لعلماء اللغة دراسة هذا الموضوع الحيوى :

(أ) إهمال علامات الترقيم مما يحدث قوضى في العبارات ، وعدم ترابط بين الجمل ، كما يساعد على الاستطرادات المخللة .

(ب) الأخطاء المطبعية ، ورغم أننا ننسبها دائماً إلى عمال المطبعة ، فإن المؤلف يتحمل مسئولية كبيرة في ضرورة متابعة عمله ، حتى مرحلة الأخيرة ، ومنها مراجعة تجارب الطباعة (١٦) .

(ج) الأسلوب الإنشائي الفضفاض الذى يعتمد على التشبهات والمجازات في غير موضعها الذى تتطلبه . ويحضرني مثال على ذلك : فقد وصف أحد المؤلفين الحالة الثقافية المزدهرة في العصر العباسي بأنها « يستان تفتحت فيه شئى الورد والرياحين » !

(د) اختلاط لغة الأدب بلغة البحث العلمي . ومن المقرر أن كلتا اللغتين تختلف عن الأخرى . فبينما تقترب الأولى من الذاتية تنزع الثانية إلى الموضوعية ، وبينما يغلب على الأولى الطابع الداطي والانفعالي تنسم الثانية بالطابع العقلي والمنطقي . . . السخ .

(هـ) إهمال مطالع الفقرات بعدم مراعاة الدقة في استخدام العبارات العلمية المتعارف عليها في البحث العلمي من أمثال : (لاشك) ومن المقرر (ومن الواضح) (ومهما يكن من شئ) (وفى رأيي أو في رأينا) (ونؤكد) (ونحسب) (ونظن) (وترجح) . . . إلخ .

إن هذه العبارات — على الرغم من إهمال المؤلفين العرب لها في أغلب الأحيان — هي التي تعطى البحث أو المقال تماسكة المنطقي ، وتدفع أفكاره إلى التطور المطلوب ، الذى ينهى دائماً إلى نتيجة محدودة .

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن لغة الصحافة العربية ربما كانت أكثر استجابة للمضمون الذى تقدمه للقراء . ونعتقد من جانبنا أنه إذا بحثنا عن أسباب ذبوع بعض كبار الصحفيين العرب لوجدنا أن « لغتهم » تأتي في مقدمة هذه الأسباب . وعموماً فإن هذه النقطة تحتاج إلى دراسة أوسع .

الظاهرة التاسعة : غياب الأعمال الأساسية ، والأدوات اللازمة للبحث العلمي :

وتقصدها دوائر المعارف العامة ، والمتخصصة ، والمعاجم اللغوية ، الموحدة اللغة والثنائية ، والمعاجم الموضوعية التي يختص كل منها بمجال معين . . . ولسنا ننكر وجود « بعض » هذه الأعمال ، المكتوبة باللغة العربية ، كما لا ننكر جهد من قاموا بها إلا أننا نلاحظ أنهم غالباً أفراد تنوء قدراتهم بمثل هذه الأعمال التي تتطلب فرقاً كاملة من العلماء والمتخصصين .

إن وضع قاموس في العصر الحاضر لم يعد مهمة فرد واحد ، بل إنه مهمة هيئة متكاملة تضم إلى جانب العلماء : الإداريين ، والتقنيين ، والرسميين ، والمصورين ، وحتى المطبعة اللازمة لإنجاز مثل هذا العمل .

وهذا هو السبب في أن الأعمال العربية المتناثرة في هذا المجال لا يمكن الاعتماد الكامل عليها . فهي ناقصة ، كما لا تجرى متابعتها ، لأن القاموس أو دائرة المعارف ليس مجرد كتاب يؤلفه صاحبه ويمضي . . إنه عمل مفتوح يتطلب استمرار تصحيحه ، وتنقيحه ، والاختصار منه ، والإضافة إليه .

أليس من المؤسف حتى الآن عدم توافر قاموس أساسي « معتبر » للغة العربية ، يساعد القراء والمتخصصين على الإفادة السريعة منه ، كما هو الحال بالنسبة إلى القواميس الأساسية في معظم لغات العالم ؟

فإذا انتقلنا إلى الموسوعات ، وجدنا ظاهرة أخرى . فبالإضافة إلى أنها في الغالب تقوم على جهود فردية ، نجدها لا تقدم المعلومات بالحيد الكامل ، بل على العكس تبني وجهة نظر الكاتب . ومن أحدث الأمثلة على ذلك « الموسوعة الفلسفية » التي أصدرها أ . د . عبد الرحمن بدوي ، والتي جمع فيها عدداً كبيراً من المواد والشخصيات الفلسفية ، ولكنها يغلب عليها طابع « الدراسة » التي تحمل وجهة نظر صاحبها دون أن تكني بتقديم المعلومات الأساسية في الموضوع الذي تناوله . ونتيجة للفردية في وضع مثل هذه الموسوعة نجدها « غير مستوعبة » لمواد وشخصيات أساسية في المجال الفلسفي .

كذلك يحتاج البحث العلمي إلى كشافات الكتب ، والموضوعات ، والمؤلفين ، والأعلام . . إلخ . ومن الواضح أن هذه الكشافات لا تتوافر على النحو اللائق في العالم العربي . وما يوجد منها لا يخرج عن كونه مجرد محاولات متناثرة ، إذا ثبت حاجة الدارس في نقطة واحدة ، فلنأخذ لا تسعفه في كثير من النفاذ . وهنا تكمن إحدى صعوبات البحث العلمي في العالم العربي .

الظاهرة العاشرة — عدم متابعة حركة التأليف بالتصنيف والنقد :

العالم العربي مشغول ، في الوقت الحاضر ، بمشكلات كثيرة ، ومعقدة ومتشابكة . ولا شك في أن هذه المشكلات تأخذ من اهتمام أبنائه الكثير ، كما أنها تضعهم في حالة من « التلامبالاة » التي تشهدها في جميع المجالات تقريباً . ولا نشذ حركة التأليف عن هذه الحالة . فالمتابعة فيها ، سواء بالسيطرة على الإنتاج الثقافي أو بالنقد ، تكاد تكون معدومة . وما يساعد على ذلك صعوبة الاتصالات بين المؤلفين في البلد العربي الواحد ، فضلاً عن البلاد العربية المختلفة . وقليل هم الباحثون الذين يلمون إلماماً كافياً بكل ما يصدر في مجاهل الخاص : وما أشد حيرة طلاب الدراسات العليا بعد أن يقع اختيار الواحد منهم على

موضوع معين ، ثم يضطر للتأكد من أن هذا الموضوع قد تمت دراسته من قبل أم لا ، فلا يجد من (أو ما) يدله على ذلك !

وإذا كانت مهمة التصنيف تقع في المقام الأول على عاتق دور الكتب ، ودور النشر ، ومراكز البحوث (وهذه كلها مقصورة كما هو واضح) فإن مهمة النقد من صميم عمل النقاد . وهؤلاء شبه غائبين ، أو أنهم موجودون لكنهم صامتون .

إن حماية النقد في داخل حركة التأليف هي التي تمنحها الحيوية ، وتبعث فيها مزيداً من النشاط . وهذا أمر معروف في ثقافتنا العربية القديمة فقد كان المتنبي واحداً من أكبر شعراء العربية ، ومع ذلك فقد تم نقد شعره بعنف ، كما تم أيضاً الدفاع عنه ، وتنفيذ هذا النقد . ومجى الدين بن عري ، الصوفي المحير ، هوجم ودفع عنه ، وفي كلا الحالين كسبت الثقافة العربية والإسلامية من وراء ذلك الكثير .

وفي النصف الأول من القرن العشرين ، ظهر في العالم العربي كتابان أثارا عاصفة من النقد والتعليقات ، هما « في الشعر الجاهلي » لطلح حسين ، و « الإسلام وأصول الحكم » لعلي عبد الرازق . ولا ينكر عليتنا أحد أن النقد الذي ووجه به هذان الكتابان قد بعث الكثير من الحركة ، والحيوية في الفكر العربي الحديث .

لكن خفوت صوت النقد في العالم العربي المعاصر يجعل حركة التأليف تسير في طريق مسدود ، فضلاً عن استمرار ما يشيع فيها من ضروب القوضي ، وانعدام الضوابط الأولية ، التي تعتبر من أساسيات البحث العلمي . ولا شك في أن هذه الخفوت له أسبابه وليس من المستحيل الكشف عنها ، وتوضيحها ، تمهيداً لتجنبها .

وأخيراً فإن الظواهر التي ذكرناها فيما يتعلق بحركة التأليف العربي قد تدعو إلى اليأس ، لأنها في مجموعها سلبية . ولكنها كأى حركة ، غير متوقفة ، لن تلبث أن تجد وسط هذه القوضي طريقها الصحيح ، بفضل المتابعة المستمرة من جانب النقاد الذين ينبغي أن يؤدي دورهم بقدر كبير من الجدوية ، بل والقدالية وكذلك من جانب المؤلفين الذين ينبغي أن يواجهوا المشكلات الحقيقية في مجتمعهم متجنبين الانحراف في تيار وسائل الإعلام السريعة ، ثم من جانب الناشرين الذين ينبغي عليهم أن يحترموا مهنتهم الأصيلة ، وميثاق شرفها غير المعلن . وفي النهاية ، من جانب القارئ ، الذي بيده أن يضع حداً لكل

المهازل التي تجرى أمامه في حركة التأليف ، ويعتبر هو أيضاً مسئولاً عن المشاركة في استمرارها .

إن حركة التأليف العربية هي المقياس الحقيقي لحركة العقل العربي ، وقدرته على متابعة التطور والتقدم . وليست مشكلات الثقافة الحالية في العالم العربي إلا النتائج المباشرة لحركة التأليف نفسها . لذلك فإن محاولة الاقتراب من هذه الحركة ، بتشخيص أمراضها ، وملاحظة تطوراتها ، ثم اقتراح الحلول المناسبة لها — أمر على درجة كبيرة من الأهمية ، إن لم نقل إنه المفتاح الحقيقي لحل كثير من مشكلات التخلف التي يعاني منها العالم العربي في الوقت الحاضر .

* * *

اقسامش :

- (١) اشترك معي في هذا المشروع الذي استمر عامين كل من د . اليزابيث ساريتين ، وهي باحثة إنجليزية متخصصة في دراسة السيوطي ، وتقوم حالياً بتدريس التاريخ الحديث في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، والباحثة الأمريكية كريستين بريستاد التي تقوم حالياً بإعداد رسالتها للدكتوراه في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة .
- (٢) كانت مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة هي ميدان العمل الأساسي لهذا المشروع . وهي مكتبة حديثة ومنظمة . وقد استعنت أيضاً بمكتبة جامعة القاهرة ، وكذلك مكتبة كلية دار العلوم ، الغنية بمجموعة من أندر المطبوعات العربية .
- (٣) من بين أكثر من خمسمائة نص ، قمنا باختيار ثمانين نصاً فقط ، تمثل جوانب النشاط العربي والإسلامي في الوقت الحاضر . وكانت عملية الاختيار تخضع لمعايير موضوعية ، ثم يجري بعدها شرح الألفاظ والتعبيرات المشككة في النص ، وأخيراً تم ترجمة معظم مفرداته إلى اللغة الإنجليزية .
- (٤) من أعدها : معرض الكتاب الدولي الذي تم في مدينة الدوحة بقطر - فبراير ١٩٨٦ .
- (٥) نشرت هذه الرسالة بعنوان « رسالة أوروبا » في مجلة البيان التي تصدرها رابطة الإدياب بالكويت على مدى عامين : ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ .
- (٦) عدد خاص من مجلة الكتاب الجزائرية - مايو ١٩٧٣ .
- (٧) وهذا يشبه ما يطلق عليه علماء التربية المحدثون مصطلح **Feedback** ويترجمونه بالتنفيذ المرتجعة .
- (٨) بالإضافة إلى مجال الفقه ، كتب عن المذاهب الإسلامية (علم الكلام) ، والمسيحية (مقارنة أديان) .
- (٩) من أهم الأسئلة على ذلك مجموعة كبيرة من المقالات كتبها الأستاذ عباس خضر تحت عنوان « هؤلاء هم قديم » ونشرت في مجلة الثقافة .
- (١٠) كلها من مطبوعات دار الاعتصام بالقاهرة .
- (١١) انظر الفصل الذي كتبناه عن « المشكلات الحقيقية والمشكلات الزائفة في الفلسفة الإسلامية » ص ٩٥ - ١١١ ، في « مدخل لدراسة الفلسفة الإسلامية » . القاهرة ١٩٨٤ .
- (١٢) كشف الظنون ، ص ٣٥ .
- (١٣) نشر هذا البحث بالأسبانية سنة ١٩٢٩ . ولم يترجم حتى الآن إلى اللغة العربية ، رغم استفادة كثير من الدارسين العرب منه . انظر آخر دراسة بالعربية ظهرت في هذا الموضوع لدكتور صلاح فضل بعنوان « العناصر الإسلامية في الكوميديا الإلهية » القاهرة ١٩٨٢ .

(١٤) ترجم هذا البحث الجيد زميلي الدكتور أحمد درويش بعنوان «تقسيم جديد للأدب العربي» في «دراسات عربية وإسلامية» الجزء الثاني ص ١٠٢ - ١١٦ .

(١٥) انظر في هذا الموضوع دراستنا بعنوان «نظرية الاختراع ودورها في البحث العلمي» المنشورة في حواشي كلية دار العلوم ص ٢١٣ - ٢٣٠ - العدد العاشر ١٩٨٣ .

(١٦) من الأمور اللافتة للنظر أن الكتب الأجنبية تكاد تخلو تماماً من مثل هذه الأخطاء المطبعية . وليس هذا بالأمر المريب . فإن مراجعتها وتصحيحها يتأن بدقة وبقظة بالفتن .

حركة الروى فى القصيدة العربية

وقضية الفصل بين الشعر والنثر فى التقعيد النحوى

د . محمد حماسة عبد اللطيف (*)

ليس من غايى فى هذا البحث أن أتناول الشعر تناولا فنياً أو نقدياً . وإن كان الجانب الذى أود أن أجليه فيه — وهو حركة الروى وما تثيره من قضايا نحوية وشعرية — يعد أحد مقومات كون الشعر فناً مستقلاً متميزاً ، وهو من أظهر العناصر الشكلية فى القصيدة العربية من حيث طريقة صياغتها وتشكيلها اللغوى . والحديث هنا مقصور على الشعر الذى اصطلح حديثاً على تسميته بالشعر العمودى أو الشعر القديم فى مقابل الشعر الحر ، بل على مرحلة من مراحل اصطلاح قديماً على وصفها بأنها فترة الاستشهاد أو الاحتجاج اللغوى ، وهى الفترة التى حددها النحويون واللغويون القدماء للدراسة ، أدتها اللغوية واستصفاء القواعد اللغوية المختلفة منها .

ولعل حركة الروى فى القصيدة العربية تثير عدداً من القضايا النحوية والشعرية التى تحتاج إلى مناقشة وإعادة نظر . وإلى اعتقد أن الحديث عن الشعر من أية زاوية من زواياه يعد حديثاً عن الفن الشعرى بمستوى ما من مستوياته ، وأن كل جانب من جوانبه — مهما بدا فى ظاهره بعيداً عن الفن الشعرى — يمكن أن يجر إليه — شاء أم أبى — بقية الجوانب الأخرى بدرجة تتفاوت فى القرب من الفن أو البعد عنه حسب المعالجة المطروحة لأن قضية التسج اللغوى الشعرى معقدة متشابكة ، ولا بد لتحليلها وفهمها من فك الخيوط أو فك بعضها على أية حال .

وإذا كان الشعر — كما يقول مالارميه — يبنى من الكلمات لا من الأفكار ، فإن أية معالجة للشعر ينبغى أن يقوم أساسها الأول على التعامل مع اللغة التى يقال بها الشعر ، وقواعد أى فن لابد أن تكون نابعة من هذا الفن نفسه ، وهذا ما عبر عنه الشاعر صلاح عبد الصبور بقوله « ولما كان الشعر لا يكتب بالأفكار ، وأيضاً لا يكتب بالصور العيانية كالأحلام ، ولكن بالكلمات ، فلا بد من اللجوء إلى رموز الكلام ، لكى يستطيع وصف هذا العالم الجديد المتفتح فجأة » (١) ولذلك يرى الناقد رينيه ويلك أن مدرسة النقد

(*) أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد بكلية دار العلوم جامعة القاهرة .

الحقيقية هي التي ينبغي أن تتعامل بجديّة مع مقولة مالارميه السابقة (٢)، وبلاّ حظ أن الهوة كانت واسعة بشكل يدعو للألمى بين علم اللغة والنقد الأدبي ، وأن اللغويين لا النقاد هم الذين اهتموا اهتماماً واسعاً بقضايا الأسلوب ولغة الشعر . (٣) .

ومن المطلقات الأساسية في تناول أية ظاهرة لغوية في الشعر أن يكون هالك اعتراف كامل بأن الشاعر الحق سواء أكان قديماً أم معاصراً هو الذي يمتلك اللغة ، وهو الذي يبدع بها وفيها . والشعراء أو الفنانون هم الذين يفهمون النحو ، أو هم الذين يدعون النحو — كما يقول الدكتور مصطفى ناصف — (٤) وكل إبداع مغامرة — كما يقول أحد الشعراء المعاصرين — والشاعر الذي لا يدخل كل يوم في مغامرة جديدة مع اللغة التي يكتب بها يسجن نفسه في دائرة من الطباشير تضيق عليه يوماً بعد يوم حتى تقتله ، ويقول نزار قباني « إن الشعر — لا اللغويين ولا النحاة ولا معلمى الإنشاء — هم الذين يحركون اللغة ويطورونها ويحضرونها ويعطونها هوية العصر » (٥) . والشعراء يستخدمون القواعد النحوية بوصفها نقطة انطلاق ينطلقون منها ، يوترونها ، ويجربون بها محاولة الحصول على أكثر الطرق فاعلية وتأثيراً لقول ما يريدون (٦) . لذلك ينبغي أن نراجع أنفسنا كثيراً قبل أن نصف تعبيراً شعرياً ما بأنه خطأ ، ونحن لنا أن نتردد أكثر في قبول ما رده ابن فارس في كتابيه الصحاح وذم الخطأ في الشعر (٧) ، لأن الشاعر هو الذي يعلمنا كيف نتعامل مع الفن الشعري ، واللغة بالنسبة له أداة وغاية . وهو يعاني في سبيل الإبداع بها معاناة حاول بعض قدامى الشعراء أن يصفوا لنا طرفاً منها . يقول ذو الرمة (٨) :

وشعر قد أرقّت له طريقاً . أجنّبه المسانسد والمحسالا

ويقول عدى بن الرقاع العاملي : (٩)

وقصيدة قد بت أجمع بينها . حتى أقوم ميلها ومسنادها
نظر المظف في كموب قناته . حتى يقيم ثقافه متآدها

ويقول سويد بن كراع (١٠) :

أبيت بأبواب القوافي كأنما . أصادى بها سرباً من الوحش نزعاً
أكالها حتى أعرس بعدما . يكون بصيراً أو يعيد فأهجمها

ويروي ابن جني قول الشاعر : (١١)

أعددت للحرب التي أعنى بها . قوافياً لم أعى باجتلاها
حتى إذا أذلت من صعاها . واستوسقت لي صحت في أعقابها

وهذه المعاناة في سبيل التجربة الشعرية تهون أمام الغاية المتوخاة منها ، فالشعراء يعتقدون — بتعبير بعض الشعراء المعاصرين — أن « الشعر هو اغتصاب العالم بالكلمات » وأن الشاعر هو الطفل الذي يسمح له في المجتمع العربي أن يلعب باللغة (١٢) . واللعب باللغة في هذا السياق يعنى الإبداع بها . ويجب أن يسمح له التحويون بهذا أيضاً .

وإذا كان المتكلم باللغة — أية لغة — عليه أن يعرف مفردات هذه اللغة ودلالاتها ، والنظام التركيبي لهذه اللغة ، وقوانين الاختيار بين المقدرات بعضها والبعض الآخر ، فإن الشاعر عليه أن يضيف إلى هذا كله قوانين وضع هذا كله في نظام مقطعي معين يعرف بالوزن ، ونظام صوتي خاص يعرف بالقافية . والقافية هي التي تحتم كمية معينة من المقاطع تشكل دائرة متساوية مع الدائرة المقطعية التي تليها . وكل دائرة منها تسمى البيت . حتى تم القصيدة .

والوزن والقافية من أظهر العناصر الشكلية للشعر ، وهما يمثلان الجانب الموسيقي البارز فيه ، وغريزة الموسيقى أو الإحساس بالنغم أحد دافعين يدفعان إلى قول الشعر في رأي أرسطو (١٣) . وقد عرف ابن سينا الشعر فقال: إن الشعر هو كلام مخيل مؤلف من أقوال موزونة متساوية ، وعند العرب مقفاة . ومعنى كونها موزونة أن يكون لها عدد إيقاعي . ومعنى كونها متساوية هو أن يكون كل قول منها مؤلفاً من أقوال إيقاعية ، فإن عدد زمانه مساو لعدد زمان الآخر . ومعنى كونها مقفاة هو أن يكون الحرف الذي ينتهي به كل قول منها واحداً (١٤) .

وكان يقصد بالإنشاد — وهو طريقة إلقاء الشعر قديماً — إلقاء القصيدة بطريقة تبرز موسيقاها وتظهر جودة النغم فيها . وكان لا يقال « ألقى قصيدة » أو « كتب قصيدة » وإنما كان يقال : « أنشد قصيدة » وذلك « لأن المنشد يرفع بالمشد صوته » كما يقول صاحب أساس البلاغة — والتشديد : رفع الصوت ، ومن هذا إنشاد الشعر ، إنما هو رفع الصوت (١٥) . وكان بعض الشعراء يعنى في شعره ، والأعشى أحد هؤلاء ، فكانت العرب تسميه صناجة العرب (١٦) ولعل المقصود من الغناء بالشعر إنشاده بأناة وترسل ، وتمهل وتؤدة تزين موسيقاه ، لأن الشعر وضع للغناء والترحل (١٧) كما يقول سيبويه وهم يترنمون بالشعر ويحذون به « ويقع فيه تطريب لا يتم إلا بعد الحرف » (١٨) ولذلك كان الوقف على أواخر الأبيات مختلفاً عن نظام الوقف في النثر ، وقد عقد سيبويه في كتابه باباً سماه « باب وجوه القوافي في الإنشاد » قال فيه : أما إذا ترنموا فأنهم يلحقون

الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون ؛ لأنهم أرادوا مد الصوت ، وذلك قوله (وهو امرؤ القيس) :

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل

وقال في النصب ليزيد بن الطثرية :

فبتنا تحيد الوحش عنا كأننا قتيلا لم يعلم لنا الناس مصرا

وقال في الرفع للأعشى :

هريرة ودعها وإن لام لائم

هذا ما ينون . وما لا ينون فيه قولهم جرير :

أقل السوم عاذل والعساب

وقال في الرفع لجرير :

مى كان الخيام يذى طيلوح سقيت الغيث أيتها الخيامو

وقال في الجر لجرير أيضاً :

أيهات منزلنا بتعف سويقة كانت مباركة من الأيام

وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروى لأن الشعر وضع للثناء والترنم فألحقوا كل حرف الذى حركته منه « (١٩) وهناك وجه آخر للإشهاد تكشف عن اختصاص الشعر بنظام مخصوص ، ومن ذلك تحريك الفعل المجزوم في القافية بالكسر كقول امرئ القيس :

أغررك مى أن حبك قاتل وأناك مهما تأمرى القلب يفعل (٢٠)

وكذلك تحريك الفعل الساكن بالكسر كقول طرفة بن العبد :

مى تأتى أصبحك كأساً روية وإن كنت عنها فى غنى فاعن وازدد (٢١)

فقد كسرت اللام في الفعل (يفعل) المجزوم ، والفعل (ازدد) المبني على السكون لإطلاق القافية ووصلت بحرف المد للترنم ، وقد يترتب أحياناً على مد الحرف خروج عن البنية المألوفة للكلمة ، ولعل ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه « (٢٢) كما يقول ابن فارس نفسه .

ولما كان الوزن « هو أن تكون المقادير المقفاة تتساوى في أزمنة متساوية لا تنافها في

عدد الحركات والسكنات » (٢٣) كما يقول حازم القرطاجنى - النزم فى الشعر العربى الوزن الواحد والقافية الموحدة فى القصيدة الواحدة من أول بيت فيها إلى آخر بيت ، إذ إن البيت هو الوحدة الموسيقية للقصيدة العربية . ولم يحدث أن خلط شاعر قديم بين وزن وآخر أو بين قافية وأخرى فى القصيدة الواحدة لما يترتب على ذلك من نشاز وخروج عن اطراد الكمية المتساوية فى الترتيب والزمن .

ووحدة القافية تكون بالترامها أمرين - أولهما : الروى الواحد وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال قصيدة رائية وقصيدة دالية (٢٤) إلخ . وثانيهما المجرى الواحد وهو حركة الروى سواء أكانت فتحة أم كسرة أم ضمة .

وقد كان للعرب اهتمام خاص بالقافية . يقول ابن سينا « فلا يكاد يسمى عندنا بالشعر ما ليس بمقفى » (٢٥) ولذلك حافظوا على اطراد حركة الروى حتى تتساوى أواخر الأبيات « لأن الشعر موضع الترتيم والغناء وترجيع الصوت ولا سيما فى أواخر الأبيات » (٢٦) وبالع بغيرهم فى ذلك حتى إنهم ليطالبون إلى الشاعر أن يلتزم حركة ما قبل الروى أيضاً ليكون ذلك أدعى لاتفاق الصوت ، ومجانسة الحركة . ويتوخون فى القافية أن تكون عذبة الحرف سلسلة المخرج ، وأن يقصد لتصيير مقطع المصراع الأول فى البيت الأول من القصيدة مثل قافيتها ، فإن الفحول المجيد من الشعراء القدماء والمحدثين يتوخون ذلك ولا يكادون يعدلون عنه ، وربما صرعوا أبياتاً آخر من القصيدة بعد البيت الأول . وذلك يكون من اقتدار الشاعر ، وسعة بصره « على حدود صف قدامة بن جعفر » (٢٧)

ويقول أبو الفتح ابن جنى : « ألا ترى أن العناية فى الشعر إنما هى بالقوافى لأنها المقاطع ... وكذلك كلما تطرف الحرف فى القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه » (٢٨) وحكمه الذى يحافظ عليه هو حكمه من حيث التماثل الصوتى مع بقية الأبيات ومن حيث التوافق الحركى كما سوف نرى بعد قليل .

إن للقافية الموحدة فى القصيدة العربية دوراً أبعد من كونها ذات نهاية صوتية متماثلة لتدوائر المقطعية - أى الأبيات - فى الشعر . وليس الهدف هنا بطبيعة الحال عقد مقارنة بين الشعر القديم والشعر الحر . فإن الشعر الحر تحرر من الالتزام بالقافية الموحدة فى القصيدة ، وبذلك اختلف دور القافية فيه ، ويمكن أن يلتمس لها وظيفة مختلفة عن وظيفتها فى القصيدة القديمة .

إن القافية الموحدة للقصيدة تقوم بدور كبير فى اختيار الصور التى تتشكل منها القصيدة . وكلما كانت الكلمات المشتملة على روى القصيدة متباعدة فى مجالها الدلالية

كان ذلك أدعى إلى ضم المتباعدات في إطار واحد ، لأن الشاعر حينئذ مضطر إلى محاولة التوفيق بين هذه المتباعدات والناس أوجه المشابهة والتآلف التي تسوغ جمع هذه الصور جنباً إلى جنب في قصيدة واحدة مما يقيم توازناً بين عناصرها المختلفة من صور وتقرير وموسيقى ، وهذا التوازن موهبة تستطيع القصيدة الجيدة أن تحققها بأسلوبها الخاص (٢٩) وهذا معنى ما يرويه صاحب الموشح من أنه « ليس كل من عقد وزناً بقافية فقد قال شعراً . الشعر أبعد من ذلك مراماً وأعز انتظاماً » (٣٠) . وليس هناك معنى لما يسميه أدونيس « الإغراق في الشكلية » الذي يؤدي — من وجهة نظره — إلى تفكك القصيدة أي إلى وجود الإيقاع بشكل مستقل عن الصور والأفكار وإلى أن تكون له وظيفة مختلفة عن وظيفة القصيدة (٣١) ، لأن وظيفة القصيدة جامعة لكل جوانبها اللغوية والفكرية في وحدة متلاحمة لا يمكن فصلها .

إن اتحاد حركة الروي في القصيدة يؤدي إلى طريقة تركيب البيت الشعري تصويراً وتركيباً بحيث تتوافق حركته — إذا كانت للإعراب أو البناء أو غيرهما — مع الحركة التي يختارها الشاعر مجرى لروى قصيدته . فعندما نقرأ مطلع معلقة طرفة مثلاً :

تفولة أطلال بركة شمسند تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

علينا أن نتوقع أن المقطع الصوتي الذي سينتهي به كل بيت فيها هو (دى) وسوف يتوارد على ذهنك تلك الكلمات التي تنتهي بهذا المقطع ويكون جزءاً من المتعة الفنية أن ترى كيف يتجح الشاعر في سلك هذه الكلمات في إطار صورته . وعندما نقرأ مطلع قصيدة لبند :

عفت الديار محلها ففسامها بمنى تأبد غولها فرجامها

نتوقع أن المقطعين الآخرين (م / ها) مع جزء من المقطع السابق عليهما وهو الفتحة الطويلة ، أو الألف ، لا بد أن تتكرر في بقية أبيات القصيدة (بامها) ولا بد أن تكون الميم مضمومة متصلة بضمير الغائية المؤنثة ، والقصيدة ثمانية وثمانون بيتاً ، دون أن تتكرر كلمة من هذه الكلمات .

ونكاد حركة الروي تكون مفتاحاً للبيت كله ، لأن الكلمة في آخر البيت لا بد أن تأخذ مكانها مطمئنة مستقرة من حيث النحر من جانب ، ومن حيث التائل الصوتي والحركي مع بقية الأبيات من جانب آخر ، فهي تخدم في اتجاهين متعاوين : تركيب البيت النحوي ، وإيقاع القصيدة الصوتي .

ومن المعروف بداهة أن جزءاً من عبقرية الشاعر أن يؤايم في تناسق فريد بين متطلبات العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي يعيش بينها ، والصياغة الشعرية لقصيدته . ولا يمكن الفصل بين أجزاء لحظة الخلق الشعري ، بحيث يمكن القول بأن صياغة البيت من الشعر تكون نتيجة لعدد من التفاعلات المختلفة التي يُموج بها ذهن الشاعر . وهي عمليات ذهنية معقدة متشابكة لا يمكن تبين مراحلها وأجزائها ، حتى الشاعر نفسه لا يستطيع ذلك (٣٢) .

ومع قدرة الشاعر الخاصة على الخلق والابتكار لا يمكن أن ننسى أنه عضو في جماعة لغوية لها عرفها ونظامها اللغويان اللذان لا تستطيع مخالفتها بسهولة ، أو الابتعاد عنها ، وإلا فقد وظيفة التوصيل والإبلاغ . والجماعة اللغوية من ناحية أخرى تنظر إليه بوصفه شخصاً متميزاً وبوصفه أيضاً قادراً على تغيير بعض هذا المألوف من نظامها وتسمح له بذلك ، وهي — أي الجماعة اللغوية — مهتأة لتقبل ما يأتي به الشاعر . وعلى هذا يحق لنا أن نفترض أن ما ورد لنا من الشعر القديم الذي تناقلته الرواة جيلاً بعد جيل حتى عصر التدوين قد لقي القبول من الجماعة اللغوية ، وأن النظام اللغوي لهذا الشعر يقره أفراد هذه البيئة اللغوية ، بحيث يصبح عل النحاة — وهم المعنون باستصفاء قواعد اللغة من نماذجها اللغوية الموجودة بالفعل ، كل مستوى على حدة — ألا يفترضوا أو يشترعوا نظماً جديدة وأن يكون يحتمل في إطار ما وجد ، لا فيما ينبغي أن يوجد .

إن قواعد « نحو الشعر » كما يقدمها لنا « الشعر » تختلف في كثير من مظاهرها عن القواعد التي قدمها لنا النحويون . وقد بدأت المشكلة عندما حاول النحويون فرض القواعد على الشعر من خارجه . وكان عليهم — وقد أنكروا من الاستشهاد بالشعر — أن يدركوا أن الشعر بوصفه « فناً » قواعد خاصة به قد تنفق مع ما استخلصوه من النثر أو تختلف (٣٣) ، وإن كان يمكن القول بأنهم عندما قرروا أن للشعر « ضرورات » يعترفون بأن هذا نظام مخصوص ، غير أن تسميته « ضرورة » قد تدعو إلى تجنبه والفرقة منه ، مع أن الضرورة جانب من جوانب كثيرة في هذا النظام الشعري . إن النحاة عندما أنكروا بعض الظواهر النحوية في الشعر ، أنكروها لأنهم قاسوها على المظهر في النثر ، أي أنهم فرضوا على الشعر قواعد من خارجه ، ولو أنهم فصلوا الشعر عن النثر في التقعيد لما أنكروا من الشعر ما أنكروا « على أن كثيراً مما أنكر في الأشعار قد احتج له جماعة من النحويين وأهل العلم بلغات العرب ، وأوجبوا العذر للشاعر فيما أورده منه ، وردوا قول عائبة والطاعن عليه ، وضربوا لذلك أمثلة قاسوا عليها ، ونظائر اقتدوا بها ، ونسبه بعضهم إلى ما يحتمله الشعر أو يضطر إليه الشاعر » (٣٤) .

هل كان يمكن للشاعر أن يخالف بين حركات الروى في القصيدة الواحدة ؟ وإذا تعارض نظام الشعر مع نظام النحو فأيهما يؤثر الشاعر ؟ وهل يمكننا — إذا ورد من الشعر القديم ما يعد مخالفاً للنظام النحوى الذى حدده النحويون — أن نخطئ الشاعر في نظام الإعراب أو أن علينا في هذه الحالة أن نصحح قواعد الإعراب — في الشعر خاصة — بما يقول الشاعر ولا سيما إذا كان هذا الشاعر ممن عاشوا في فترة الاستشهاد للغوى ؟

لعل أصول الوصف اللغوى الصحيح تدعونا إلى عدم تخطئة الشاعر لأن الشاعر بالنسبة إلى النحوى راو لغوى informant على النحوى أن يصف ما يقوله فحسب دون أن يعترض على ما يقول ، وهذا المبدأ اللغوى المهم تنبه له القرزقى قديماً عندما قال قوله المشهورة « على أن أقول وعليكم أن تتأولوا » .

ومن جانب آخر لا يمكن للشاعر أن يضحى بقواعد الشعر أو مراعاة أحكام القصيدة في سبيل شيء آخر ، ولا يمكن للشاعر أن يخالف بين حركات روى القصيدة الواحدة ، فقد كان الشاعر ينطق قصيدته بما يوافق نظام الشعر . قد نجد النحاة وغيرهم فيها بعد وفقاً لنطقهم هم أن بعض الأبيات لا تتفق نهاياتها مع قواعد النحو . ولكن هذه المسألة تحتاج إلى مناقشة وإعادة نظر ، عل أننا لا نلغى دور الرواة وما قاموا به في هذا الصدد ، ولا النحاة أنفسهم . في تعليق المرزوقى على بيت تأبط شراً :

فأبت إلى فهم ولم أك آيياً وكتم مثلها فارقها وهى تصغر

أشار إلى رواية ابن جنى له وهى « فأبت إلى فهم وما كدت آيياً » وعابها عليه قائلاً : واختار بعضهم أن يروى « فأبت إلى فهم وما كدت آيياً » وقال : كذا وجدته في أصل شعره . قال : ومثله في أنه رد إلى الأصل ووضع اسم الفاعل موضع الفعل قول الآخر : أكثرت في العدل ملحاً دائماً لا تكثرن إلى عصيت صائماً

والمثل السائر « عسى الغوير أبوساً (٣٥) » ولا أدري لم اختار هذه الرواية ؟ لأن فيها ما هو مرفوض في الاستعمال شاذ ، أم لأنه غلب في نفسه أن الشاعر كذا قاله في الأصل ؟ وكلاهما لا يوجب الاختيار . عل أنى نظرت فوجدت أبا تمام قد غير كثيراً من الفاظ البيوت التى اشتمل عليها هذا الكتاب . ولعله لو أنشر الله الشعراء الذين قالوها لتبعوه وسلموا له (٣٦) « فالمرزوقى لا يرى أنه إذا غلب في النفس أن الشاعر قال ما قال في أصله لا يعد موجباً للاختيار . فماذا نختار إذن ؟ هل نختار أية رواية أخرى تتوافق مع قياس النحويين وكفى ؟ لأننى أتفق مع ابن جنى في أن ما يقوله الشاعر إذا غلب في النفس ذلك يوسائل التوثيق المضبوطة ينبئ أن يكون هو الأصل ، ولا يصح أن يعدل عنه .

إن هناك كثيراً من الشواهد جاءت فيها حركة الروى متوافقة مع روى القصيدة ،
وعخالفة في الوقت نفسه لما يقتضيه نظام الإعراب ، ولكن النحويين أفسحوا لها مجال
التأويل ، واستقرت قاعدة في بطون كتب النحو . وإن كان استعمالها في الشعر فحسب
جعلها مقصورة عليه . وسوف أقدم عدداً من هذه الشواهد التي تنضمت ظواهر شعرية
خاصة .

١ — نون جمع المذكر السالم وما ألحق به مفتوحة دائماً ولكن ابن هشام يقول :
« وكسرهما جائز في الشعر بعد الياء » (٣٧) وقد ورد من ذلك قول ذى الإصبع العمداني :

كل امرئ راجع يوماً لشيمته وإن تخالق أخلاقاً إلى حين
إني أبي أبي ذو محافظــــــــــــــــة وابن أبي أبي من أبيــــــــــــن (٣٨)

وقول جرير :

عرين من عرينة ليس منا يرث إلى عرينة من عرين
عرفنا جديراً وبني أبيه وأنكرنا زعانت أخسرين (٣٩)

وقول سحيم بن وثيل :

عذرت البزل إن هي خاطرتني فما بالي وبالي ابني لبســــــــون
وماذا يدري الشعراء مــــــــنى وقد جاوزت رأس الأربعين (٤٠)

وقول الفرزدق :

إني لبالك على ابني يوسف جزعاً ومثل فقدهما للدين يكيــــــــف
ما سدحى ولا ميت مسدهما إلا الخلائف من بعد النبيــــــــن (٤١)

٢ — ما يسميه النحاة « الجر على الجوار » هو في حقيقة أمره موافقة حركة روى
البيت لحركة روى القصيدة كلها ، وقد تجاوز النحاة عن ذلك ووضعوا لهذه الظاهرة
هذا المصطلح . ومن ذلك قول دريد بن الصمة في رثاء أخيه ، والقفافية على روى النال
المكسورة :

وكنت كذات البوريعت فأقبلت إلى جدم من مسك سقب مجلــــــــسد
فطاعنت عنه الخيل حتى تهددت وحتى علا في حالك اللســــــــون أسود (٤٢)

و (أسود) نعت لكلمة (حالك) المرفوعة .

ومن ذلك قول امرئ القيس في معلقته يصف جبلا غب مطر :

كأن طمية المجير غسودة من السيل والغناء فلكة مغزل
كأن أبانا في أفانين ودقسه كبير أناس في إيجاد مزمل (٤٣)

و « كبير الأناس » هو المزمل فحق مزمل أن تكون مرفوعة ولكنها جرت موافقة لروى القصيدة وقال النحاة في الاحتيال لها إنها جرت على الجوار .
وقال زهير :

لعب الرياح بها وغيرها بعدى سواقى المسور والتقطر

فخفص « القطر » على الجوار — كما يقول صاحب الإنصاف — وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً ، لأنه معطوف على « سواقى » ولا يكون معطوفاً على « المسور » — وهو الغبار — ، لأنه ليس للقطر سواقى كالمرور حتى يعطفه عليه . وقال الآخر :

كأنما ضربت قدام أعينيسا قطعاً بمحتصد الأوتار محلوج

فخفص « محلوج » على الجوار ، وكان ينبغي أن يقول « محلوجاً » ، لكونه وصفاً لقوله « قطعاً » ولكنه خفضه على الجوار ، وقال الآخر :

كان نسج العنكبوت المرسل

فخفص « المرسل » على الجوار ، وكان ينبغي أن يقول « المرصلا » لكونه وصفاً للنسج لا للعنكبوت (٤٤) . والنسج مذكر والعنكبوت أنثى كما يلاحظ سيويه (٤٥) .

إن مسألة « الجر على الجوار » هذه مسألة اصطعتها النحويون لتفسير هذه الأبيات التي لم يجدوا بها سبباً يؤدي إلى جر الكلمات المجروزة وفقاً لنظام القافية أو حركة الروى بها ، وليست بطبيعة الحال ظاهرة مطردة في كل اسم مجرور يليه اسم آخر ، وإلا كان من حقنا أن نتلق كل اسم — إذا وقع بعد اسم مجرور — مجروراً . الجر على الجوار أو المجاورة إذا قضية خاصة تنصل بهذه الأبيات دون غيرها ، وقد أوجدتها محافظة الشعراء على توحيد حركة الروى ، وعدم اعتراف النحويين بأنه يمكن أن يخالف نظام الإعراب فحاولوا أن يجعلوا من هذه المخالفة « نظاماً » أو جزءاً من النظام . وهم في ذلك محقون تماماً ، لكن كان عليهم أن يجعلوا ذلك خاصاً بالشعر وحده ، ويكون من حق الشاعر

أن يستخذه إذا استطاع أن يقطع قارئه ومثل شعره به . إننا لا نكاد نجد غرابة من نوع ما في قراءة هذه الأبيات وخاصة إذا قرئت في قصائدها ، وقد يكون إلف هذه الأبيات هو الذي ينفي عنها الغرابة ، وقد يكون الاستغراق في نعمة بحرها وإيقاع قافيتها هو الذي يؤدي إلى عدم لفت الانتباه إلى ما فيها من مخالفة إعرابية ، وقد يكون التنبؤ الدلالي لما يقول الشاعر هو الذي يغطي على ما في هذه الأبيات أو تلك من مخالفة في الإعراب . قد يكون هذا أو ذاك أو غيرهما أو كل ذلك معاً ، ولكن السبب الأهم من هذا كله هو أن تمكن الشاعر من أدوات فنه وقدرته الإبداعية الخاصة واستقلاله دوننا بهذا الإبداع هي التي تسوغ ذلك وتبيحه له .

٣ — نصب الجزمين بعد « إن » أو إحدى أخواتها . ورد من ذلك قول قيس بن الملوح :

نعب الغراب بين ليل غدوة إن الكتاب بينهم مخطوطاً
أصبحت من أهل الذين أحبهم كالسهم أصبح ريشه مروطاً (٤٦)
وقول عمر بن أبي ربيعة :
إذا اسود جئح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفاً إن حراستا أسداً (٤٧)
وقسول العجاج :

يأليت أيام الصبا رواجداً (٤٨)

وقد حاول النحويون أن يفرجوا هذه الأبيات بما يجعلها متدرجة تحت القاعدة المطردة فقال بعضهم إن ذلك لهجة معينة ، وخصها بعضهم بليت وحدها وجعل ذلك من لهجة بني تميم (٤٩) وتأول بعضهم هذه الشواهد متابعة لسيبويه . والملاحظ أن هذه الأبيات كلها وردت فيها هذه الظاهرة فيما يتعلق بحركة الروى فحسب .

٤ — ما يسميه النحويون « الإجراء على الموضع » وهو العطف على المحل .
كقول عقبة الأسدي :

معاوى إننا بشر فأنسجج فلستا بالجبال ولا الحديددا
أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا
حاول سيبويه أن يفسر نصب كلمة (الحديد) مع أنها معطوفة على كلمة مجرورة

هي (بالجبال) فقال « لأن الياء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ، ولم يحتاج إليه ، وكان نصباً » (٥٠) أما الشاعر فإنه يريد بها كذلك لأنها تتفق مع روى قصيدته .

٥ — جاء في نوادر أبي زيد أبيات للكلحية اليربوعي منها :

أمرتهمو أمرى بمنعرج اللوى ولا أمر للمعصى إلا مضضيا
إذا المرء لم يقش الكربة أوشكت حبال الهوى بالقى أن تقطعا (٥١)

والروى مفتوح — كما ترى — ، واقتضى ذلك أن ترد كلمة « مضضيا » منصوبة ، وحققها الرفع كما يرى ابن الأنباري إذ يقول : « ولو رفع في غير هذا الموضع لجاز يجعله خبراً لـ (لا) » وقد قدم الخليل وسيبويه والنحاس والشتنمري والرضي تفسيرات مختلفة لجعل الكلمة منصوبة (٥٢) .

٦ — الحكم بزيادة (كان) وهي غير مستوفية للشروط التي حددت لزيادتها كأن تكون بلفظ المضارع مثل قول أم عقيل بن أبي طالب :

أنت — تكون — ما جسد نبيل إذا تهب شعل بليل (٥٣)

سببه أن حركة حرف الراء في هذا الرجز ليست مفتوحة ، وكذلك إذا كانت متصلة بضمير مثل قول الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا — كانوا — كرام (٥٤)

ولعل كسر حركة الروى في قول الشاعر :

في غرف الجنة العليسا التي وجبت لهم هناك يسعى كان مشكور (٥٥)

هو الذي دعا النحويين إلى القول بزيادة كان بن الصفة والموصوف أيضاً .

٧ — إن حركة الروى هي السبب في إجازة أن يكون اسم كان نكرة وغيرها معرفة مع أن سيبويه يقول « ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة . ألا ترى أنك لو قلت : كان إنسان حليماً ، أو كان رجل منطلقاً ، كنت تلبس لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكبرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس » (٥٦) ولكنه أمام ما يجد من شواهد الشعر التي يلزم فيها أن يكون حرف

الروى مضموماً (ولا أعنى بالضم هنا علامة البناء بطبيعة الحال ولكنني أحتشئ أن أقول (مرفوعاً) لأن الرفع تكون علامته الضمة أو غيرها والمقصود هنا الضمة على وجه الخصوص) يقول : « وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام » ومن ذلك قول خداس ابن زهير :

فلنك لا تبالى بعد حول أظلي كان أمك أم حمار
وقول حسان بن ثابت :

كان سبيته من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء
وقول أبي قيس بن الأسلت الأنصاري :

ألا من مبالغ حسان عسى أسحر كان طبعك أم جنون
وقول الفرزدق :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تحميماً يحوف الشام أم متساكر

فإن عطف (حمار) على (ظلي) في البيت الأول والاحتياج إلى حركة الروى المضمومة ، وعطف (ماء) على (عسل) والاحتياج إلى حركة الروى المضمومة كذلك ، وعطف (جنون) على (سحر) وعطف (متساكر) على (أسكران) والاحتياج في كل ذلك إلى حركة الروى المضمومة ، أدت إلى وجود هذه المسألة . وهو ما دفع سيويوه إلى أن يقول « وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام » ولكنه لم يذكر « كلاماً » آخر شاهداً على ذلك سوى الشعر الذي نقلته عنه .

٨ — وردت عدة ظواهر خاصة بالفعل المضارع حيث نصب وهو مستحق للرفع ، أو جزم وهو مستحق للرفع ، أو رفع وهو مستحق للنصب أو الجزم . وقد اتسع تفسير التحوين هذه الظواهر المختلفة ، وأدرجوه ضمن نظام القواعد ، دون أن يشيروا — إلا قليلاً — إلى أن السبب في ذلك هو أن الروى لابد أن مجراه على الحركة الواردة في البيت . وسوف أشير إلى عدد من هذه الشواهد المختلفة فيما يأتي :

(أ) ما قاله النحاة عن نون التوكيد الخفيفة التي تتحول إلى ألف في الوقف بعد — فيها أرى — وسيلة من التحوين لاحتواء هذه الظاهرة حتى لا يقولوا إن الفعل نصب دون داع ومن ذلك ما أورده سيويوه (٥٧) من قول ليلى الأخيلية :

تساور سواراً إلى المجد والعلـا وفي ذمّي لئن قتلت ليفعسلـا
وقول النابغة الجعدي :

فمن يك لم يثأر بأعراض قومه فإني دروب الرافضات لأثأرا
وقول الآخر :

وأقبل على رهطى ورهطك تبثحث مساعيتا حتى ترى كيف نفعلـا
وقول النجاشي وقد كان حق الفعل أن يكون مجزوماً :

نبت نبات الخيزراني في الثرى حديثاً متى ما يأتك الخير ينفعـا
وقول ابن الخسر :

فهما تشأ منه فزارة تعطكـم ومهما تشأ منه فزارة تمنعـا (٥٨)
وقول الراجز — وكان حق الفعل أن يكون مجزوماً : —

بحسبه الجاهل ما لم يعلمـا
شيخاً على كرسيه معممـا (٥٩)

لقد عولجت الشواهد السابقة تحت المضارع الذي أكد بالنون التحقيقة التي تحولت
ألفاً عند الوقف ، وأما قول الراجز — وهو زياد الأعجم — :

عجيت والدهر كثير عجيبه من عتري سبني لم أضربه

فقد عالج به سبويه تحت باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعده هاء المذكر
الذي هو علامة الإضمار ليكون أبين لما (٦٠).

وقد ورد المضارع منصوباً وكان حقه الرفع في عدد من الشواهد حاول النحاة أن
يلتمسوا لها وجوها مختلفة من التأويل حتى يسلكوها في نظام القواعد ، ومن ذلك قول
طرفة بن العبد :

لقد علم الأقوام أنا بنجسوة علت شرفاً من أن تضام وتشبها
لنا هضبة لا ينزل اللذ وسطها ويأوى إليها المستجير فيعضـا (٦١)

يقول سيويو « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطراب الشعر . ونصبه في الاضطراب من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لأنك تفعل (أن) العاملة . فما نصب في الشعر اضطراباً قوله :

مأترك متزى لبى تميم وألحق بالحجاز فأستريحاً
وقال الأعشى وأنشدناه يونس :

نمت لا تجزوني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقبا

وهو ضعيف في الكلام (٦٧) « والكلام » هنا في مقابل الشعر ، أى أن نصب المضارع غير سائغ في النثر إذا كان بعد الفاء غير المسبوقة بنى أو طلب محضين . وإذا عاملنا « الاضطراب » على أنه نوع من نظام الشعر الخاص كان ذلك مدعاة إلى فصل نظام الشعر وحده ، لأن الحكم بالاضطراب هنا ناتج من مراعاة قواعد النثر ، والشاعر هنا مضطر أن ينتقل حركة الروى بما يتناسب مع القصيدة كلها فهو إذن اضطراب موسيقى أو قل : اضطراب شعري لا نحوى ، وإلا فما الذى يدعو إلى نصب هذا الفعل (وتجب) في قول قحيف العقيل :

ولو أنكرت ضيماً حنيفة حلقت بها المغرب العناء حولاً مكمل
وفى الصحصححين الذين ترحلوا كواعب من بكر تسام وتجبلا
أخذت اغتصاباً خطية عجرفية وأمهرن أرماحاً من الخط ذبلاً (٦٨)

يقول أبو زيد : « وقوله تسام وتجبلا أراد النون الخفيفة فإذا وصلت كانت نوناً وإذا وقفت كانت ألفاً » (٦٩) ولكن ، مع شيء من التأمل ، هل يمكن أن يأتي الشاعر بفعلين يعطف أحدهما على الآخر فيؤكد ثانيهما ولا يؤكد أولهما ؟ فضلاً عن أن تأكيد الفعل في هذه الحالة — وهي حالة الواجب — غير مطرد وينظرون إليه على أنه ضرورة ، وأبو زيد نفسه يقول « والتثنية (يقصد نون التوكيد) إذا وقع في الأمر وما كان مثله من الأفعال غير الواجبة كان جيداً . فإذا وقع في الفعل الواجب كان ضرورة من الشاعر . لو قلت : يقوم زيد لم يجز إلا في اضطراب شاعر كما قال هذا (تجبلا) » (٦٥) لأنها — كما أسلفت — وسيلة نحوية حتى لا يضطروا إلى القول بنصب الفعل دون ناصب ، ولا يوجد عمل بدون عامل في نظرهم .

إن هذه الوسيلة السابقة لم تصلح في تفسير قول عامر بن جوين الطائي :

ألم تركم بالجزع من ملكائنا وما بالصعيد من هجان مؤيله
فلم أر مثلها عجاسة واحسد ونهبت نفسى بعد ما كدت أقعله

حيث يقول سيبويه في تفسير نصيبه « فحملوه على (أن) لأن الشعراء قد يستعملون أن ههنا مضطرين كثيراً » (٦٦) وتفسيره هنا يؤدي إلى تداخل الضرورات ، إذ جعله مضطراً إلى استخدام أن الناصبة ثم جعله مضطراً إلى حذف أن الناصبة وإبقاء النصب بها .

(ب) ورد الفعل المضارع في قافية بعض الشعر مرفوعاً وكان حقه أن ينصب ، ومن ذلك قول مجنون ليلى :

بنفسى من لا يدى أن أهاجره ومن أنا في الميسور والعسر ذاكره

وهذا البيت — كما ترى — مصرع ، والتصريع يبيح في تفعيله العروض ما يباح في الضرب ، فكان الفعل (أهاجره) في القافية ، لأن هذا الشطر مقفى ، ولم يتعرض النحويون لهذا البيت ، ولكنهم تعرضوا لقول أبي محجن الثقفى :

إذا مت فادفنى إلى ظل كرمه تروى عظامى في التراب عروقها
ولا تدفنى في الفلاة فإننى أخاف إذا ما مت ألا أذوقها

فنقل الأشمونى أن سيبويه والأخفش يجريان « أن بعد الخوف مجراها بعد العلم ليقين المخوف (٦٧) » وأما بيت المجنون فليست (أن) فيه واقعة بعد علم أو خوف ، وفي تعليق الصبان على بيتى أبي محجن يقول « برفع أذوق كبقية القوافى » وسيبويه مع إجازته هذا يقول عنه « وليس وجه الكلام » والمبرد يقول عنه « وهذا بعيد » (٦٨) .

(ج) جزم المضارع وحركه بالكسر في القافية ، فقال النحويون إنه محزوم به (إذا) يقول سيبويه : « وقد جازوا بها في الشعر مضطرين ، شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل ، وأنها لا بد لها من جواب .

وقال قيس بن الخطيم الأنصارى :

إذا قصرت أسيافتنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فتضارب

وقال الفرزدق :

ترفع لى شخندف والله يرفع لى تاراً إذا خمدت نيرانهم تقصد

وقال بعض الساوليين :

إذا لم تزل فى كل دار عرقها لها واكف من دمع عينك يسجم

فهذا اضطراب وهو فى الكلام خطأ (٦٩) وعبارة سيويه الأخيرة واضحة فى أن هذه قاعدة خاصة بالشعر وليست خطأ فيه ، ويستعملها الشاعر إذا كانت تستخدم قافيته ، ولكن استخدام هذه القاعدة فى الكلام خطأ ، وهذه إشارة صريحة للفصل بين هذين المستويين فى اللغة .

(د) ورد المضارع مرفوعاً وكان حقه أن يحزم ، وقد حاول النحويون أن يلتصقوا لذلك سبباً يسلك به فى نظام القاعدة من حيث التشبيه بما هو جائز . يقول سيويه : « ولا يحسن : إن تأتني آتيتك من قبل أن إن هى العاملة ، وقد جاء فى الشعر .

قال جرير بن عبد الله البجلي :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع » (٧٠)

ويقول : « وقد يجوز فى الشعر : آتى من يأتني ، وقال الخليل :

فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يأتها لا يفسر بها

هكذا أنشدناه يونس ، كأنه قال : لا يفسر بها من يأتها (٧١) : فسيويه يميز وجهاً معيناً هو أن يتقدم ما يفيد الجواب على أنه يجوز فى الشعر ، ولكن بيت أبى ذؤيب الخدلى لم يتقدم فيه الجواب ، بل تأخر ، ويتأوله سيويه على أنه متقدم : من أجل أن يسمح برفع المضارع جواباً لشرط جازم .

(هـ) ورد المضارع مرفوعاً من أجل التصريح ، وكان حقه أن يكون منصوباً فى قول جميل بن معمر :

ألم تسأل الربيع القنواء فينتطق وهل تخبرنك اليوم بيسداء سلق

وقد حاول سيويه أن يفسر الرفع فى الفعل (فينتطق) فقال : « لم يجعل الأول سبباً

لآخر ، ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال فهو مما ينطق « (٧٢) ولكن تعليق ابن يعيش يقترب من أصل القضية إذ يقول : « ولو أمكنه النصب لكان أحسن ، لكن القوائى مرفوعة » (٧٣) فالقوائى المرفوعة هي التي أدت إلى رفع الفعل مع أن النصب أحسن ولكن تفسير التحوين لا يضيّق عن الاتساع لرفع الفعل هنا .

(و) ورد الفعل المضارع مرفوعاً كذلك ، وكان حقه أن يكون مجزوماً ، ولما كان الفعل في القافية ، وهو مجزوم ، يحرك بالكسر ، وقد عدل عن الكسر والجزم إلى الرفع ، تأول التحوين ذلك : يقول سيويه : « جمعناهم ينشدون قول العجير السلوى :

وما ذاك أن كان ابن عبي ولا أخى ولكن متى ما أملك الضر أنفع

والقوائى مرفوعة ، كأنه قال : ولكن أنفع متى ما أملك الضر ، ويكون أملك على (متى) في موضع جزاء ، و (ما) لغو ، ولم يجد سيبلا إلى أن تكون بمنزلة (من) فتوصل ولكنها (مهما) (٧٤) : فتأول سيويه البيت على تقدم ما حقه أن يكون جزاء وهو (أنفع) ، وبقيت مشكلة أن (متى) جازمة لفعل الشرط (أملك) ، وليست مثل (من) فتعامل على أنها موصول ، وليس لها جواب ، وإذن (متى) جازمت فعلاً دون آخر .

٩ — يرد الاسم منصوباً بسبب القوائى المنصوبة ، ولكن النصب يسهل على التحوين تأويله وتفسير دواعيه ، لأنهم يقدرون فعلاً ناصباً للاسم ، ومثل ذلك قول القطامي :

فكرت تبغية فوافقتني على دمه ومصرعه السباع

ومثله قول ابن قيس الرقيات :

لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً

وهذا وشبهه منصوب على المعنى عند سيويه يقول « وإنما نصب هذا لأنه حين

قال « وافقته » وقال « لن تراها » فقد علم أن الطيب والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة ،

وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى .

ومثل ذلك قول ابن قتيبة :

تذكرت أرضاً بها أهليها أخوانها فيها فيها وأعمامها

لأن الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكر « (٧٥) .

ومثل ذلك أيضاً قول عبد العزيز الكلابي :

وجدنا الصالحين لحسم جزاء وجنات وعيناً سلسيلاً (٧٦)

وقد تختلف التحويلات في التفسير ، ف يرى سيوييه أن هذه الأسماء منصوبة بالحمل على المعنى كما رأينا ، وقد ينكر عليه المبرد ذلك (٧٧) ، ويحاول ابن جني ربط المعنى بالتقدير الذي يراه سيوييه ، وقد يغير بعضهم رواية البيت بما يستقيم مع قواعد الإعراب دون تأويل ، ولكنهم جميعاً لا يستطيعون أن يحولوا الاسم عن النصب لأنه يتوافق مع القوافي . يقول القراء « وموارد إلى المعنى قول الشاعر :

قد سالم الحيات منه القسما الأفعوان والشجاع الشجعما

فنصب الشجاع ، والحيات قبل ذلك مرفوعة ، لأن المعنى قد سالمت رجله الحيات وسالمها ، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعاً على الحيات (٧٨) فالنصب هو الاحتياج إلى القافية أولاً .

١٠ — وقد يرد الاسم مرفوعاً وهو غير مستحق للرفع من حيث الإعراب بل يستحق النصب ، ولكن النحويين أيضاً يحاولون تفسير الرفع في الاسم الوارد في القافية بطرق مختلفة باختلاف سياق كل منها ، ف في قول الأعطش :

أما كليب بن يربوع فليس لها عند المفاعر إيراد ولا صدر

مثل القنافة هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوماتهم هجر (٧٩)

يجعله بعضهم من التقديم والتأخير ، أو عكس الإعراب ، أو قلب الإعراب يقول السراي : « أراد بلغت نجران سوماتهم أو هجر ، وذلك وجه الكلام لأن السومات تنقل من مكان فتبلغ مكاناً آخر ، والبلدان لا تنتقل ، وإنما يبلغن ولا يبلغن » (٨٠) ولكنه نظام القافية وحكمها .

وفي قول النابغة الذبياني :

فبت كائن ساورثني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقص

وقول المتنخل الهذلي :

لا در دري إن أطمعت نازل لكم قرف الحقي وعندي البر مكنوز

وقول ابن مقبل :

لا سافر الى مدخول ولا هيج عارى العظام عليه الودع منظوم (٨١)

بتأولونها تأويلات شتى ، الهدف منها تصحيح الإعراب .

كل هذه النماذج السابقة التي توافقت فيها حركة الروى فى القصيدة ونطق بها الشعراء بما يقتضيه نظام الشعر واطراد حركة الروى ، اتسع لها صدر التحوين ، وأفسحوا لها مجال التفسير التحوينى ، وأعملوا فيها الذهن وأكثروا الخاطر ، وتبعجت المسائل بسبب كثير منها ، وغايهم من ذلك المحافظة على سلامة الإعراب ، ولو أنهم فصلوا هذين المستويين : مستوى الشعر ومستوى النثر لكانت لكل مستوى منهما قوانينه الخاصة به التي لا يحتكم فيها إلى المستوى الأخرى ، وهذا لا يمنع أن تكون ثمة جهات شركة فى كثير من الظواهر .

على أنى أريد أن أستدل من هذه الظواهر السابقة على أن الشعراء كانوا ينطقون قوافى قصائدهم بما يتناسب مع المجرى الذى اختاروه لهذه القصائد رفعا أو نصباً أو جراً ، ولا يتصور أن الشاعر كان فى القصيدة الواحدة يخالف بين حركات الروى رعاية للإعراب فقد رأينا اتساع التفسير التحوينى لتلك الظواهر المتعددة مع أن بعض التحوين كان يشير إلى أن هذه الحركة أو تلك دعا إليها نظام القافية فحاول التحوين أن يجعلوها أيضاً من نظام الإعراب المطرد .

لم أترضى حتى الآن لتلك الظاهرة التي تسمى « الإقواء » وهو « اختلاف المجرى بكسر وضم » - ويسميه بعضهم « الإكفاء » - كقول حسان بن ثابت : (٨٢)

لا عيب فى القوم من طول ومن عظم جسم البغال وأحلام العصافير
كأنهم قصب جوف أسافلهم مثقب نفخت فيه الأعاصير

وهذه ظاهرة فاشية فى الشعر القديم ، يقول أبو الحسن الأخفش : « قلت قصيدة إلا وفيها الإقواء » (٨٣) ويرى بعضهم أنه لا يقع فى شعر النحول ، لأن صاحب كتاب طبقات فحول الشعراء يقول وهو يصدد الحديث عن الطبقة الأولى « ولم يقوم هذه الطبقة ولا من أشباههم إلا النايغة فى بيتين ، قوله :

أمن آل مية رائع أو مفتدى عجلان ذا زاد وغير مزود

زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذلك خبرنا الغراب الأسود

وقوله :

سقط النصف ولم ترد إسقاطه فتناولته واتقتنا باليد
مخضب رخص كان بتانسه عثم يكاد من اللطافة يعقده (٨٤)

ويقول في تعريفه « والإقواء هو الإكفاء ، مهموز ، وهو أن تختلف إعراب القوافي ، فتكون قافية مرفوعة ، وأخرى مخفوضة أو منصوبة . وهو في شعر الأعراب كثير ، ودون الفحول من الشعراء ، ولا يجوز لمولد ، لأنهم قد عرفوا عيبه ، والبدوى لا يابه له ، فهو أعذر » (٨٥) فإين سلام يؤكد أن الفحول من الشعراء لم يقفوا وخاصة الطبقة الأولى منهم ، ولكننا نجد في ديوان امرئ القيس في قصيدته التي مطلعها :

لمن الديار غشيتها بسنحام فعمائين فهضب ذى أقدام

— ورويا بنى مجراء على الكسر — قوله :

ومجدة نسأتها فتكمشت رثك النعامة في طريق حمام
تخدى على العلات سام رأسيها روعاء منسما رسم دام
جالت لتصرعني فقلت لها قصري إلى امرؤ صرعي عليك حرام
فجزيت خير جزاء ناقة واحد ورجعت سالمة القرا بسلام
وكانما يدر وصيل كتيبة وكانما من عاقل أرماسم (٨٦)

وهذه القصيدة رواية الأصمعي من نسخة الأعلم كما أشار بحقق الديوان :
ونجد أيضاً هذه الأبيات التي يمدح بها عوير بن شجنة بن عطار وورعطة :

ألا إن قوماً كنتم أمس دونهم هم متعوا جاراكم آل غدران
عوير ومن مثل العوير وورعطة وأسعد في ليل البلايل صفوان
ثياب بنى عوف طهاري نقية وأوجههم عند المشاهد غدران
هم أبلغوا الخي المضلل أهلهم وساروا بهم بين العراق وبحجران
فقد أصبحوا والله أصفاهم به أبر بميثاق وأوفى بغيران (٨٧)

فهل هذا الشعر لم يبلغ ابن سلام ؟ أو أنه ليس من شعر امرئ القيس بل من المنحول عليه ؟ أو أن الرواة غيروا من هذا الشعر فصار به الإقواء بعد أن لم يكن ؟ وعلى كل حال لم ينكر ابن سلام ظاهرة الإقواء ، ولكنه قال ، فحسب ، إن الفحول لم يقووا ، ويعنيان من تعريفه للإقواء أنه يطلقه على ما يسميه العروضيون « إسرافاً » أو « إصرافاً » ويعرفونه بأنه اختلاف المجزئ بفتح وغيره ، فافتح مع الضم مثل :

أريتك إن منعت كلام يحيى أتمتني على يحيى البكاء

فنى طرقى على يحيى سهاد وفى قلبى على يحيى البلاء

والفتح مع الكسر كقوله :

ألم ترى رددت على ابن ليلى منيحتسه فعجلت الأداء

وقلت لشانه لما أتتينا رمالك الله من شاة بداء

مع أن صاحب الموشح يقول « ولا يكون النصب مع الجر ولا مع الرفع ، وإنما يجتمع الرفع والجر لقرب كل واحد منهما من صاحبه ، ولأن الواو تدغم فى الياء ، وأنهما يجوزان فى الردف فى قصيدة واحدة » فلما قربت الواو من الياء هذا القرب أجازوها معها ، وهى مع ذلك عيب « (٨٨) » وسواء اتفق مصطلح « الإقواء » مع « الإسراف » أم اختلف معه فإن الظاهرة التى تعنيان هنا هى اختلاف المجزئ فى القصيدة الواحدة . هل كان الشعراء ينطقون وفقاً للإعراب فتختلف القوافى أو كانوا ينطقون وفقاً للنظام الشعرى ؟ إذا قلنا إن الشعراء كانوا ينطقون وفقاً للنظام الشعرى فإن العروضيين والنحويين يعدون ذلك خطأ منهم فى اللغة . وإذا قلنا إنهم كانوا ينطقون وفقاً للنظام النحوى فإن ذلك يعد منهم خطأ فى الشعر . ويبدو أن كثيرين قد استراحوا إلى خطأ الشعراء فى الشعر ، حتى لا تنكسر قوانين الإعراب ، وقد نسوا أن قوانين الشعر عند الشعراء لا تفرق عن قوانين اللغة ، وأنها جميعاً سليقة واحدة ، يصوغها الشاعر دون إهمال لبعض جزئياتها ، وليس هنا لتفاضل بين أجزاء هذه « السليقة الشعرية » بل إن الشعراء عند التفضيل والتفضيل نراهم يفضلون الجانب الشعرى على ما سواه ، ولعل ما روى عن النابغة من أنه لم يابه لما فى شعره من الإقواء حتى أسمعوه إياه فى غناء ، لما قدم المدينة ، وأتهم قالوا للمجارية إذا صرت إلى القافية فرتلى ، فلما قالت « الغراب الأسود و « باليدى » علم قانتيه ، ويقال إنه غير البيت إلى :

وبذلك تنعاب الغراب الأسود (٨٩)

أقول لعل هذه القصة تكشف لنا أن النابغة كان ينشد شعره بما يقتضيه نظام الشعر ، ولذلك لم ينتبه إلى ما فيه من مخالفت بين الضم والكسر حتى رثلت الجارية ومطلت الصوت ، والجارية ليست شاعرة ، ومن هنا نطقنا بما أوحى إلينا من طلبوا منها الغناء ، فنطقنا وفق الإعراب . ولم يؤثر أن النابغة غير البيت الثاني « عم يكاد من اللطافة يعقد » .

وفي بيت الفرزدق المشهور :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلف

الذي يقول عنه أبو عمرو بن العلاء « لا أعرف له وجهاً » وكان يونس لا يعرف له وجهاً » ويروى أنه قال ليونس : لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه . قال : لا ، كان ينشدها على الرفع ، وأنشدتها رؤية بن المعجاج على الرفع (٩٠) « فيونس يؤكد أن الشاعر أنشدها هكذا ، وأن راويه من الشعراء أيضاً ينشدها هكذا ، وعن هذا البيت يقول صاحب الشعر والشعراء « إنه رفع آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الإعراب في طلب اللمة ، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء يرضى ، ومنذ يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه (٩١) » ويبدو أن الفرزدق — وقد عاصر المد النحوى وهو ببسط سلطانه — كان متمرداً على هذه القلة التي تتشكل بقوة وتتدخل في عمل الشعراء الذي يتعلق بموهبتهم ولذلك قال قولته الشهيرة « على أن أقول وعليكم أن تحتجوا » وقد روى ثعلب : « وأنشد للفرزدق :

يا أيها المشتكى عكلاً وما جرمت على القبائل من قتل وإيأس
إنا كذلك إذ كانت همرجسة نسي ونقتل حتى يسلم الناس

قال : قلت له : لم قلت « من قتل وإيأس » (أى يرفع إيأس وهي معطوفة على قتل المجرورة) فقال : ويحك ! فكيف أصنع وقد قلت « حتى يسلم الناس » (أى يرفع الناس) . قال : قلت : فمى رفعته ؟ قال : بما يسوؤك وينوؤك « (٩٢) فهذان البيتان يمكن أن يكون فيهما إقواء ، وهو جائز ، وإن كان معيباً ، غير أن الشاعر لا يرضى أن يستخدم ما رخص فيه له ، ويحرص على تناسق أواخر أبياته ولا يعنيه أن يكون رفعه أو نصبه بل يعنيه تناسق الشعر وتساوق القوافي .

هذه القصة وأمثالها — إذا صدقت وهي عندي صادقة — تؤكد لنا أن الشعراء

— أو بعضهم على الأقل — كان مهمهم الأول هو المحافظة على حكم الشعر ، ولم يكونوا يأبهون بما يسميه العروضيون قيا يعد إقواء .

وقد كان بعض النحويين يؤمنون بما أحاول تأكيدده وهو أن الشعراء كانوا ينطقون وفق نظام القافية « فقد صرح ابن هشام بأن من جملة المواضع التي يقدر فيها الإعراب ما اشتغل آخروه بحركة القافية ، ومقتضاه أن كلمة الروى تحرك بحركة القافية ، وتقدر فيها الحركة التي هي مقتضى العامل للتعذر لاشتغال المحل بحركة القافية » (٩٣) وهذا واضح الدلالة في حسم القضية ، وهي وسيلة نحوية كبرى تحتوى كل هذه الظواهر المختلفة ، ولا تتعارض مع منهج النحويين العرب ، ولو أن النحويين جميعا فعلوا ذلك لخلت مشكلات كثيرة وزعت جهودهم واقتضت كثيرا من العنت والعناء في التاويل . لقد كان لدى النحويين إحساس واضح بضرورة الفصل بين الشعر والنثر ، ولكنهم كانوا من جانب آخر يعتقدون بتوحد القواعد اللغوية ، وهذا هو الذى جلب كل هذه المشكلات .

لقد استغل كل من الأستاذ إبراهيم مصطفى والدكتور إبراهيم أنيس ما سماه النحويون والعروضيون إقواء لإثبات قصيدته التي تبناها ودافع عنها . أما الأستاذ إبراهيم مصطفى فإنه كان يرى أن الضمة علم الإنسان ، وأن الكسرة علم الإضافة وأن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، وليست علما على إعراب ، ومن هنا احتفل بالشواهد الشعرية التي تعينه على دعواه وذكر طائفة منها ، وقال « هذه أمثلهم هنا . فقد رأيت أن العرب تفرص على الضمة والكسرة ، تلزمهما وتبهر من أجلهما تماثل القافية وما فيه من انسجام ، وإذا بدأ الشاعر قصيدته بالفتحة وبني عليها قافيته ، ثم جاء داعي الضمة أو الكسرة استجاب له ولم يبال القافية ، والأعشى بنى على الفتحة قصيدته التي مطلعها :

رحلت حمية غدوة أجماها . غصبي عليك فما تقول بدالها
ثم قال :

هذا النهار بدا لها من همها ما بالها بالليل زال زوالها

أما أن تكون القافية رفعا أو جرا ثم يدعو إلى النصب داع فإن الشاعر لا يستجيب له ، بل يعضي في قافيته ، ملتزما ما ينبغي لها من تماثل وانسجام « (٩٤) ولذلك أهم اهتماما كبيرا بما أثير حول بيت الفرزدق الشهير « وعش زمان ... » لأن داعي النصب

عرض للشاعر فلم يستجيب له وعُدل عنه إلى الرفع في « أو مجلف » وقال عن النحويين الذين احتالوا لتوجيه هذا البيت « إنهم قدروا النصب إعراباً ورأوا الشاعر قد انصرف عنه إلى الرفع » ويقول « وأنت تعلم حرص العرب على الإعراب ، ودقة حسبهم به وتأديبهم عليه . وتعلم طبيعة الشعر العربي وما فيه من قافية ، وما للقافية من أحكام وأن التائل والانسجام من أجل صفاته وأدق خصائصه ، فلما تعارضت حركة الإعراب وحركة القافية استجاب العربي لما هو أولى أن يمثل معناه ويصور مراده ، ولما هو ألصق بطبعه وأدخل في عريته وهو الإعراب » (٩٥) .

ولا يستطيع منتصف أن ينكر على الأستاذ إبراهيم مصطفى حماسته لدعواه ، وذكاه في عرض قضيته ، والتدليل عليها ، ولكن القصة التي استدل بها على إثبات مراده قد رأينا أنها دليل على أن الشعراء ينطقون وفقاً لما يتطابق مع القوافي لا ما يقتضيه الإعراب . وإذا كانت الفتحة ليست إعراباً ولا دليلاً عليه بل الضمة والكسرة فقط عندهما علما الإعراب ، فلا بد أن يكون العدول إلى « الضمة » ، لمعنى مطلوب وقصد مراد ، ولا يكون العدول إليها خالياً من دلالة الإعراب بل لمجرد توافق القوافي ، والفرزدق عندما عدل عن النصب إلى الرفع لم يكن له ما يسوغه إلا تماثل القوافي فحسب ، وهذا البيت الذي يرى فيه الأستاذ إبراهيم مصطفى دليلاً له ، قد يتحول إلى أن يكون دليلاً ضد دعواه ، لأن الضمة التي عدل إليها الشاعر إعراب عنده وليست دالة على إعراب في البيت ، بل الدال على الإعراب هو النصب الذي تركه الشاعر من أجل القافية ، وإذا كان سيبيويه يجيز للشاعر أن يحذف حركة الإعراب عند الضرورة (٩٦) اعتقاداً على قرائن في الكلام وملابسات في السياق تعين على كشف المراد ، فلا يصح لنا أن نضيق ما وسعوا . وأخيراً نجد أن الأستاذ إبراهيم مصطفى قصر استدلاله بمسألة علم القافية على الشواهد المشهورة التي أوردها العروضيون للإقواء ، وقد أشرت إلى عدد كبير منها ، وهناك غيرها كثير (٩٧) ، اعتقاداً منه أن هذه فحسب هي الظاهرة التي يتعارض فيها نظام القافية مع نظام الإعراب ، ولكن ما أورده في هذا البحث كله مما لم يعده النحويون إقواء يعد داخلاً في هذه القضية ، ولكن النحاة سئروا عليه بتفسيرهم النحوي له .

وأما الدكتور إبراهيم أنيس فإنه أراد أن يدل على صحة رأيه الذي يراه في الإعراب ، وهو أن الإعراب قصة اختلقها النحويون وألبسوها اللغة قسراً أو ألزموا به الناس جميعاً شعراء وغير شعراء ، ولذلك يرى في ظاهرة الإقواء دليلاً على دعواه ، ويؤكد أن الشعراء كانوا ينطقون وفقاً لنظام القافية وفي هذا ما يؤكد ، من وجهة نظره ،

أن الإعراب لا داعي له وذلك عاب على النحويين أنهم يغطون الشعراء ويعجب لهم كيف أمكن أن ينسبوا الخطأ لبعض الفحول من شعراء الجاهلية كالنابغة وبشر ابن أبي خازم وحسان بن ثابت ثم يقول « وهكذا نراهم لم يتورعوا عن نسبة الخطأ الإعرابي لفحول الشعراء الجاهليين، ثم دان لهم الكتاب والشعراء في العصور الإسلامية ورعوا في إنتاجهم أصول النحاة يلتزمونها ولا يعيدون عنها حذر نقدهم وتشنيعهم لأنهم كانوا نقاد تلك العصور والساخرين على ما أسسوا من نظام إعرابي استمسك به الناس وعدوه الفصاحة كل الفصاحة » (٩٨) .

ولا أريد أن أناقش رأى الدكتور إبراهيم أنيس في الإعراب ، لأنى ناقشته في موضع آخر (٩٩) كما ناقشته آخرون قبلى . ولأنى لأنكر معه أن يخطأ الشعراء أصحاب اللغة ، ولكنى لا أستدل معه على أن هذه الظاهرة تؤدي إلى الاعتقاد بأن الإعراب كان أمراً مصنوعاً ثم مقروصاً على الناس جميعاً بسلاح الخوف والرهبة ، لأن هذه الشواهد إذا قيست بما اطرد فيه الإعراب كانت هي الشذوذ الذى يؤكد القاعدة لأن الكثير من الشعراء لم يكونوا يقيون ، وكل ما ورد في شعر النابغة فهو بيتان في قصيدة واحدة من شعره ، وكل ما ورد من الإقواء في شعر امرئ القيس فهو مرتان في قصيدتين ومرة ثالثة في مقطوعة وضعها المحقق في المنحول عليه على أنى أرى أن إحدى هذه المرات الثلاث يمكن أن تنشذ قصيدتها بتقييد القافية وعدم إطلاقها وهي القصيدة التى مطلعها :

ألا إن قوماً كنتم أمس دونهم هم منعوا جاريتكم آل غدران

فبدلاً من كسر التون في القافية يمكن أن تسكن ، وهذا تكون هذه صورة رابعة لبحر الطويل ، ولعل العروضيين هم الذين أطلقوا روى هذه القصيدة حتى تصيح منتزعة إلى صورة الضرب الصحيح ، ولأن صورة « مفاعيل » بسكون اللام لم ترد في نظام الخليل ، وهي ما يمكن أن تكون هذه القصيدة ممثلة له ، ولعل هناك قصائد أخرى فعل بها العروضيون ذلك .

لأنى أؤكد مع الدكتور إبراهيم أنيس أن الشعراء كانوا يتلقون وفقاً لنظام القافية ، ولكن هذا التلقى بهذه الطريقة لم يكن استهانة بالإعراب ولم يكن دليلاً على فقدان أهميته ، بل قد يكون دليلاً على عكس ما أراد لأنه برغم كثرته التى حدثنا عنها الأخفش قليل جداً بالقياص إلى المطرد من الشعر .

لكن ، هل يمكن أن يعد الإقواء من اللحن ؟ إن بعض الباحثين يعدونه كذلك . يقول الدكتور رمضان عبد التواب « ويمكننا أن نجد من اللحن كذلك ما يسمى لدى العروضيين بالإقواء . والإقواء في رأى اللغويين المحدثين ليس في الحقيقة من الخطأ الموسيقي كما يريد أصحاب العروض أن يحملونا على هذا الفهم ، بل هو في الواقع خطأ نحوي » (١٠٠) ويؤكد هذا مرة أخرى قائلا « إن ما يسمى بالإقواء في الشعر ليس إلا خطأ في قواعد النحو يقع فيه الشاعر لكي يحتفظ بموسيقى القافية في شعره ، وإن كان بعض النقاد التقدماء يرون أن الشاعر كان يخالف موسيقى القافية لكي يصحح النحو » (١٠١) ورأى الدكتور رمضان عبد التواب مبنى على وجهة نظره أن اللغة العربية المشتركة ليست لغة سليقة لكل العرب ومن هنا وقع اللحن في كلامهم ، وهذا الرأى صحيح تماما فيما يتعلق باللغة المشتركة بعد الإسلام ، أما في العصر الجاهل ففعل مسألة اللحن لم تكن بتلك الصورة التي ظهرت عليها بعد الإسلام ، ثم إن الاحتجاج على هذه الظاهرة يأتي معظمه من الشعر ، والشعر لا تثبت به مثل موافقة ولا مخالفة كما يقول ابن جني . والدكتور رمضان من الداعين إلى فصل الشعر عن النثر حيث يقول « إن الشعر بما فيه من قيود الوزن والقافية قد تمتنع فيه أشياء تجوز في النثر ، كما قد تؤدي ضرورة الوزن في بعض الأحيان إلى ابتداء نوع من الأسلوب الذي لم يألفه النثر ، بل ربما قادت تلك الضرورة إلى توليد الصيغ والألفاظ في أحيان أخرى » (١٠٢) وهذا كلام صحيح كل الصحة ، ولا يستطيع باحث متصف أن يخالف معه في تفصيلاته ، ولذلك أرى أن مسألة الإقواء في الشعر يمكن ألا يستدل بها في هذا الغرض . وهناك مسألة أخرى وهي أن مخالقات الإقواء ليست مما تختلف فيه اللهجات العربية حتى لا تكون سليقة للشاعر ، فالتأفة عندما يقول مثلا :

وبذلك خبرنا الغراب الأسود

بجرء الأسود « من أجل القافية ليس لاحقا بسبب استخدامه اللغة المشتركة لأن مطابقة التعت للمتعت في لهجته الخاصة وفي لغته المشتركة غير مختلفة ، ونستطيع أن نستخرج من ديوانه مئات التعت المطابقة في الإعراب للمتعت في القافية وغيرها ، ويمكن أن يعد لاحقا إذا حاول في اللغة المشتركة شيئا ليس من لهجته الخاصة ، أو لو كان هذا المثال هو الوحيد لهذه الحالة . على أنه ، في كل حال ، ليس من حق اللغويين أن يخطئوا صاحب اللغة المدروسة إذا كان هذا الأخير ممثلا لها ، بل عليهم فحسب أن يصفوا ما يقول وصفا لغويا دقيقا وأن يصفوه تصنيفا دقيقا كذلك .

لقد نقل لنا الدكتور رمضان عبد التواب عبارة أستاذة « شيبثا لر » المهمة التي

تقرر « أنه من أهم الواجبات فصل الشعر عن النثر عند التحدث عن بناء الجملة ووضع قواعد لنظامها لأنه ما دامت أية ظاهرة نحوية معينة لا تعرف إلا في الشعر فإنها لا تصلح ظاهرة عامة تنطبق على النثر كذلك ، غير أن هناك صعوبة معينة وهي أن بعض التعبيرات الشعرية قد انتقلت إلى النثر كذلك ولا يمكن الفصل الحاد بين الشعر والنثر في ذلك » (١٠٣)

وإننا حتى الآن لم نقم بهذه المهمة ، ولم نحاول هذه المحاولة ، وعندما ننجح في هذا الفصل بين هذين المستويين يمكننا إذن أن نفسر الظواهر اللغوية الواردة في الشعر في ضوء الشعر نفسه بناء على أن قواعد أى مستوى لغوى لا تفرض عليه من خارجه بل تتبع منه وحده ، وليست المحاولات والبحوث القليلة التى قدمت في هذا المجال إلا طرقاً على أبواب هذه القضية الملحة .

هوامش البحث :

- (١) حيات في الشعر : ٢٣ (دار اقرأ) .
- (٢) انظر René wellek, the main trends of twentieth Century criticism', concepts of criticism, ed. stephen G. nichols. jr. (New Haven, 1963), P, 351.
- (٣) انظر مقال Brian Lee The new criticism and the language of poetry P. 29. Essays on style and language ed, by Roger Fowler (London 1970)
- (٤) النحو والشعر ٣٦ (فصول ع اثالث إبريل ١٩٨١ م) .
- (٥) قصص مع الشعر : ٥١ .
- (٦) Paul roberts, modern grammar. P. 8 (new york 1968)
- (٧) انظر مناقشة رأيي في كتاب « الضرورة الشعرية في النحو العربي » ١٥٧ إلى ١٦٣ (مكتبة دار العلوم ١٩٧٩) .
- (٨) الموشح لمرزبان : ٣ والخصائص لابن جني ٣٢٥/١ .
- (٩) الشعر والشعراء لابن قتيبة : ٧٨ والموشح : ٣ والخصائص ٣٢٥/١ ودلائل الإعجاز ٥١٢ .
- (١٠) البيان والبيان للجاحظ ١٠/٢ والشعر والشعراء : ٧٨ والموشح ٣ والأغاني ٣٤٤/١٢ والخصائص ٣٢٦/١ .
- (١١) الخصائص ٣٢٦/١ .
- (١٢) انظر : ما هو الشعر نزار قباني ٤٢ ، ٩٥ .
- (١٣) والذائع الثاني هو الهاككة . انظر كتاب أرسطو في الشعر ٣٦ ، ٣٨ ترجمة د. شكري عياد وانظر ترجمة د. عبد الرحمن بدوي ص ١٢ .
- (١٤) فن الشعر من كتاب الشفاء لابن سينا ١٦١ (مع كتاب فن الشعر لأرسطوطاليس - ترجمة عبد الرحمن بدوي) .
- (١٥) اللسان (نقد) .
- (١٦) الأغاني ٢/٢٩٩ (دار الكتب المصرية) .
- (١٧) الكتاب ٢/٢٩٩ (طبعة بولاق) .
- (١٨) شرح السيرافي لكتاب سيبويه ٢/٢٠٢ (مخطوط بدار الكتب المصرية) .
- (١٩) الكتاب ٢/٢٩٨ ، ٢٩٩ (طبعة بولاق) .

(٢٠) ديوانه : ١٣ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) وفي قصيدة البيت فعلا أمر وسيمة أفعال مضارعة حركت جميعها بالكسر .

(٢١) ديوانه : ٢٩ (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق) وفي القصيدة عدا هذا البيت بيت آخر يشتمل بقول أمر مبنى على السكون وحرك بالكسر وأربعة عشر فعلا مضارعا مجزوما وحرك بالكسر لروى .

(٢٢) الصحاح : ٣٨٠ (تحقيق السيد أحمد صقر) .

(٢٣) سنج اللفاء وسراج الأدياء : ٢٦٣ .

(٢٤) العيون الفائزة على غيايا الرأفة للدماسيني ٢٤٠ (تحقيق الحسنى عبد الله) ، وأما ما يرويه العروضيون في عيوب القافية ويسمونه « الإكفاء » ، وهو اختلاف الروى مع قرب في المخرج ، أو « الإجازة » وهي الاختلاف مع البعد في المخرج فلا يحد به لأنه لم يقع في شعر النحول ، ولأن معظمه متكلف مجهول القائل ما يدل على أنه مصنوع . انظر : السابق ٢٤٥ ، ٢٤٦ والكافي في العروض والقوافي لتبريزي ١٦١ والموشح ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

(٢٥) جوامع علم الموسيقى لابن سينا ، ١٢٢ ، ١٢٣ (تحقيق زكريا يوسف ١٩٥٦م)

(٢٦) شرح شافية ابن الجايب للرغزى ٢/٣١٦ .

(٢٧) نقد الشعر ، للقدامة بن جعفر : ٥١ ، (تحقيق كمال مصطفى - مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٩ م) ط ٣ .

(٢٨) الخصائص : ٨٤/١ .

(٢٩) حيل في الشعر لصالح عبد الصبور : ٣٩ .

(٣٠) الموشح : ٥٤٧ .

(٣١) مقدمة لشعر العربي : ٩٤ ، (دار العودة - بيروت) .

(٣٢) انظر مشكلة الفن للدكتور زكريا إبراهيم وخاصة الفصل السادس « مشكلة الإبداع الفني » ١٤٤-١٨٥ . (مكتبة مصر ١٩٧٩) .

(٣٣) يؤثر الشعر نتيجة لالتزامه بتوالي المقاطع الصوتية فيه بطريقة خاصة بعض الصيغ على بعضها الآخر ، وقد يترتب على ذلك تغير صيغ بعض الكلمات لتتلاءم مع الوزن ، وقد يكون سبب تمدد بعض الصيغ راجعا إلى استعمال الشعر . انظر كتاب « الضرورة الشعرية في النحو العربي » ٢١٩ . وما بعدها (مكتبة دار العلوم ١٩٧٩ م) وانظر كذلك « فصول في فقه العربية » للدكتور رمضان عبد التواب . ١٥٥ وما بعدها (مكتبة الخانجي ١٩٨٠) و « القافية والأصوات المقوية » للدكتور عوفى عبد الرؤوف : ١١٧ وما بعدها (الخانجي ١٩٧٧ م) .

(٣٤) الموشح : ٢ .

(٣٥) نص عبارة ابن جني بعد أن روى البيت هكذا :

فأبت إلى فهم وما كدت ألبا وكم مثلها فارقتا وهي تصفر

« هكذا صحت رواية هذا البيت ، وكذلك هو في شعره : فأما رواية من لا يضبطه : وما كنت آتيا ، ولم أكن آتيا فليجده عن ضبطه ، ويؤكد ما روينا نحن مع وجوده في الديوان أن المثنى عليه ، ألا ترى أن معناه : فأيت وما كدت أؤوب . فأما (كنت) فلا وجه لها في هذا الموضع (الخصائص ٣٩١/١) .

(٣٦) شرح ديوان الحفاسة للرزوقي ٨٣ ، ٨٤ .

(٣٧) أوضح المسالك لابن هشام ٣٩/١ .

(٣٨) المفصليات ١٦٠ وانظر شرح المفصليات للبريزي ٦٠٠ حيث يقول « أجرى جميع السلامة بحرى الجمع المكسر فجعل الإعراب في آخره للضرورة » .

(٣٩) الموشح ١٧ وانظر ديوان جرير ٤٢٩ (تحقيق د. نعمان محمد أمين طه) .

(٤٠) الأصمعيات ١٩ والموشح ١٧ ، ١٨ وشرح التصريح ٧٧/١ وفيه « الرواية بكسر النون على أنها كسرة إعراب وبه قال الأخفش الأصغر على بن سليمان ولم يفرق بين المقود وغيرها وجعلها بمنزلة الجمع المكسر وجعل إعرابه في آخره كما يفعل في فتيان » .

(٤١) الموشح ٢١ .

(٤٢) الأصمعيات ١٠٩ .

(٤٣) ديوان امرئ القيس : ٢٥ .

(٤٤) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٠٣-٦٠٧ (الطبعة الرابعة ١٩٦١) وانظر الخصائص ٢٢١/٣ .

(٤٥) سيبويه ٤٣٧/١ (طبعة هارون) .

(٤٦) ديوانه : ١٧٩ .

(٤٧) المثنى ٣٥/١ وشرح شواهد المثنى للسيوطي ١٢٢ .

(٤٨) سيبويه ١٤٢/٢ .

(٤٩) انظر في ذلك ابن سلام ٦٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١ وشرح الأشموني ٢٦٩/١ ، ٢٧٠ وشرح شواهد المثنى ١٢٢ . والمثنى ٣٥/١ .

(٥٠) سيبويه ٣٤/١ وانظر المناقشة التي أثارها الشنترى في تحصيل عين الذهب أسفل الكتاب .

(٥١) النوادر ١٥٣ وغزاة الأدب ٣٨٨/١ (طبعة هارون) .

(٥٢) انظر هذه التفسيرات في سيبويه ٣٣٧/٢ ، ٣٣٢ والغزاة ٣٩١/١ ، ٣٩٢ .

(٥٣) الأشموني ٢٤١/١ .

(٥٤) سيبويه ١٥٣/٢ والأشموني ٢٤٠/١ .

(٥٥) الأشموني ٢٤٠/١ .

(٥٦) سيبويه ٤٨/١ .

- (٥٧) انظر سيبويه ٥١٢/٣ ، ٥١٣ .
 (٥٨) انظر سيبويه ٥١٥/٣ .
 (٥٩) السابق ٥١٦/٣ .
 (٦٠) انظر سيبويه ١٧٩/٤ ، ١٨٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٩ ، ٧١ .
 (٦١) ديوان طرفة بن العبد ١٩٤ (تحقيق درية الخطيب ولفي صفال) .
 (٦٢) سيبويه ٣٩/٣ ، ٤٠ .
 (٦٣) النوادر لأبي زيد : ٢٠٨ .
 (٦٤) السابق ٢٠٩ ، ٢١٠ .
 (٦٥) السابق ٢١٠ .
 (٦٦) سيبويه ٣٠٧/١ (هارون) .
 (٦٧) الأشعري ٢٨٣/٣ .
 (٦٨) سيبويه ١٦٧/٣ والمقتضب للبند ٨/٣ .
 (٦٩) سيبويه ٦١/٣ ، ٦٢ وقارن بما في المقتضب ٥٥/٢ ، ٥٦ .
 (٧٠) سيبويه ٦٧/٣ وانظر الأشعري ١٨/٤ .
 (٧١) سيبويه ٧٠/٣ ، ٧١ وانظر الأشعري ١٨/٤ .
 (٧٢) سيبويه ٣٧/٣ .
 (٧٣) شرح المفصل ٣٨/٧ .
 (٧٤) سيبويه ٧٨/٣ ، ٧٩ .
 (٧٥) سيبويه ٢٨٤/١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ وقارن بآين يعيش ١٢٥/١ ، ١٢٦ .
 (٧٦) شرح السيراني لكتاب سيبويه ٢٥٤/١ وسيبويه ٢٨٨/١ .
 (٧٧) انظر المقتضب ٢٨٥/٣ وشرح المفصل ١٢٦/١ ، والخصائص لابن جني ٢٤٩/٢ ، والنوادر لأبي زيد ٢٠٤ .
 (٧٨) معاني القرآن ١١/٣ ، وانظر شرح السيراني ٢٥٣/١ .
 (٧٩) ديوان الأخطل ١٧٨ مع تغيير في الرواية بالديوان ، وشرح السيراني ٢٤٤/١ .
 (٨٠) شرح السيراني ٢٤٤/١ .
 (٨١) انظر هذه الشواهد في سيبويه ٨٩/٢ ، ٩٠ وشرح شواهد المفاتيح ٣٠٥ والأشعري ٦٠/٣ وشرح شواهد الشافية ٤٨٨ .
 (٨٢) ديوانه صفحة ١٧٨ ، ١٧٩ .
 (٨٣) الخصائص ٢٤٠/١ .
 (٨٤) طبقات فحول الشعراء ٦٧/١ ، ٦٨ .
 (٨٥) طبقات فحول الشعراء ٧١/١ .
 (٨٦) القديان : ١١٥ ، ١١٦ .

- (٨٧) الديوان ٨٣ ، ٨٤ .
(٨٨) الموشح : ١٢ .
(٨٩) انظر القصة في الموشح ٤٦ .
(٩٠) الموشح : ١٦٠ .
(٩١) الثمر والشمراء ٨٩/١ .
(٩٢) مجالس ثعلب : ٥٠ .
(٩٣) حاشية المصنوع على متن الكافي ١٠١ .
(٩٤) إحياء النحر ٩٣ .
(٩٥) السابق ٩٥ ، ٩٦ .
(٩٦) انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٢٦ .
(٩٧) انظر نماذج لذلك غير ما ذكرت في المفضليات ١٣٧ ، ٢٧٥ ، ٣٣٧ والأصمعيات : ١٩ ، ٢٧ ، ١٠٩ ، ١٢٣ ، ٢١٨ وديوان أمراء القيس : ٣٤٤ .
(٩٨) من أسرار اللغة . ١٨٦ (ط. ثالثة ١٩٦٦ م) .
(٩٩) انظر كتاب : العلامة الإعرابية في الجملة ٢٦٤ وما بعدها (مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤) وانظر أيضا فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عيد الثواب ٣٦٩ و٣٩٥ .
(١٠٠) فصول في فقه العربية ٩١ . (الطبعة الثانية ١٩٨٣) .
(١٠١) السابق : ١٦٦ .
(١٠٢) السابق ١٥٧ .
(١٠٣) السابق : ١٥٧ .

مراجع البحث

- د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة (الطبعة الثالثة ١٩٦٦ مكتبة الإنجلو المصرية - القاهرة)
- إبراهيم مصطفى : إحياء النحو
- (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٩ القاهرة) .
- الأخطل ، غياث بن غوث التغلبي :
- ديوان الأخطل (نشره إيليا سليم الخاوي - دار الثقافة بيروت) :
- أدونيس : مقالة للشعر العربي
- (دار العودة - بيروت د.ت) .
- أرسطو : في الشعر
- (تحقيق د. شكري محمد عياد - دار الكاتب العربي القاهرة ١٩٦٧)
- فن الشعر
- (ترجمه عبد الرحمن بدوي - دار الثقافة بيروت ١٩٧٣ م) .
- الأزهري ، خالد بن عبد الله :
- شرح التصريح على التوضيح (دار إحياء الكتب العربية) .
- الأخفوي ، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد
- شرح الأخفوي لألفية ابن مالك
- (دار إحياء الكتب العربية - مطبوع مع حاشية الصبان) .
- الأصفهاني ، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد .
- الأغاني (طبعة دار الكتب المصرية) .
- الأصمعي ، عبد الملك بن قريب بن عبد الملك

— الأصمعيات (تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون
دار المعارف بمصر) .

ابن الأثير ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد

— الإنصاف في مسائل الخلاف .

(تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد) ط ٤ ، ١٩٦١ م .

البغدادى ، عبد القادر بن عمر ،

— خزائن الأدب (تحقيق عبد السلام هارون - المطبعة العامة للكتاب والخارجي)

— شرح شواهد الشافية (مطبعة مجازى بالقاهرة) .

التبريزى ، يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن موسى بن الخطيب

— الكافي في العروض والقوافي

(تحقيق الحسنى حسن عبد الله) .

— شرح المنقليات (تحقيق علي محمد البجاوي - دار نهضة مصر للطباعة والنشر)

ثعلب ، أحمد بن يحيى .

— مجالس ثعلب (تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر) .

جرير بن عطية الخطفي .

— ديوان جرير (تحقيق د. نعمان محمد أمين طه - دار المعارف بمصر) .

الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن .

— دلائل الإعجاز

(قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر - مكتبة الخانجي بالقاهرة) .

ابن جني ، أبو الفتح عثمان .

— الخصائص (تحقيق محمد علي النجار - دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م) .

- حازم القرطاجنى .
- مناجى اليلقاء وسراج الأدياء
(تحقيق محمد الحبيب بن خوجة - تونس ١٩٦٦ م) .
حسان بن ثابت .
- ديوان حسان بن ثابت
(تحقيق د. سيد حننى حسنين - الهيئة المصرية العامة للكتاب) .
الدعائى ، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر .
- العيون الغامرة على غبايا الرامزة .
(تحقيق الحسانى حسن عبد الله - القاهرة ١٩٧٣ م) .
الدعهورى ، السيد محمد .
- حاشية الدعهورى على متن الكافى .
الرضى ، رضى الدين الأسترابادى .
- شرح شافية ابن الحاجب
(تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيى الدين
عبد الحميد - مطبعة حجازى بالقاهرة) .
د. رمضان عبد التواب .
- قصول فى فقه العربية .
(مكتبة الخانجى ١٩٨٠ القاهرة)
روبرتس ، بول .
Baul Roberts,
Modern Grammar
(New York, 1968)
د. زكريا إبراهيم :
- مشكلة الفن .
(مكتبة مصر ١٩٧٩ ، القاهرة)

- أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري .
النوادر في اللغة (بيروت ١٨٩٤ م) .
ابن سلام ، محمد بن سلام الجمحي .
— طبقات فحول الشعراء
(تحقيق محمود محمد شاكر — دار المعارف بمصر ١٩٥٢ م) .
سيبويه ، أبو بشر عمرو بن قنبر
— الكتاب (طبعة بولاق)
— الكتاب (طبعة عبد السلام هارون)
السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان
— شرح الكتاب (مخطوط بدار الكتب ١٣٧ نحو)
ابن سينا ، أبو علي الحسين بن عبد الله :
— جوامع علم الموسيقى (تحقيق زكريا يوسف ١٩٥٦ م)
— فن الشعر من كتاب الشفاء
(تحقيق عبد الرحمن بدوي — مع كتاب فن الشعر)
السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر .
— شرح شواهد المغني
(نشره أحمد ظافر كوجان) .
الشتتري ، يوسف بن سليمان بن عيسى
— تحصيل عين الذهب ومعدن جواهر الأدب
(مطبوع بأسفل صفحات كتاب سيبويه طبعة بولاق)
صلاح عبد الصبور .
حياتي في الشعر (دار اقرأ . بيروت ١٩٨١)

الضي ، المفضل بن محمد

المقتضيات (تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون
مطبعة دار المعارف ١٣٦١ هـ) .

طرفة بن العبد .

— ديوان طرفة شرح الأعمى الشنتمري

(تحقيق درية الخطيب ، لطفى الصقال — مطبوعات مجمع اللغة العربية
بدمشق ١٩٧٥ م) .

د. عوفى عبد الرؤوف .

— القافية والأصوات اللغوية

(مكتبة الخانجي مصر ١٩٧٧ م)

ابن فارس ، أبو الحسين أحمد .

— الصحاحي (تحقيق السيد أحمد صقر مطبعة عيسى البابي الحلبي)

القراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد

— معاني القرآن (تحقيق محمد علي النجار — طبعة دار الكتب المصرية)

ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم .

— الشعر والشعراء

(تحقيق أحمد محمد شاكر — دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٤ هـ)

قدامة بن جعفر .

— نقد الشعر (تحقيق كمال مصطفى — مكتبة الخانجي ١٩٧٩ الطبعة الثالثة)

قيس بن الملوح ، مجنون ليلى .

— ديوان مجنون ليلى (تحقيق عبد الستار فراج — مكتبة مصر)

لي ، برين ، Brian Lee* The New Criticism and The Language of Poetry.
ضمن كتاب : Essays on style and language
ed, by Roger Fowler (London 1970)

المجرد ، أبو العباس محمد بن يزيد .
— المختضب (تحقيق الشيخ عبد الحافظ عفيفة القاهرة ١٣٩٩ هـ — المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية)

أمرؤ القيس
— ديوان امرؤ القيس
(تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الثالثة — دار المعارف بمصر
١٩٦٩ م) .

المرزباني ، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى .
— الموشح مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر .
(تحقيق علي محمد البجاوي — دار نهضة مصر ١٩٦٥ م) .
المرزوقي ، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن .
— شرح ديوان الحماسة :
(نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة
والنشر ١٩٥٣ م القاهرة) .

ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري
— لسان العرب
تزار قباني .

— قصبي مع الشعر (مطبوعات تزار قباني — بيروت)
— ما هو الشعر (مطبوعات تزار قباني — بيروت)

د. مصطفى ناصف .

النحو والشعر قراءة في كتاب دلائل الإعجاز .

(فصول ، العدد الثالث - أبريل ١٩٨١ م) .

د. محمد حماسة عبد اللطيف .

— الضرورة الشعرية في النحو العربي (مكتبة دار العلوم ١٩٧٩ م) .

— العلامة الإعرابية في الجملة (مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤ م)

— في بناء الجملة العربية (دار القلم - الكويت ١٩٨٢ م)

— النحو والتلاوة (القاهرة ١٩٨٣ م)

ابن هشام ، أبو عبد الله جمال الدين .

— أوضح المسالك (نشر تحت اسم منار السالك إلى أوضح المسالك -

محمد عبد العزيز النجار - مطبعة الفجالة الجديدة)

— معنى اللبيب عن كتب الأعراب (دار إحياء الكتب العربية)

ويلك ، رينيه . René Wellk,

« The Main Trends of Twentieth Century Criticism »

Concepts of Criticism, ed, Stephen G. Nichols, Jr. (New Haven, 1963).

ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن عل .

— شرح المفصل (إدارة الطباعة المنيرية)

الأصوات وأثرها في المعجم العربي

د . رفعت الفرنواني *

قد لا تبدو المشكلة التي سيشرحها هذا البحث في نظر البعض مشكلة : وقد تبدو كما تصنفها الفكرة الشائعة والسائدة ميزة للغة العربية ، لذا أستطيع القارئ الكريم علماً أن ينتظر حتى ينتهي من قراءة كل المبررات . .

والمشكلة تتمثل في غزارة المادة التي يقدمها المعجم العربي لقارئه ، ولا ينبغي أن يتبادر إلى الذهن أن الغزارة عيب إذا كانت تمثل ثراء لغوياً حقيقياً فهي في هذه الحالة تمثل وضعاً لغوياً ممتازاً .

لكننا نقصد نوعاً آخر من الغزارة ، لا ينهض على واقع لغوي عاشته اللغة حقيقة وإنما ينهض على نظرة غير منهجية للغة على أنها أمشاج من هنا ومن هناك ، وتخليطات بين لهجات شتى ، أدت إلى جمع هذا الكم الهائل من الكلمات وحشوه حشواً بين دفتي المعجم العربي ، فكانت النتيجة ذلك الثراء الزائف في الثروة اللفظية أو ما يمكن أن نطلق عليه عليه ذلك التضخم غير الصحي لهذه الثروة .

ولهذا التضخم أسباب كثيرة يدخل بعضها في باب الترادف الذي لا يتدرج في موضوع البحث وذلك بغض النظر عن موقف اللغويين من هذا الباب (١) .

أما السبب الذي يلعب دوراً حاسماً فهو الاستعمالات الصوتية المختلفة باختلاف اللهجات العربية القديمة لتقنيات العربية ، وقد ساعد النظام الكتابي للغة العربية الذي سجلت به المادة اللغوية على زيادة هذا الوضع تعقيداً ، فهي تحتوي على ثمانية وعشرين رمزاً فقط في الوقت الذي تحتوي فيه على ثمانية وعشرين وحدة صوتية رئيسية ، تصل إلى اثنين وأربعين صوتاً في اللهجات القديمة المختلفة .

جاء في الكتاب :

أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً هي : الهَمْزة والألف والهاء والعين والحاء

(١) مدرس علم اللغة بكلية الآداب - جامعة المنيا .

والعين والنعاء والكفاف والقفاف والقصاد والججم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والذال والشاء والصاد والراءى والسين والطاء والذال والشاء والفاء والباء والميم والواو .

ثم ذكر أن هذه الحروف التسعة والعشرين تكون خمسة وثلاثين بحروف هي فروع وأصلها من التسعة والعشرين وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار وهي :

التون الحليفة ، والمهزمة التي بين يمين والألف التي شمال إمالة شديدة والشين التي كالجم والصاد التي تكون كالزاي وألف التفتحيم يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم الصلاة والزكاة والحياة .

وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر وهي : —

الكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين والضاد الضعيفة والضاد التي كالشين والفاء التي كالطاء والطاء التي كالطاء والباء التي كالفاء .

نحن إذن أمام شين تمثل الصورة الشائعة وأمام شين كالجيم يمكن قبولها كما أننا أمام صائد تمثل الصورة الشائعة وأمام صائد كالتراي تمثل صورة صوتية يمكن قبولها ، وأمام صائد كالسين تمثل صورة غير مستحسنة .

وكذلك نجد أنفسنا أمام كفاف تمثل الصورة الشائعة وأمام كفاف بين الجيم والكاف تمثل صورة غير مستحسنة .

وكذلك نجد أنفسنا أمام جيم تمثل الصورة الشائعة وأمام جيم أخرى كالكاف وأمام جيم ثالثة كالشين مثلان صورتين غير مستحسنتين هذا القانون ثم نجد أمامنا طاء تمثل الصورة الشائعة عندهم وأمام طاء كالتاء .

وكذلك نجد فضاء تمثل الصورة الشائعة وفضاء أخرى كالتاء تمثل صورة غير مستحسنة. ثم نجد أيضاً باء تمثل الصورة الشائعة وباء أخرى كالفاء لا تمثل إلا صورة غير مستحسنة عند القدماء.

ويعني هذا كله أننا قد نجد بعض الكلمات المحتوية على صوت الميم مستعملة على وجهين أحدهما بالهمز والآخر بالشين ، ولقد عثرنا بالفعل أثناء تصفح المعجم على أمثلة كثيرة لكلمات تأتي في موضعين مختلفين في القاموس باختلاف النطق الميم للصوت الهمز ، فمره نجدها في مكان هذا الصوت ومرة أخرى نجدها في مكان الشين .

أمثلة :

الذئب : السير . دج دجيجاً : دب في السير .
المجدوء : المشددة الفرع : الريح الغبار والسحاب بلا ماء ، الرهشوش المنهال
من التراب .
الشاسيء : الجاسيء الغليظ .
الفرحجي في المشي شبه الفرشحة (يلاحظ لقلب المكاني)
الأجعب : البطين الضعيف العمل والمنجعب الميت ، أشعب : مات ، وهو طماع .
كما أنا قد نجد بعض الكلمات المحتوية على صوت الجيم مستعملة بوجهين أحدهما
بالجيم والآخر بالكاف .

أمثلة :

ريح سيهوج وسيهوك .
مر يرتج ويرتك .
أخذه سح في بطنه وسك : إذا لان بطنه
الكعبة : الجعبة الخ .
كذلك قد نجد بعض الكلمات المحتوية على صوت الصاد مسعمة بثلاثة وجوه ،
وموجودة في ثلاثة أماكن بالمعجم أحدها بالصاد والآخر بالزاي (حسب قراءتنا المعاصرة
هذه الحرف الكتاني وإن كان لنا في المسألة وجهة نظر) والثالث بالسين ، حسب قراءتنا
لذلك الحرف أيضاً ، أو قد نجدها في مكانين فقط بالمعجم :
الزير . الصير .
الزندوق ، الصندوق . الصندوق .
الزقر : الصقر .
قزد : قصد .
الزردق بالكسر : لغة في الصدق . . . الخ .

سبق - صبيح .

سويق . صويق .

أن الأمثلة السابقة التي قادتنا إليها فكرة سيوية عن عدد الأصوات العربية لا ينبغي أن تقصر نظرنا في البحث على تلك الأصوات التي ذكر لها سيوية أكثر من وجهة في الاستعمال ، فالمسألة أعنى من هذا وأشد تعقيداً يتضح هذا إذا وضعنا في اعتبارنا الحقائق التالية :

١ - اختلاف وصفنا للأصوات في جانب منها عن ذلك الوصف الذي قدمه القدماء

٢ - وضع العربية الصوتى كلغه مشتركة مقارناً بلهجاتها القديمة والحديثة على حد سواء .

٣ - وضع العربية الصوتى مقارناً بأحوالها الساميات .

إن هذه الاعتبارات الثلاثة لو وضعت في بؤرة الاهتمام في وقت واحد ستفسر لنا الكثير والكثير جداً من جوانب المشكلة المطروحة وسنحاول الفاء الضوء على كل واحد من الاعتبارات الثلاثة السابقة فيما يلي :

١ - بالنسبة للاختلاف بين القدماء وبيننا في وصف بعض الأصوات لن يكون المجال هنا مناسباً ولا كافياً لعرضه بالتفصيل وإنما بعيننا منه نتيجة لتجربتنا ستكون منطلقنا للنظر في المعجم .

وهذه النتيجة تحدد الأصوات الساكنة التالية موضعاً للخلاف وهي :

المهمزة والقاف والجيم والضاد والطاء .

ولا ينبغي أن يفهم أن وجهي النظر القديمة والحديثة تتطابقان تماماً بالنسبة لبقية أصوات العربية وإنما قصدنا إلى الأصوات المذكورة قصداً لأنها تمثل بوضوح ما يهدف إليه هذا البحث وهو النظر في الثروة اللغوية للعربية .

سنحاول العلاقة بين الصوتين الأخيرين : الضاد والطاء أولاً ثم سنعالج صوت القاف في علاقته بصوتى الجيم والمهمزة وغيرهما بشيء من البسط .

يصف سيوية صوت الطاء بأنه : حرف أسناني شديد مجهور مطبق (٢) . ويقصد القدماء بالحروف الأسنانية الأصوات التي تخرج باعتماد طرف اللسان على أصول الثنايا العليا (٣) :

ويقرر سيبويه أنه لولا الأطناب لصارت الطاء دالا . والدال عنده حرف أستاذي شديد مجهور .

ويكاد الخلاف بين سيبويه ومن تابعه من الأقدمين من جهة وبين المحدثين من جهة أخرى ينحصر في حكمة على الطاء بالجهر ، فهي كما ينطقها مجيدو قراء القرآن الكريم في مصر وكما ينطقها مجيدو اللغة العربية صوت مهموس يمثل النظير المفخّم للتاء وليس للدال كما يقرر سيبويه .

ويعني هذا أن الطاء التي تخيلها فقهاء اللغة القدماء ووصفوها لا تختلف عن الضاد كما تنطقها نحن ، أما ضادهم القديمة فتمثل صوتاً غريباً عنا لا نعرفه في الفصحى المعاصرة ونتيجة لهذا كله قلنا أن نتوقع تداخلاً واختلاطاً لمواقع كل من الطاء والضاد في بعض الكلمات المحتوية على أيهما ، حيث أن ضاد اليوم هي طاء الأمس ، وطاء اليوم لا وجود لها في القديم كما أن الضاد القديمة لا وجود لها في الفصحى المعاصرة .

ويشير ذلك إلى أن تغييراً قد حدث لقائمة القوانين في الفصحى ، فأصبحت تحتوي اليوم على ما لم تكن تحتوي قديماً .

وتؤكد الإشارات (٤) التي تركها اللغويون القدامى ذلك ، فسيبويه يتكلم عن أصوات غير مستحسنة ولا كثيرة في قراءة القرآن ولا في الشعر ممن ترتضى عربيته ومنها الطاء التي كالتاء ومعنى هذا أنه كانت هناك طاء مماثلة للتاء ، بحيث لا يبعد المرء عن الجادة إذا استنتج أن هذه الطاء المستحسنة عند القدماء هي الطاء التي تنطقها اليوم أو هي صوت قريب منها ، وأن طاءهم الحسنة قد حلت محل ضادهم التي أمحت وصارت (أي طاءهم الحسنة) تمثل الضاد المعاصرة .

ونتيجة لهذا فتحن لا تنفق مع برجستراسر في قوله بأن نطق الطاء العتيق قد اضمح تماماً (٥) فهذا النطق ما زال موجوداً في الفصحى المعاصرة وإن كان يمثل قوياً آخر هو قونيم الضاد .

لكننا حين انتقلنا بهذه النتيجة التي تبدو مقبولة علمياً وتاريخياً إلى دائرة المعجم العربي محاولين العثور على طاء سيبويه المستحسنة الشبيهة بالتاء وهي بعينها طاقونا المعاصرة ، وذلك بالبحث عن الكلمات المسجلة مرتين ، مرة بالطاء ومرة بالتاء أو الدال لم نوفق في العثور على كثير من هذا النوع من الكلمات (١١٩) وليس يعني هذا تشكيكاً في النتيجة السابقة ،

ولأننا وجدنا كلمات يشترك في كل زوج منها صوت الطاء وصوت التاء / t / / ٤ / فهي تأتي مرة بالطاء ومرة بالتاء مثل : —

ضبت ج ١ ص ١٧٥ و ضبط ج ٢ ص ٣٨٤ .

الزئيط جمعه رثاث : ورثاث الحمقاء أو ضعاف الناس ج ١ ص ١٧٣ .

الزطيط وجمعه رطاط : الأحقق والحقق ج ٢ ص ٣٧٤ .

الجت القطع ج ١ ص ١٧٩ النقط : القطع ج ٢ ص ٣٩٤ (عن العلاقة بين القاف والجم انظر صوت القاف) .

الحرث بالكسر : الثوب الخلق ج ١ ص ١٨٣ ولم يورد لنا فعل

هرط عرضه وفيه لمن ومزقه : في الكلام : سفسف ج ٢ ص ٤٠٧ .

الثث والإلثث والثلثة : الإلحاح والإقامة ودوام المطر ج ١ ص ١٧٩ .

لظ بالأمر يلط : لزمه ج ٢ ص ٢١٧ .

وعلى كل حال فنحن لا نستطيع تماماً إلى أن هذه الأمثلة يمكن أن تشكل أساساً صالحاً لبحث العلاقة بين الطاء والتاء وأنما قمنا بالبحث عن هذه العلاقة يدفعنا الافتراض القائل بوجود نظائر مفخم لطاء / ٤ / في السامية الأصلية وأن هذا الصوت ربما يكون قد تطور في العربية إلى الأنظير الانفجاري له وهو الطاء ، وهذا أمر طبيعي في تطور الأصوات ما بين الأسانية إلى نظائرها الانفجارية .

فلذا انتقلنا إلى الضاد ونعني بها ذلك الصوت الأسناني الانفجاري المجهور المفخم الذي قام بتمثيل فونيمي الطاء قديماً والضاد حديثاً ، وحاولنا أن نتعرف على شكلها القديم كما حدده سيويو ومن تلاه وجدنا أنها تمثل مشكلة كبيرة بالنسبة للباحث في تاريخ تطورها .

فوصف التغوين الأقدمين للضاد غير واضح ، يسم بغير قليل من الغموض والتعقيد بحيث يحار المرء في فهم ما يقصدون على وجه الدقة .

ويأدي* ذي بدء نقرر أن الضاد التي وصفها القدماء تمثل بالنسبة لنا صوتاً مجهولاً من الصعب تصويره وأنها تختلف اختلافاً جوهرياً عن الضاد المعاصرة .

فالضاد المعاصرة كما سبق القول : صوت أسناني انفجاري مجهور مفخم (d) ولا يوجد لها نظير في اللغات السامية المعروفة وذلك باستثناء اللغة الأثيوبية القديمة ، وترجع

هذه الضاد إلى في العربية والأثيوبية القديمة إلى الصوت السامي القديم المماثل للطاء في القصص المعاصرة / d / ، ولقد تطور هذا الصوت / d / في اللغات السامية فأخذ أشكالا مختلفة ، فلقد تحول إلى صاد / S / في كل من الأكادية والعبرية ، كما تحول إلى عين / C / أو قاف / q / في الآرامية كما احتفظ بصورته ما بين الأستانية / d / في العربية الجنوبية القديمة (٦) .

أم الضاد القديمة فلا تتفق مع الضاد الحديثة إلا في أن كليهما صوت مقخم فلها مخرج آخر وهي رخوة (احتكاكية) وهي مجهزة في نظر جمهور اللغويين القدماء ومهموسة في نظر بعضهم كالسكاكي ولا يوجد لها نظير مرفق عند الجميع ، وهي أحيانا قوية وأحيانا ضعيفة كما سترى ، ويعني هذا أن القدماء أنفسهم لا يتفقون على وصف محدد للضاد وهم كذلك لا يثبتون على رأى في تحديد مخرجها ، حيث يرى الخليل أنها شجرية أى من مخرج الثلاثة قبلها « الجيم والشين والياء » والشجرة عنده مفرج القم ، أما سيبويه فيرى أنها « من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس » ويتابعه في تحديد ذلك المخرج من تلامه من اللغويين (٧) .

ثم يتكلم سيبويه عما سماه الضاد الضعيفة ويصفها بأنها « تتكلف من الجانب الأيمن وأن شئت تكلفها من الجانب الأيسر وهو أخف لأنها من حافة اللسان مطبقة ، لأنك جمعت في الضاد تكلف الأطلاق مع إزالته عن موضعه ، وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين ، وهي أخف لأنها من حافة اللسان ، وأنها تحالط مخرج غيرها بعد خروجها ، فتستطيل حين تحالط أحروف اللسان فسهل تحويلها إلى الأيسر ، لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن (٨) » .

إن كل ما يفهم من وصف سيبويه لمخرج الضاد أنها تمثل صوتاً جانبياً lateral (٩) أما بقية الوصف الطويل الذي سجاه نص سيبويه ، فمن الصعب تصور ما يعنيه بدقة وإن كان المرء يكاد يتصور أن سيبويه يصف صوتاً مركباً من صوتي اللام والضاد المعاصرة /ld/ وأنحالي أنشكك في أن تحريفاً قد أصاب هذا النص الذي يزيد محاولة تصور صوت الضاد في القدم تعقيداً .

فما معنى أن يتكلف الناطق أحد أصوات لغته الأم ، وأن يتكلف إن شاء من الجانب الأيمن أو الأيسر وما معنى أن يكون هذا التكلف سبباً في خفة الضاد « وهي أخف لأنها من حافة اللسان » وما معنى أن تحالط صوت مخرج غيره بعد خروجه فيستطيل حتى تحالط أحروف اللسان ؟ وهل تخرج الضاد من غير حافة اللسان كما يقرر سيبويه ؟ أو ليست الحافة

جزءاً فيها ثم ما معنى سهولة تحويلها إلى الأيسر ، وتعليل ذلك بأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن ، ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان كما كانت في الأيمن ؟

إن هذا الوصف يتناقض جزئياًه وتتنافر ، وتستطيع ونحن راخون أن نفترض أحد افتراضات ثلاثة :

إما أن سيويه لم يوفق في وصف مخرج الضاد وهذا ما نستبعده ، وإما أن هذا النص لا يمثل بدقة وصف سيويه للضاد وأن تحريفاً من نوع ما قد أصابه ، وهذا ما لا نستطيع إثباته .

وإما أن سيويه يصف صوتاً مركباً من صوتين هما ما يشبه اللام والضاد كما نطقها الآن / Ld / وهذا ما نرجحه .

فالدراسات في اللهجات العربية المعاصرة تثبت كما تثبت إشارات الأقدمين أن تلك الضاد تشبه اللام المفخمة ، ففي اللهجات المعاصرة يرى لا ندبرج Landberg أن الضاد ما زالت تتميز عن الظاء في جنوب الجزيرة العربية ، فالضاد هناك تتساوى مع اللام / المفخمة / L / أما الظاء فتأثل الظاء القديمة / d / ويمثل هذا بالتحديد في لهجة دثينه Datina وتقع إلى الشرق عدن والأمثلة على ذلك Lac = ضاع ، abyal = أبيض ، وما زالت هذه اللهجة محظوظة بالأصوات ما بين الأسبانية الدال والتاء والظاء (١١) .

ويتفق هذا مع ما يراه برجشتراسر من أن للضاد نطقاً قريباً من نطق اللام عند أهل حضرموت وهو كاللام ، كما أن الأندلسيين كانوا ينطقون الضاد مثل ذلك ولذلك استبدلها الأسبان بالصوت المركب من اللام والدال / Ld / في الكلمات العربية المستعارة من لغتهم مثل كلمة القاضي التي صارت في الأسبانية alcalde (١٢) .

أما في القدم فهناك روايات عن لغوي العرب كتلك الرواية التي ذكرها الزمخشري في المفصل عن أن بعض العرب كانت تقول : الطلج بدلا من اضطلع .

ويرجع برجشتراسر نشأة نطق الضاد / d / عند البدو إلى ذلك النطق القديم ، وذلك بتغيير مخرجها من حافة اللسان إلى طرفه ، كما يرجع نطق الضاد عند أهل المدن / d / إلى هذا النطق البدوي الاحتكاكي / d / وذلك باعتبار طرف اللسان على الفك الأعلى بدل تقريبه منه ، فصار الحرف شديداً بعد أن كان رخوا (١٣) .

ويفسر لنا هذا التطور في نطق الضاد من /Ld/ إلى /d/ عند البدو ثم إلى /d/ عند غيرهم التبادل بين صوتي الظاء /d/ والضاد /d/ الذي تنتشر أمثلة في المعاجم العربية والذي ستورد له بعضاً من كثير من الأمثلة بعد قليل :

وخلاصة ذلك كله أن الضاد القديمة صوت جانبي احتكاكي (رخو) مجهور مطبق لكن هناك رأياً لافتاً للنظر بالنسبة للضاد القديمة نرى إثباته هنا تكملة للموضوع ويتمثل فيما يقرره السكاكي من أن الضاد حرف مهموس (٦٤) وهذا الحكم على خطئه يلفت نظرنا إلى نقطة هامة هي تشابه الضاد مع الظاء في الخمس على ما يرى السكاكي مخالفاً بذلك جمهور اللغويين ، ولعل القائدة الوحيدة التي يمكن استنتاجها من رأى السكاكي هي أن الصوتين كانا متداخلين في الاستعمال في عصره ، كثيرى التبادل فيما بينهما وإلا فكيف نقهر حكمهما عليهما بالذات بالخمس دون بقية الأصوات المجهورة .

ولقد انعكس تداخل استعمال صوتي الظاء والضاد قديماً على اللهجات العربية المعاصرة حيث يبدو تداخلهما واضحاً .

ولم يقتصر هذا التداخل على الاستعمال اللغوي في القديم داخل الكلمات بل امتد إلى أحكام اللغويين القدماء على هذين الصوتين في الوقت الذي يقرر فيه ابن جني بأن الضاد للعرب خاصة (١٥) يقرر الفيروز آبادي أن الظاء حرف خاص بلسان العرب (١٦).

أما في العصر الحاضر فإن الفصحى تميز بين الظاء والضاد بعكس اللهجات المعاصرة ففي العراق تنطق الضاد مثل الظاء (١٧) كما هو الأمر في نطق البدو .

أما في اللهجات المصرية المعاصرة فإن الظاء /d/ تقلب ضاداً /d/ أو تقلب إلى النظير المشخم للزاي /Z/ وهو صوت لثوي احتكاكي مجهور مشخم ، فتحن نسمع dahf ضهر إلى جانب Zalim — ظالم كما تستعمل كلا الطريقتين في mahfaza, mahfada حافظه التقود .

كما أن الضاد /d/ تقلب أحياناً /Z/ في مثل Zābit — ضابط ، الظنابا azzanāyā (جمع ضنى وهو الولد «راجع القاموس» وفي مثل فايط Fayiz فائض .

أنا حين نتقل بهذه النتيجة إلى المعجم العربي مقابلين صفحاته بسرعة فأننا سنحتر على أمثلة كثيرة لكلمات واحدة مستخدمة بالضاد أو الظاء مثل بضر : ذهب دمه بضر أي هلأ .

يظر : ذهب دمه بظراً أي هدرأ ح ١ ص ٣٨٨ .

مثال :

قايضة : عاوضة وبادله - ٢ ص ٣٥٦ .

عامله مقايضة - ٢ ص ٤١٢ .

ظباطب الخيل وضباطبها : أصواتها .

الأرط والأرض : قوائم الدابة .

عظته الحرب كمعشته : وفلاتنا الأرض الزقه بها - ٢ ص

فلان يقرض صاحبه تقريضاً وفلاتنا يقرط صاحبه تقریطاً : إذا مدحه بحق أو يبطل إلخ

أن هذه الأمثلة وغيرها مما يحتاج إلى استقراء كامل تذكرنا بالأمثلة التالية للتبادل الصوتي بين الطاء والظاء : الجلفاظ : ساد دروز السفن الجدد بالغيوط ، الخرق بالتغير كالجلفاظ وقد جلفظها - ٢ ص ٣٦٦ :

الجلفاظ بالكسر : مصطلح السفن وقوله الجلفظة - ٢ ص ٨٤٠ .

الحينطى : المتلى غيظاً - ٢ ص ٤٠٩ .

المحينطى* : كالمحينطى* : المتلى غيظاً - ٢ ص ٢٠٩

الحضظ يضربن وكصرد : دواء يتخذ من أبوال الأبل أو الحفرض . شمله يشمله : خلطه كاشمله - ٢ ص ٣٨٢ الشمظ : المنع والخلط - ٢ ص ٤١٠ .

لظ بالأمر يلط : لزمه - ٢ ص ٣٩٧ .

اللفظ : اللزوم والإلحاح - ٢ ص ٤١٣ .

أنا لا ينبغي أن تسمى أن الطاء هنا صوت مجهور يساوى ضادنا المعاصرة ولقد ثبت من هذه الأمثلة وغيرها أن الطاء تمثل قاسماً مشتركاً للتبادل مرة مع الطاء ومرة مع الضاد ، ولقد أرجع القدماء بعض هذه التبادلات بوضوح إلى اختلاف اللهجات العربية القديمة ، ولكنهم لم يفسروا لنا بقية التبادلات وهي تمثل الأغلبية في الأمثلة التي عثرنا عليها .

وعلى كل حال فإن الاختلافات الالهجية لا تمثل السبب الوحيد في التبادلات الصوتية ، فواقعنا اللغوي يشير إلى أن المتكلم المنتسب إلى لهجة معينة قد يراوح بين استعمال الضاد والطاء في الكلمة يعينها مثل : حفظ الدرس hafad iddars وحفظ الدرس hafaz iddars و محفظة mahfada ومحفظة mahfaza .

القاف :

قصدينا صوت القاف قصداً لأنه يمثل بدقة ووضوح جانبين من الجوانب الثلاثة التي حددناها للنظر في الأصوات العربية في تبادلها ، فالقاف تمثل موضوع خلاف بين القدماء والمحدثين حيث لا يتفقون على وضعها ، وهي كذلك صوت غنى بصورة اللهجية في القديم والحديث .

يمثل صوت القاف أحد فونيات اللغات السامية يكتسبها الشبالية والجنوبية والقاف صوت لوى انفجاري مهموس كما ينطق اليوم في الفصحى المعاصرة من مجيدها .

ويتركز الخلاف في وصف القدماء له حول جانب الخمس ، فهم يعتبرونه صوتاً من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى أو من اللهاة شديداً مجهوراً ، والحكم على القاف بالجهر يمثل إجماعاً من اللغويين العرب القدماء .

وتنق الدراسات الصوتية الدقيقة التي قدمها القدماء عنهم احتمال الخطأ في وصف القاف بالجهر . ولا يبقى الا الاحتمال الآخر وهو أنهم كانوا يصفون صوتاً آخر غير تلك القاف المهموسة ، فأى صوت يمكن أن يكون

لقد تحدث القدماء عن صوت مهموس انفجاري مجهور وهذا يعني أنهم يتكلمون عن نظير مجهور لقافتنا المهموسة وهذا أحد احتماليين أما ثانيهما فهو أن هذا الصوت المهموس الذي وصفه القدماء ممثلاً لقونيم القاف في القصصى / P / لا يمثل هذا الصوت الذي وصفه القدماء تمثيلاً كاملاً بل يمثل جزءاً منه فالصوت القديم الذي وصفه القدماء ربما كان قافاً مهمزة Glottalisiert / qd / والمهمزة من الأصوات المجهورة عند القدماء (١٨) .

فأثر جهرها في وصفهم للقاف بأنها مجهورة ، ودليلنا على ذلك هو أن هذه القاف المهمزة ما زالت تستعمل حتى اليوم في بعض اللهجات العربية المعاصرة مثل طجة واحة القرافرة بجمهورية مصر العربية فعندهم q'amb — قمح ، كما يؤكد هذا ما يقرره ابن الجزرى من أن حرف القاف لا يقدر أن يؤتى به ساكناً إلا مع صوت زائد لشدة استعلائه وهذا الصوت عنده هو الثقلة .

ويزيد هذا تأكيداً ما هو ثابت من أن العربية قد حافظت بشدة على ظواهر صوتية موغلة في القدم كما حافظت قائمة فونياتها على مجمل النظام الفونولوجي للغات السامية في السواكن أو في الحركات (١٩) ويمثل نطق الأصوات المنخفضة مهمزة وضعاً سامياً قديماً

كما ستفصل بعد قليل ويعتينا الآن أن تؤكد أن القاف كصوت هوى انفجاري مهموس تستخدم في بعض اللهجات المعاصرة في العراق وفي مصر في منطقتي برج مغيزل والبرلس على الساحل الشمالي . (٢٠) .

وربما تفسر لنا هذه القاف الممهزة نطقاً لافتاً للنظر في العربية المعاصرة والتدريجية على حد سواء وتغني به نطق القاف همزة في بعض اللهجات العربية القديمة التي لا نعرفها والتي ترجح أنها تستخدم الجيم السامية وهي صوت حنكي انفجاري مجهور ، وفي لهجة القاهرة المعاصرة وفي لهجات المدن العربية الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ما بين حلب وفاس في المغرب العربي وفي لهجة مالطة .

فربما استقل سكان هذه المناطق نطق ذلك الصوت المركب من صوتي القاف والهمزة فأسقطوا نصفه الأول القاف / q / وأكتفوا بنصفه الآخر وهو الهمزة / ʔ / .

على أن هذا السلوك في الاكتفاء بالهمزة بدلا من القاف أو بالبدقة بدلا من ذلك الصوت المركب من القاف والهمزة في بعض اللهجات القديمة والحديثة على حد سواء لا ينبغي أن عملية الاكتفاء قد أدخلت الوضع المقابل وهو الاكتفاء بالجزء الأول من هذا الصوت وهو القاف وإسقاط الجزء الثاني وهو الهمزة ، وهذا ما حدث في الفصحى المعاصرة وفي اللهجات المعاصرة التي ما زالت تستخدم القاف / q / .

وبما يؤكد ما نذهب إليه من استئصال المتكلمين لصوت القاف الممهزة أو ذلك الصوت المركب من قاف وهمزة معا / qʔ / أن (القاموس المحيط) على ضخامته لا يحتوي بعد استقراءنا له بدقة إلا على أربع كلمات فقط تمثل التوالي الصوتي : القاف فاء للكلمة والهمزة عينا لها وأي صوت آخر يمثل اللام وهذه الكلمات الأربعة مشكوك في اثنين منها هما :

القافأة أصوات غريان العراق .

القافش القفش لغة عراقية .

فالكلمتان كما يقرر صاحب القاموس لهجة للعراق ولا تنتميان إلى اللغة المشتركة .

أما الكلمتان الأخسريان فهما :

قأب الطعام كمنع : أكله والماء شربه .

قأى كسعى : أقر لخصم بحق .

ويعطينا هذا الحق في أن تختلف مع من يرى في القاف التي تنطق همزة أنها على ما يبدو حتى الآن تطور محل خاص (٢١) ، فاستعمال الهمزة في مكان القاف لا يقتصر محايًا

على بعض لهجات مصر بل يوجد له أكثر من موضع في الدلر العربية ، هذا فضلا عن وجودها في بعض اللهجات العربية القديمة كما سترهن الأمثلة التي سنوردها فيما بعد .

وليس تبسيط نطق الصوت المركب بالاكْتفاء بأحد مكوناته عربياً في السلوك اللغوي ، فقد حدث هذا بالنسبة لصوت الجيم لمركب من الدال والجيم / Z / في / فاستعملت الدال في بعض اللهجات المعاصرة كلهجة مدينة جرجا ، واستعملت الجيم ذلك الصوت الاحتكاكي المجهور / Z / في اللهجات الشامية في الشام .

كما أن اللغات السامية توقعنا على سلوك لغوي مماثل وإن اتصل ببعض الأصوات الأخرى ، فالأصوات المطبقة في اللاتينية أصوات مهمزة (٢٢) / Z* / ، / d / ، / k / ويمثل هذا وضعاً سامياً قديماً سقط من كثير من اللغات السامية ، وتدلنا اللهجات العربية المعاصرة على وجود هذا النطق حتى اليوم في المنطقة الواقعة جنوبي أبي تيج بمحافظة أسبوط المصرية (٢٣) .

فهذا التمييز في نطق الأصوات المقهمة أو المستعملة بتعبير القدماء من الأمور المألوفة قديماً وحديثاً .

بل أنه يمثل أقدم نطق للأصوات المقهمة في اللغات السامية ، أما النطق الأكثر بساطة لهذا الأصوات فيتشبه فيما يطلق عليه تقهيمها .

وليس معنى ذلك أن هذه القاف المهمزة كانت تمثل النطق الوحيد عند العرب القدماء ، فقد كان عندهم أيضاً صوت الجاف / g / وهو النظير المجهور للقاف الفصحى المعاصرة والذي ما زال مستخدماً في اللهجات المعاصرة عند البدو ، كما كانت عندهم أوجه أخرى لنطق القاف سنوردها بعد قليل .

وينبغي أن يكون واضحاً أن أهمل النظر في هذه الأوجه المختلفة لنطق القاف عند القدماء ومحاولة وضع وصفهم للقاف على أنه يمثل الصورة الوحيدة للقاف عندهم يوقع في وهم كبير ، وتتحدد سمات هذا الوهم إذا سلمنا بحقيقة أن العربية القديمة كانت لهجاتها المختلفة والموثوق بها كذلك من علماء العربية إلى درجة الاعتداد بها في قراءة القرآن الكريم ، فقد روى ابن جني عن الفراء أن قريشا تقول « كشطت » وقيس ونجم تقول « قشطت » ثم يعلق ابن جني تعليلاً عبقرياً بقوله « وليست القاف في هذا بدلا من الكاف لأنهما لغتان لأقوام مختلفين » (٢٤) كما قرئت الآية الكريمة « وأما اليتم فلا تكهر » بالكاف (٢٥) .

فاذا سلمنا بأن للقاف أوجهها نطقية مختلفة ومعتد بها وهو أمر لا معدى عنه لأنها تمثل

لهجات عربية قديمة لا يشك أحد في فصاحتها فأنا نستطيع الانتقال من القاف كوحدة صوتية إلى الكلمة التي تمثل الوحدة الأكبر من الصوت والمقطع .

ونود أن نلفت النظر إلى أننا حين نستخدم كلمة القاف لنعني بها قيمة صوتية واحدة ، بل نعني شئ الصور المختلفة لقوانين القاف في اللهجات العربية القديمة والحديثة وهي كما اتضح لنا حتى الآن : -

١ - صورتها كصوت هوى مهمز انفجاري مجهور / q/ ونعني بها القاف المهمزة التي اعتبر القدماء همزها جهازاً على أساس عدمهم للهمزة صوتاً مجهوراً .

٢ - صورتها كصوت هوى انفجاري مجهور / g/ ونعني بها النظير المجهور للقاف المعاصرة وهو أساس صوت الجاف / g/ في بعض اللهجات العربية المعاصرة والقديمة للبدو ، ويراه برجشتراسرو فشر بمثابة لصوت القاف ، كما وصفها القدماء (٢٦)

ويحتوي المعجم العرفي على أمثلة لهذه القاف مكتوبة بالجيم ومن أمثلتها الفصلج : الغصلفة في اللحم إذا لم يملح ولم ينضج ج ١ ص ٢٠٩ ، ج ٣ ص ٣٨١ .

الجريز بالضم : الخبيث معرب والمصدر الجزيرة ج ٢ ص ٧٤ :

فريز بالضم بجزير ج ٢ ص ١٩٣ تشويق ولشويغ (ملاحظة وردت هذه الكلمة بالعين تشويغ بنفس المعنى هذا قياس خاطئ من القدماء في الاستخدامات حيث تخيلوا العين هنا أصابة فاحاروا عملها العين كما هو الشأن في تلك اللهجات التي لم تكن تحتوي على صوت العين شأن بعض اللغات السامية كالعبرية والآرامية)

ما تلمج : ما تلمق ج ٣ ص ٢٩٠ .

الجلسة : القصة ج ٢ ص ٣٢٥ : تقصيص الدار : تجصصها . . .

شح البحر : شقه ج ١ ص ٢٠٢ : اللقطة واللحجة .

ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة التي جمعنا من أمثلها الكثير .

ونود أن نشير إلى أن ينبغي نطلق الجيم في مثل هذه الكتل التي توجد لها نظائر بالقاف تطلقاً انفجارياً وليس مركباً ، أي نطلقها بالجاف ، فنطلقها بالجيم المركبة أو ما نطلق عليها الجيم الفصحي خطأ صراح فهي جاف أو صورة لهجية للقاف وليست ممثلة لقوانين الجيم .

٣ — صورتها كصوت هوى احتكاكي مجهوز /g/ وهو صوت يشبه صوت الغين كما تنطقه اليوم ويوجد تطلق القاف هكذا في بعض اللهجات العربية المعاصرة في السودان وفي بعض مناطق مصر ، حيث توجد له بقايا في بعض أجزاء من محافظتي الجيزة والمنوفية . في بعض الأفعال مثل يغدر — Yigdar أي : يقدر (٢٧) .

ويحتوي المعجم العربي كذلك على كلمات محتوية على هذا الصوت ومكتوبة بالغين مرة وبالقاف مرة ومن أمثلتها : —

بزغت الشمس / بزقت > ٣ ص ٢٢٠ .

في كلامه لغافة : عجمة وتخلصة > ٣ ص ١١٦ .

القلقة : كل صوت في اضطراب ، اللجلجة والتردد في الكلام > ١ ص ١١٢ :

نشوق ونشوق : السعوط (في مكانين مختلفين في القاموس) .

٤ — صورتها كصوت حنكي قصي انفجاري مهموس أي كصوت الكاف المعاصرة /X/ وتوجد لهذا النطق بقايا في اللهجات المعاصرة الواقعة في قلب فلسطين ومالقة (٢٨) وقد أحلت هذه اللهجات الصوت اللثوي الحنكي المركب المهموس /ts/ محل الكاف يقولون Tsalb بدلا من كلب كما كان هذا النطق تقريباً موجوداً في الأندلس العربية ، حيث توجد بقايا كلمات عربية في الأسبانية والبرتغالية بهذا الصوت مثل Yiamisa قميص للرجال والنساء .

ويحتوي المعجم العربي على كلمات كثيرة للغاية تزد مرتين مرة بالقاف ومرة بالكاف ومن أمثلتها : —

قانه وكانه : قاتله .

الوقواق : الجبان > ٣ ص ٣٠٠ الكواك : الجبان > ٣ ص ٣٣٤ .

القشط : الكشط > ٢ ص ١٩٥ .

الدك : الدق والهدم > ٣ ص ٣١٠ .

القلقة : كل صوت في اضطراب والتقلقل : التقلقل > ٣ ص ٢٩٠

اللسك : الخلط واللحم ، وهو لكبك في كلامه أخطأ > ٣ ص ٣٢٨ .

٥ — صورتها كصوت حنكي قصي احتكاكي مهموس /X/ ويستعمل هذا النطق في بعض مناطق محافظة الجيزة وأجزاء مختلفة من مصر الوسطى في بعض الكلمات

مثل dilwaxt — الآن التي تسمع كافاً في بعض مناطق مصر العليا dilwaklt

ويحتوي المعجم العربي على كلمات تحتوي على هذا الصوت مثل :

الفلقة : كل صوت في اضطراب ج ١ ص ١١٢ .

لخ في كلامه : جاء به معجماً ملتبساً ج ٢ ص ٢٧٨ .

كما وردت نفس المادة بالعين : لغلة : عجمة ولخللة كما وردت أيضاً بالهم
ويبقى أن نطلق أنفجارياً لجلجلة Laglaga وليس نطقاً احتكاكياً كما سبق .

تبخلص لحمه : عظم ج ٢ ص ٣٠٦ واليلخص كجعفر العليظ .

وذلك في مقابل يلفز الرجل : أكل حتى شبع أو الشيطان أو العلام العليظ ج ٢ ص ١٧٣
(وسر صناعة الأعراب ج ١ ص ١٢٢) ولأنما يتم التبادل بين الهمزة والقاف وتؤدي اللهجات
المعاصرة ذلك ، فلي لغة القاهرة .

بالظ وفي لهجات الصعيد بجلظ baglaz أى غلظ وصار سميتا .

٦ — صورتها كصوت حنجري انفجاري مجهور / ه / وهو صوت الهمزة ولهذا
الصوت كما سبق وجود في اللهجات العربية القديمة المثبتة في القاموس ، كما يوجد في كثير
من اللهجات العربية المعاصرة كلهجة القاهرة وكثير من أجزاء الدلتا وكثير من المدن
العربية الممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط :

ويورد القاموس كذلك كلمات تحتوي على القاف مرة وعلى الهمزة مرة أخرى ومن
أمثلتها : —

الوأبه : النقرة في الصخرة تمسك الماء ج ١ ص ١٤٠ (ج ٨٩) .

الوقب : النقرة في الصخرة يجتمع فيها الماء ج ٢ ص ١٤٢ .

الأفز : الوثب كأنه مقلوب عن الوقز ج ٢ ص ١٧١ .

قفز : وثب ج ٢ ص ١٩٤ .

زنأ عليه : ضيق ج ١ ص ١٨١ .

زنق على عياله ج ٣ ص ٢٥١ .

فرس أبوص : تشيط سباق ج ٢ ص ٣٠٥ .

فرس قيوص : عقيف نشيط ص ٢ ص ٣٢٣ .

هاها الرجل : فهقه (يراعى القلب المكاني . ص ١ ص ٣٤ الخ .

ولا يقتصر إيراد هذه الصور اللفظية على القاف والجيم والكاف بل أنه يشمل كثيراً من الأصوات ليس المجال بكاف لإيرادها بالتفصيل .

تود أن تنتقل إلى الجانب الثالث من جوانب النظرة إلى الأصوات ، ونعني به كما سبق القول : وضع الأصوات العربية مقارنة بالأصوات السامية ، وتشير المقارنة السريعة إلى أن العربية قد حافظت على كثير من الأصوات التي أسقطتها اللغات السامية الأخرى نتيجة للتطور الذي يأخذ عادة مساراً معيناً ، ونعني بذلك أن كثيراً من اللهجات العربية المتطورة حتى الآن في تطور نظامها الصوتي قد سارت في نفس الطريق الذي سلكته اللغات السامية القديمة ، وبلغت هذا النظر إلى احتمال وجود استخدامات صوتية مماثلة في بعض اللهجات العربية القديمة ، وهذا ما قابلناه ونحن نقاب صفحات المعجم العربي .

فالإنجدية السامية تشير إلى وجود اثنين وعشرين حرفاً كتابياً تقوم بتمثيل عدد مساو من الأصوات لوهلة الأولى ، وأن كانت الحقيقة تشير إلى إمكانية تمثيل هذه الحروف لعدد أكبر من الأصوات .

والأصوات التي لا نجد لها بصفة أساسية في العبرية والسريانية هي الحاء والغين والفاء والذال والطاء والضاد .

كما أن العبرية والسريانية من ناحية مقابلة تحتويان على بعض الأصوات التي تدل ظواهر الأمور على عدم وجودها في العربية الفصحى القديمة ، كصوت الـ V وهو صوت شفوي أسناني احتكاكي مجهور ، وكصوت الـ /p/ وهو صوت شفوي ثنائي انفجاري مهموس ويستعمل هذان الصوتان في اللغتين المذكورتين في مواقع صوتية معينة كبديلين لكل من الباء والفاء وهما نظيراهما من حيث الجنس والجهر على التوالي : —

ويعني هذا أنه قد حدث تعديل لقائمة القوتيات في هاتين اللغتين وفي اللهجات العربية التي سارت في نفس الطريق ، ويتمثل هذا التعديل في نقاط كثيرة سنكتفي منها بما يأتي :

قامت الحاء بتمثيل صوت الحاء بالإضافة إلى وظائفها الأساسية ولقد تم هذا في بعض اللهجات العربية المعاصرة كلهجة مائطة ففيها hps = خبز hargitta = أى أخرجتها hallieni خلى (٢٩) .

كما تم في القديم مثل ذلك كما تدل الأمثلة :

متفوحا — متفوحا .

يتحون مالى ويتخونه : ينقصه من أطرافه .

المحصول : المخسول : المرذول .

طحورور : طخورور : السحابه (٣٠)

• كما قامت العين بتمثيل صوت الغين بالإضافة إلى وظيفتها الأساسية في العبرية والآرامية ولهجة مألوفة المعاصرة (٣١) وقد حدثت استعمالات صوتية مماثلة في القديم كما تدل الأمثلة :

عيب وعيب : صنم معروف لقضاة ومن دناهم .

لعن لغة في لعل ولعل .

أسد عسرب : غليظ شديد ويقال عثرب مثل عسرب .

« شققها حيا » وشققها وهو عثق مع حرقة .

وعلى الباحث أن يتسلح بالحذر الشديد وهو يتتبع تلك الأزواج من الكلمات التي تستعمل فيها العين والغين لأن بعضها لا يمكن تخريجها على أن العين لغة في الغين كما في الأمثلة المذكورة ، بل يخرج على أوجه أخرى كالمثال :

النشوع : النشوع : السعوط (٣٢) .

ولقد أودد السيوطى هذا المثل ضمن الأمثلة السابقة لكننا لا نقبل ببساطة أن تكون العين لغة في الغين ، حيث تستعمل هذه الكلمة بالقاف : نشوق .

• ولقد سبق القول بأن القاف تنطق في بعض اللهجات القديمة المعتمدة في القاموس نطقاً مشابهاً للغين ، فلعلها انتقلت إلى تلك اللهجات الأخرى التي تحمل العين محل الغين ، فاعتقد خطأ أن الغين في تلك الكلمة أصية فاستبدلت بالعين . أو لعل هذا مما يدخل في باب التصحيف .

فإبدال الغين الأصلية عيناً من الأمور الطبيعية ، أما إبدال ذلك الصوت المشابة للغين والممثل لإحدى الصور الالهجية لنطق بالقاف عيناً فهذا ما نتوقف عن قبوله .

إن المشكلة الصوتية كما أثبت استقصاؤنا لكافة الأصوات العربية متشعبة ومتشايكة وتحتاج إلى نظرة جادة وجديدة لانعكاسها الحاد على قائمة المفردات في العربية ، ولقد أمكن بنظرة سريعة إلى القاموس المحيط تجميع مئات الكلمات التي ترد أكثر من مرة في أكثر من موضع في القاموس وهي في الحقيقة - أعني الكلمات المكررة - لا تمثل إلا شكلا واحداً فقط ينتمي إلى اللغة المشتركة أما بقية الأشكال فإنها تمثل استخدامات لهجية قديمة لا تقدم كبير فائدة بالنسبة للمفردات وإن كانت جمة القوائد للدراسات الصوتية والاشتقاقية التاريخية . . .

إن حب اللغويين القدماء الشديد للغة هو الذي دفعهم إلى هذا الخلط حين أصيبوا بحميا جمع المفردات فأثبتوا في المعجم ما ينبغي إثباته ، وأثبتوا أيضاً ما ينبغي إسقاطه من هذا المعجم .

ويفتح هذا الباب واسماً أمام فكرة إعادة النظر في المادة اللغوية التي يقدمها المعجم العربي بهدف إعادة تصنيفها وتجميع كل ما يتصل منها بالأخرى أو بالأخريات صوتياً في مكان واحد .

ولا يعني هذا نحال من الأحوال أننا ندعو إلى إهمال هذه المواد ، فإن احترامنا للغة واجلالنا لجهود أسلافنا العظام يأتي علينا ذلك ، بل هو الذي يدعونا إلى إعادة النظر فيما قدموه لتزيد تقديمه نحن بطريقة منهجية كان القدماء يفتقدونها فالقدماء قد خلطوا بين التفصلي ولهجاتهم فجمعوا مفردات تنتمي إلى كلا المستويين وقدموها لنا ، ولم يشيروا إلى الاستخدامات اللهجية إلا في أضيق الحدود .

ولكن يكون ما نريد واضحاً من تنقية المعجم العربي من تلك الشوائب اللهجية التي تتخمه وتثقله بدون داع إلى ذلك ، فإنا نرى أن تقوم هيئة معينة بالنظر في المواد اللغوية التي يقدمها المعجم العربي ولتكن بداية العمل النظر في تلك المواد المحتوية على الأصوات العميقة الحمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ومعها القاف بالإضافة إلى تلك المواد المحتوية على أصوات الجيم والكاف وذلك بمقارنتها معاً ثم بإعادة تصنيفها على أساس جديد هو وضع المواد التي تمثل الاختلافات الصوتية بينها اختلافات لهجية قديمة في مكان واحد بدلاً من توزيعها على الأماكن المختلفة في المعجم باختلاف أصواتها تبعاً لاختلاف اللهجات ، مع التنويه في مقدمة المعجم على ذلك بوضوح شديد ، يتضمن بالنسبة للقاف مثلاً أن بعض المواد التي تدخل أي القاف في بنائها يمكن أن تستعمل بالكاف أو بالعين أو بالحاء أو بالهمزة أو بالجاف g

بهذا تحتفظ بالمعجم كما هو يعد أن نكون قد وضعنا كل شيء في وضعه الصحيح وفي هذه الحالة لن يلتبس الأمر على أحد فيزعم أن عدد الكلمات كبير أو أنه أكبر مما ينبغي ، فعدد الكلمات محدود ولكنه تضخم بالاستخدامات اللهجية الكثيرة لها .

على أنه يمكن أيضاً استبعاد الاستخدامات اللهجية التي لا تقدم فائدة للقارى من المعجم والاكتفاء بتلك الاستخدامات التي تنتمي إلى اللغة المشتركة فقط . وهذا يمكن توفير الوقت والجهد والالتباس فما فائدة أن ترد كلمة نشوق ثلاث مرات في المعجم مرة بالقاف ومرة بالعين ومرة بالعين وما فائدة أن ترد الكلمة مرتين مرة بالقاف ومرة بالهمزة ، وما فائدة أن ترد الكلمة ثلاث مرات ، مرة بالصاد ومرة بالسين ومرة بالزاي وما هي براى في الحقيقة وإنما هي الظاء Z المستخدمة في العامية المصرية المعاصرة . . ٩ (٣٣)

المواامش :

(١) انظر عن الترادف دور الكلمة في اللغة : ستيفن اولمانى ترجمة استاذنا الدكتور كمال بشر ص ١٠٥ وما بعدها .

(٢) انظر الكتاب ص ٤ ص ٤٣٣ - ص ٤٣٤ ، سر صناعة الأعراب ج ١ ص ٦٩ - ص ٧٠ ، مفتاح العلوم ص ٥٠٤ ، النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢٠٠ - ص ٢٠٢ .

(٣) السابق .

(٤) الكتاب ج ٤ ص ٤٣٢ ، سر صناعة الأعراب ج ١ ص ٥٣ .

(٥) التطور النحوى ص ٩ .

(٦) Bergstraesser : Einfuehrung in die semitischen Sprachen S. 4, 97

(٧) انظر الكتاب ج ٤ ص ٤٣٣ سر صناعة الأعراب ج ١ ص ٥٣ ، مفتاح العلوم ص ٥ ، النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢٠٠ .

(٨) الكتاب ج ٤ ص ٤٣٢ - ص ٤٣٣ .

(٩) Fischer, Jastrow Handbuch der arabischen Dialekten S. 17,

(١٠) حاول استاذنا المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس تقريب ما يريد القدماء وصف الضاد للأذهان ولكن لم أفهم بدقة مقصده وهو يتكلم عن نوعين من الانفجار أحدهما بطي والآخر سريع ، بحيث يحس المرء بمرحلة انتقال بين الصوتين الساكن والحركة في الأول ولا يحس بهذا الانتقال في الثاني كما لم أفهم وصفه للضاد القديمة بأنها أقل شدة من ضادنا المعاصرة ، فلقد وصف القدماء صوت الضاد بأنه رخو (أحسكاكى) فلا معنى إذن لقلة أو لكثرة لأنها بالفعل صوت غير شديد حسب ما قرر القدماء .

انظر الأصوات القوية للدكتور أنيس ص ٤٩-٥٠ ، وانظر في تقدير عدم وضوح وصف سيويو لفساد (اللغة العربية مينها ومناها ص ٦٠ للدكتور تمام حسان .

(١١) السابق في رقم ٩ .

(١٢) التطور النحوي للغة العربية ص ١٠ .

(١٣) السابق ص ١١ .

Handbuch der arabischen Dialekten 3, 17

(١٤) مفتاح العلوم ص ٤ .

(١٥) سر صناعة الأعراب ص ١ ص ٢٢٢ .

(١٦) انظر القاموس المحيط ص ٤ ص ٣٦١ .

(١٧) انظر العين ص ١ ص ٦٥ الا من .

(١٨) انظر الكتاب ص ٤ ص .

Bergstraesser. Einführung in der semitischen Sprachen S. 734, (١٩)

Fischer, Jastrow. Handbuch der arabischen Dialekten. S. 23, 39.

Brockelmann. Arabisch. In III Band. Semitistik. S. 235,

Fischer und Jastrow. Handbuch. 23, 39. (٢٠)

(٢١) في الأصوات العربية د . كمال بشر ص ٧٩ .

Bergstraesser Einführung in die semitischen Sprachen S. 96, 97 (٢٢)

Fischer und Jastrow Handuch S. 209 (٢٣)

(٢٤) سر صناعة الأعراب ص ١ ص ٢٧٨ المزهري للسيوطي ص ١ ص ٥٦٤ .

(٢٥) أنظر : المزهري ص ١ ص ٥٦٤ .

(٢٥) أنظر : المزهري ص ١ ص ٥٦٤ .

Fischer und Jastrow. Handbuch S. 52, Bergstraesser. (٢٦)

Einführung in die semitischen Sprachen S. 135.

وكذلك العربية تعويته لغوي جديد للأب فليش اليسوي ، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين ص ٤٠ وقد هنا أن تسجل ما لا حظه فون سoden من أن اللغة الآشورية تنتشر فيها هذه القاف المجهورة أو الجاف وتعليله لذلك بأن تطلق القاف السامية الممهوسة /g/ قد تحول إلى نطقها مجهزة بتأثير تحول متعلقة ما بين النهرين من استعمال اللغة السومرية وهي لغة غير سامية إلى استعمال اللغة الآشورية السامية ، بعد أن قهرت الآشورية السومرية وحلت محلها في هذه البقاع ويشير فون سoden هنا إلى نظرية الطبقات اللغوية المترابطة ثم يقرر

أن هذا التحول في النطق قد انتقل إلى مجال الكتابة فكتب صوت الجاف / g / بالرمز الكتابي للجيم .

وتمايل فون سودن لإحلال / g / محل القاف المهموس / q / في الآشورية بتأثير الطبقات اللغوية المراكبة غير دقيق ، حيث يشهد واقع التهجئات العربية القديمة التي لم تتعرض للاحتكاك بلغات أخرى غير سامية بوجود صوت الجاف هذا ، ويعني ذلك أن صوت الجاف يمثل صورة سامية قديمة من صور القاف المهموسة أما كتابة القاف أو الجاف في السومرية بالجيم فيعود إلى استخدام الآشوريين للخط السومري الذي كان لا يحتوي على رمز كتابي لصوت القاف المهموس / q / فاستعملت الإمكانات المتاحة فيه لكتابة اللغة السامية الواحدة ، وهذا يعني ما حدث في كتابة صوت الجاف بـ رمز الجيم في بعض الكلمات العربية كالمذكورة في أمثلتنا لتلك الحالة . انظر ما قال فون سودن . Akkadisch . في

Linguistica Semitica Present E Futuro
Universita di Roma 4. S. 37

وانظر عن استخدام الآشوريين للخط السومري :

Bergsraeser -- Einfuehrung in die Semitischen
SPRachen S. 20

(٢٧) انظر : الأصوات اللغوية للدكتور أبراهيم ص ٦٧ - ٦٨ .

Bergstraesser, Einfuehrung S. 179.

(٢٨)

(٢٩) انظر السابق S. 158 , 180 , S. 1779

(٣٠) انظر : سر صناعة الأعراب ١ - ص ١٩٠ المزهر ١ - ص ٥٤٢ - ص ٤٤٣

(٣١) Einfuehrung . S. 37, S. 158

(٣٢) لمزيد من الأمثلة : انظر : المزهر ١ - ص ٥٥٢ - ص ٥٥٣ ، سر صناعة الأعراب ١ - ص ٢٤٧ .

(٣٣) ملاحظة :

تحيل كافة أرقام مراجع الأمثلة المثبتة إلى جوارها إلى القاموس المحيط الذي اعتمدنا عليه هذا البحث بصفة رئيسية .

أنطون شال

الثروة اللغوية العربية

نقلها إلى العربية وعلق عليها

دكتور سعيد حسن بحيري (٥)

هذه مقالة لعالم اللغويات الألماني أنطون شال (Anton Schall) ، وهي المقالة الرابعة وعنوانها بالألمانية : Der arabische Wortschatz ، من كتاب : الأساس في فقه العربية Grundriss der arabischen Philologie ، الذي عني بنشره المستشرق الألماني المعاصر فولف ديترش فيشر .

٤ - ١ تاريخ الثروة اللغوية ، العرب والدخيل في العربية القصص .

طور ساميو شبه الجزيرة العربية الذين ينعتون أنفسهم بالعرب تراكيب اللفظ اللغوي السامي تطويراً كبيراً ، فقد حافظوا على حال أصوات السامية الأولى إلى حد بعيد (١) فلفظهم تحتفظ كما هي الحال في البابلية القديمة بالحوالات الإعرابية الثلاثة : الرفع باعتباره حالة الإخبار ، والجر باعتباره حالة قيود الاسم (الأسماء المضافة) والنصب باعتباره حالة قيود الفعل (المفعولين) .

ففي نظام الفعل بليت الصيغ على نحو منطقي للدلالة على الجهات حتى لو استغنى عن الصيغة المشتركة للمضارع المستمر في الأكادية والآرامية أيضاً (٢) .

بيد أن الثروة اللغوية العربية خاصة تشير إلى غزارة غير عادية وقدم ، فهي تبين الكثرة الناشئة عن ضرورات حياة البدو في مسميات ظواهر الطبيعة . وحافظت رتبة حياة البدو على المعاني الأصيلة في العربية إلى حد كبير .

ويقوم في التخطيط التالي الذي نحاول به تأريخ الثروة اللغوية العربية من « العربية » بدلول ضيق « العربية الشامية » التي يستشهد بها في مرحلة ما قبل القصص ، ومعيار القصص ومرحلة ما بعد القصص .

(٥) مدرس علوم اللغة بكلية الألسن - جامعة عين شمس .

ومصطلح « عربية ما بعد الفصحى » استخدم هنا بنفس المعنى الذى أوردته ف .
فيشر (W. Fischer) فى الدراسات العربية (قارن الفصل الثانى ٣/٢) (٣) ،
وتصور عربية ما قبل الفصحى فى التطور التاريخى للغة العربية مرحلة حدها النحاة
العرب زمنياً قبل المعيارية النحوية والمعجمية العربية . (٤)

فى القرن التاسع الميلادى صار النظام اللغوى العربية الفصحى من وجود عدة
معياريات بشكل نهائى رغم أن الحياة الخاصة للغة لم تنته ، وسرعان ما أدت الحاجة إلى
طريقة دقيقة وديناميكية للتعبير إلى ظواهر جديدة . وفى القرن العاشر الميلادى انتهت
مرحلة العربية الفصحى وانفصلت عن مرحلة ما بعد الفصحى . واستخدمت بشكل
متزايد طرق للتعبير وتراكيب رفضها النحو المعيارى . وفى نطاق الثروة اللغوية بوجه
خاص لم يكن ممكناً المحاولة دون أبنية جديدة وتغيرات دلالية وقبول كلمات دخيلة ،
لأن الثروة اللغوية لم تنلزم كالتصرف والنحو بالمعيارية والثبات . وهكذا أجهد دعاة
الفقاء المتزمتون من فقهاء العربية أنفسهم كثيراً فى أن يقرروا بأن الثروة اللغوية المستشهد
بها فى النصوص القديمة فقط « عربية جيدة » .

وقد كان متوقفاً مع الاشتغال المكثف بموضوعات فى فقه اللغة وعلم اللغة تتميز
بها ثقافة العصور الوسطى الإسلامية ، أن تناقش مشكلة الألفاظ الدخيلة أيضاً ، حيث
نشأ إلى جانب جهد التعرف على أصل كلمات منفردة ، الاشتغال بالمعايير التى من خلالها
تنضج الكلمات المعربة . وأفرد أقدم مؤلف نحوى عند العرب « كتاب سيبويه (١٧٧
٧٩٣ م) لمسألة التغيرات التى تتعرض لها الكلمات الفارسية عند اقتراضها
(إلى العربية) فصولاً عدة .

ويلاحظ سيبويه أن كلمات منفردة قد أُلحقت بأبنية صرقية اسمية عربية (٥) ويورد
أمثلة لذلك ، مثل :

درهم ، من اليونانية dragma (٦) وجورب من الفارسية gaurab ، وأجر
من الآرامية agur ، من الأكادية agurum . (٧) وقرر أيضاً أن الأصوات
التي ليست من أصوات العربية تحمل عليها أصوات قريبة منها . وهكذا فصوت (g)
الفارسية يحمل محله الجيم أو الكاف أو القاف ، والـ (p) الفارسية يحمل محله الباء أو القاء (٨)
مثل :

جربز أو قريز (دجال) من الفارسية (gurpak) ، وبرند ، وفرند (تعليم
السيف) من الفارسية (Parand) .

وفي الحقيقة إن وجود الثنائيات Doubletten كما تبين في الأمثلة السابقة نادر ،
وعادة ما تقع إمكانية صوتية واحدة فقط من الإمكانيات الصوتية .

وأهم عمل عن الألفاظ المعربة هو كتاب « المعرب من الكلام الأعجى لأبي منصور
الجواليقي (١٠٧٢/٤٦٥ - ١١٤٥ / ٥٤٠) » ، وذكر في مقدمته المعايير التي تتجلى وفقها
شبهه الاقتراض لكلمات ما .

وأبرز الجواليقي وجهي نظريتين عن علة شبهة الاقتراض ، وهما الخروج على
الأبنية الصرفية المستخدمة في العربية ، وتنازع للأصوات غير مألوف ، لا يرد في جذور
عربية أصيلة . ويصلح بالإضافة إليهما أن يكون عدم إمكانية الاشتقاق ، أي نقص الاتصال
الاشتقاق داخل الثروة اللغوية العربية ، معيارياً لشبهة أعجمية كلمة ما (١٠) . ووفق
تلك المعايير تمكن العلماء العرب بسهولة في الغالب من أن يحددوا الكلمات المقترضة من
الإيرانية أكثر من الآرامية ، لأن أوجه النظر المذكورة لا تجري عليها في الغالب ، حيث
إن الفرع المتناول لغة سامية كذلك (قارن أيضاً الفقرة التالية) .

والحقيقة أن الأصمعي « (ت ٢١٣ / ٨٢٨) قد لاحظ أن صوت الطاء (t) في
الآرامية يماثل صوت الطاء (d) في العربية . (١١) .

وعالج علماء متأخرون أيضاً موضوع الألفاظ المعربة ، ففي مقدمة السيويني
(ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) في علم اللغة العربية : المزهري في علوم اللغة ، فصل خاص عن معرفة
الكلمات المقترضة (الباب التاسع عشر : معرفة المعرب) (١٢) ، ويقدم شهاب الدين
الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨ م) إضافات إلى عمل الجواليقي في : « شفاء الغليل فيما في
كلام العرب من الدخيل » .

ونمة مشكلة خاصة عالجهها اللغويون العرب هي مسألة ما إذا كان القرآن أيضاً ضم
كلمات أعجمية الأصل . وينجيب فقهاء العربية على هذا السؤال بوجه عام رغم الفلتون
العقيدية التي نشأت عن الآية القرآنية (سورة ٤٣ / آية ٤) ، قال تعالى : (إنا جعلناه
قرآناً عربياً) .

بل إن فقهاء اللغة قد يشيرون إلى أن المحدثين القدامى الذين سبقوهم في الاستشهاد

بكثرة كاين عباس (ت ٦٨ هـ / ٦٨٦ م) ينهون إلى أن ثمة مجموعة من الألفاظ القرآنية دخيلة (١٣) .

ولذلك تضم أيضاً المقدمات في الدراسات القرآنية فصلاً خاصة عن هذه المشكلة ،
قارن : السيوطي : الاتقان في علوم القرآن . النوع الثاني والثلاثون : فيها وافق بغير لغة
العرب (١٤) . والزركشي (ت ٧٩٤ هـ / ١٣٩١ م) : البرهان في علوم القرآن ،
النوع السابع عشر : معرفة ما فيه من غير لغة العرب (١٥) .

٤ - ١ - الثروة اللغوية الموروثة :

كانت عربية ما قبل الفصحى ، أي لغة الساميين في الجزء الشمالي من شبه جزيرة
العرب ، التي رويت في المقام الأول في نصوص شعر ما قبل الإسلام ، والشعر الإسلامي
المبكر ، قد تأثرت بلا شك بثقافات أجنبية ولغاتها تأثراً أقل من اللغات السامية الأخرى
التي استقرت في محيط شبه الجزيرة العربية ، واحتكت باستمرار بغير الساميين .

ومن ثم فإن قسماً كبيراً من الثروة اللغوية قد وُثِرَ عن السامية المشتركة وتغير من
ناحيي الشكل والمعنى تغيراً ضئيلاً إلى حد أن أجيالاً مبكرة من الباحثين اعتقدوا أن
المعجم العربي يمكن أن يحل محل معجم السامية المشتركة .

ورغم أنه ما زال يفتقر إلى دراسات منظمة وشاملة في الثروة اللغوية العربية افتقاراً
شديداً فإنه يمكن أن يحكم على أهمية معجم عربية ما قبل الفصحى اليوم بشكل أكثر
تباناً .

إن لغة شعر ما قبل الإسلام تشير إلى ألفاظ دخيلة ومعربة غزيرة ، دخلت من لغات
الثقافة المحيطة مثل العربية الجنوبية والآرامية ، والإيرانية ، ومن خلال
الآرامية أو الفارسية ومن اليونانية واللاتينية .

وإذا كان الرصيد المعرب يعود إلى لغات سامية أخرى فإنه التحقق الواضح
لا يكون في الحقيقة ممكناً دائماً لأنها تنفقر غالباً إلى سمات التفريق الصوتية والصرفية .
ولأننا نمتلك المعايير الدلالية وحدها دائماً لحكم واضح . وثمة حالات يحكم عليها في وضوح
نسبي كالحالات التالية ، حيث يجاور المعنى الموروث معنى دخيل .

- bara: ١ - سوى (معنى موروث)
 ٢ - نحاق من الآرامية ، من العبرية bata أنتج ، صنع (١٦)
 darsa ١ - اخفى (أثر) (معنى موروث)
 ٢ - تعلم ، طلب العلم من الآرامية ، من العبرية : بحث da:rash (١٧)
 kataba ١ - ربط ، حاك (معنى موروث)
 ٢ - كتب من الآرامية ، من العبرية ، القنينة Kastab (كتب) (١٨)
 qara'a ١ - جمع ، ركب ؟ (معنى موروث)
 ٢ - رتل ، تلا ، من الآرامية (qra) : نادى ، تلا . (١٩)

إن محاولة إبراز الثروة اللغوية العربية الموروثة حقاً عن السامية المشتركة يجب أن تنطلق من مقارنة اللغات السامية القديمة ، حيث للأكادية هنا خاصة أهمية كبيرة (٢٠)

وفي الحقيقة لا تقدم المطابقة الصوتية التامة بين الأكادية والعربية أى ضمان على أنه داخل اللغات السامية علاقات اقتراس . وهكذا فإن الكلمة العربية (بنى) تعد كلمة دخيلة رغم أنها تتفق من ناحية القوانين الصوتية مع الكلمة الأكادية banû (صنع ، أنشأ ، بنى) . بيد أن الكلمة العربية (بنى) تشير إلى مجال دلالي ضيق للغاية ، فقد استخدمت تقريباً في معنى غير نمطي للحياة البدوية (« أن يبنى منازل » ، ولذلك فهي شبيهة الكلمة الدخيلة ، وعلى العكس من ذلك لا يفترض اقتراساً في حالة مشابهة من ناحية الصيغة (بكى) التي تتفق تماماً مع الصيغة (bakû) الأكادية . لا ويقل لأسباب دلالية من ناحية أخرى.

ويمكن أن يفترض بالنسبة لجزء كبير للغاية من الثروة اللغوية لعربية ما قبل الفصحى أنه موروث عن العربية المشتركة .

وقد أعد ج. برجسترايسر (G. Bergstraesser) (١٩٢٨) من ص ١٨١ : ١٩٢ - وفقاً لما استشهد به في أهم اللغات السامية - قائمة من المفردات التي ينبغي أن تدرج في رصيد السامية المشتركة ، وهي تبين أن الثروة اللغوية الموروثة تغلب على مجالات أجزاء الجسم والقراءة ومحل الإقامة والطبيعة ، وأنها تقدم مع ذلك أيضاً الأعداد والأفعال والصفات الغريبة لرصيد لفظي سامي قديم موروث .

وتظهر مقارنة بين المعجم العربي والأكادي أن أغلب الصفات على سبيل المثال موروثة عن الروة اللغوية السامية المشتركة :

أكادي	عربي
ta:bum	طيب
marrum	مرة
emsum	حامض
bi:shum	بش
marsum	مريض
Shalmum	سليم
qallum	قليل
Sehrum	صغير
Kabrum	كبير
eddum	حياد
daqquum	دقيق
essum (<edshum)	حديث
malum	ملاكن
qarbum	عريان
elum	على
Shaplum	سافل

وينتج عن مقارنة في مجال الطبيعة حقيقة هامة وهي أن قسماً كبيراً من أسماء الحيوان ينتمي إلى الروة اللغوية الموروثة ، بينما لا يصدق هذا بالتأكيد على اسم نبات واحد الأغاب .

ونقارن بين الأمثلة التالية لأسماء الحيوان المستشهد بها في كل من العربية والأكادية :

أكادي	عربي
Kalbum	كلب

Imerum	حمام
ata : num	أتان
Senum	عسان
enzum	عتر
gadūm	جادی
Shūm	شاة
Shu : rum	شور
nim rum	نحمر
bu : sum	ضبع
gerrum	جرو
Zi : bum	ذئب
Shelebum	ثعلب
ri : mum	رثم
huza : lum	غزال
essūm	عظاية
nashrum	نسر
eribum	عرب
aqrabum	عقرب
persha'um	برغوث
Znbbum	ذباب
baqqum	بق

وربما تلحق بأسماء النباتات الموروثة القليلة كلمة ثوم = في الأكادية Shumum ،
 وكمامة = في الأكادية Kam'atum ، وعنب = في الأكادية Imbum ، وقتاء =
 في الأكادية qishshūm ، وكون = في الأكادية Kamu : num

ومع هذا فلا يقتصر الأمر على الكلمتين المذكورتين آنفاً ، بل ينطبق أيضاً ،
 على وين (حمر) من العربية الجنوبية = في الأجرينية yenu yn

أيضاً. فهذه ألفاظ حضارية قديمة دخلت من لغات الطبقة التحتية Substratsprachen قبل السامية إلى الأكادية وإلى اللغات السامية الأخرى.

وعلى أية حال لا يمكن أن نحدد في تفصيل إذا ما كانت هذه المفردات قد دخلت السامية الأولى أم أنه قد وقعت افتراضات متفارية لكل لغة على حدة. وهذا يسرى أيضاً على أسماء المعادن التي ترجع كذلك إلى لغات تحتية قديمة: آبار = في الأكادية abarum ، وآلك = في الأكادية ana:kum ، وفرزل = في الأكادية Parzillum وصفر = في الأكادية Si:parrum (٢٢)

٤ - ١ - ٢ الألفاظ المعربة في عربية ما قبل الفصحى :

وقد احتل الرصيد اللغوي الخاص الذي بنى داخل العربية حديثاً، وكذلك الألفاظ المعربة التي انسابت باستمرار الجزء الأساسي للمعجم العربي الموروث عن السامية المشتركة، وتاريخ هذه الأبنية الجديدة والألفاظ المعربة هو في الوقت ذاته تاريخ اللغة العربية والثقافة التي تعد بمثابة واسطة لها.

وما زالت الثروة اللغوية لحقبة ما قبل الفصحى دراسة مستفيضة كافية يمكن وفقها أن تقدم معلومات دقيقة عن الصياغات الجديدة لشعراء محددين أو لتصب الألفاظ المعربة في أعمال منفردة. ولا تقدم الأخبار المؤكدة شيئاً عن الاختلافات المحلية عند الافتراضات من لغات عابرة أيضاً.

بيد أنه يلتفت النظر على سبيل المثال العدد الكبير نسبياً من ألفاظ دخيلة ليرانية في شعر الأعشى (تقريباً ٥٦٥ : ٦٢٥ م) وفيها أيضاً ألفاظ ما تزال مستعملة إلى اليوم، مثل: بنفسج (فارسي : banafsha) ، وباسمين (فارسي : yarsamin) ، وبستان (فارسي : bust:an) ، صنج (فارسي : C:ang) ، ونای (فارسي : nay) (٢٣) ويوجد في (جلسان) = فارسي gulsan (٢٤) الصيغة الفارسية الحديثة للكلمة الفارسية: gul ، فقد رويت باعتبارها كلمة بداية لـ (gull) ، أيضاً إلى جانب الكلمة القديمة ، التي ترجع إلى الكلمة الإيرانية (Ward) كذلك عند الأعشى . (٢٥)

وغير ذلك أيضاً يوجد عند هذا الشاعر تأثيرات ليرانية ، مثل : لقب ملك فارسي : شاهنشاه (فارسي : Sha:ha:nsha:h) أو الامم Sha:hpu: في صيغة قريبة من الصيغة الإيرانية ، وهي : شاهبور بدلا من الصيغة العربية الأخرى سايور (٢٦) .

وبقي قسم كبير من الألفاظ المعربة التي دخلت في عصر ما قبل الإسلام لفترة قصيرة فحسب ، ولم يعد مستخدماً بعد ذلك بقايل إلى حد أن فقهاء اللغة في قرون متأخرة الذين اجتهدوا لشرح القصائد القديمة وجدوا غالباً صعوبة في التعرف على معاني وأصل تلك الألفاظ المعربة .

أما كلمة (إستار) التي كان معروفاً عنها على وجه التقريب أن معناها يرتبط بكلمة (أربعة) وأنها ترجع إلى الكلمة الفارسية caha:rr (جهاز) (٢٧) ، إلا أن الكلمة المستشهد بها في النصف الأول من القرن الثاني الهجري / العاشر الميلادي ترجع بوضوح إلى الكلمة اليونانية sta ter — عملة معدنية قيمتها أربع درنجات . (٢٨) .

ومثال آخر هو buzyu:n التي ينبغي أن تشير إلى قماش لطيف ، ومن ثم فانه من المحتمل أنها تتصل بالكلمة اليونانية bussos (٢٩)

إن معظم الكلمات المقترضة أخذتها العربية من الآرامية والإيرانية ، حيث قامت الآرامية في الغالب بدور الوسيط فحسب . وحتى الكلمات الإيرانية وصلت إلى العربية من خلال هذا الطريق غير المباشر . فعلى سبيل المثال : زمن وزمان من الآرامية Zma:n و Zman من الفارسية zama:m ، وسراج من الآرامية shra:ga من الفارسية cira:y (٣٠)

فهو يوجه خاص كلمات من محيط الثقافة الشرقية القديمة ومن اليونانية واللاتينية اللتان توسطت الآرامية بينهما وبين العربية . وينتهي إلى الكلمات التي ترجع إلى الشرق القديم بصفة خاصة ألفاظ من مجال الحضارة المادية مثل : باب (في الأكادية ba:bum) ، وسوق (في الأكادية su:qum : حارة طريق بلدة ما) ، وهيككل (في الأكادية ekallum قصر ، معبد من السومرية egal) ، وتاجر (في الأكادية tamka:rum) وفي السومرية damgar) ومسكين (في الأكادية mushkenum : مسكين ، عبد رقيق) ، وترجمان (في الأكادية turgumannum) ، ونقط (في الأكادية naptum) إلخ .

ومن المجال اليوناني — الروماني كلمات مثل : زوج (في اليونانية seugos وجنس) في اليونانية genos () ، ولكن دخلت العربية على نحو أفضل ألفاظ من مجال الإدارة والجيش ، قارن مثلاً : ترس (في اليونانية tureos) وقصر ، في البداية بمعنى : معسكر الجيش (٣١) . (في اللاتينية castra, castrum) ، وصراط : طريق (في اللاتينية strata (Via) وربما أيضاً عسكر : موقع الجيش ، الجيش (في اللاتينية exercitus) ، وبلد (في اللاتينية palatium) .

إن التروية اللغوية في القرآن تقدم صورة واضحة عن علاقات العرب الثقافية بثقافات الشعوب المجاورة ، ويتجلى ذلك في وضوح شديد من تدفق الحصيلة اللغوية الآرامية المسيحية واليهودية في مجال التروية اللغوية الدينية فقد اقترضت العربية من خلال هذا الطريق مجموعة من ألفاظ التوراة أيضاً ، مثل : أمة من العبرية *umma:h* (أصل ، شعب) ، ونبي من العبرية *na:bi:(*)* ، وملاك من العبرية *mal'a:k* (بشارة ملاك) ، صدقة من العبرية *sda:qa:h* : حق ، سلوك قويم ، صدقة ، وصوم من العبرية *So:m* ، والحصيلة المقترضة من الإيرانية معروفة في القرآن حتى في مجال الدين ، ويمكن الإشارة هنا إلى الأصل الإيراني لمفهوم محوري فقط ، مثل : دين . وكما يثبت نولدكه (Noeldeke) (١٩٠٤) - ص ٤١ الملاحظة الثانية ، التقت في الكلمة العربية (دين) كلمات كثيرة :

١ - الكلمة العربية الأصلية : دين بمعنى النحو والطريقة

٢ - الآرامية العبرية : *di:n* بمعنى قضاء محكمة وحساب .

٣ - الإيرانية : *de:n* بمعنى دين .

ويرتسم في وضوح التأثير الأثيوبي - العربي الجنوبي أيضاً في التروية اللغوية العربية. فقد دخل منها إلى العربية ألفاظ الحياة اليومية من جانب ، مثل : خبز من الأثيوبية *hebest* وفارورة من الأثيوبية *qwarri:f* : متجملو يارد (٣٢) ، وبغل من الأثيوبية *baql* ، ومشكاة من الأثيوبية *masko:t* - ركن (٣٣) . وكذلك ألفاظ من لغة الدين من جانب آخر ، مثل : انجيل من الأثيوبية *wangel* (من اليونانية *evangelios* ، وبرهان من الأثيوبية *berha:n* : ضوء ، كشف ، وحزب من الأثيوبية *hezb* : مجموعة من الناس ، قبيلة . ولفظ مصحف الذي ظهر في وقت لاحق لجمع القرآن الكريم من الأثيوبية *mashof* . والكلمة الدخيلة (سجن) وهي وفق كل احتمال من القبطية . فربما دخلت إلى العربية ابتداء من خلال سورة يوسف فهي ترجع إلى الكلمة اللاتينية (*signum*) التي ترد بمعنى (سجن) . وترجع إلى قطع الفخار القبطية (شفاف) (٣٤)

ورغم أن التروية اللغوية القرآنية قد بحثت في دراسات منفصلة غزيرة ، وفي كتاب جيفري (A. jeffery) الوحيد (١٩٣٨) - دراسة للكلمات المعربة التي يضمها القرآن تحت أيدينا فإنه يجب أن نؤكد على أن حالة البحث الحالية ما تزال بعيدة عن تحليل شامل للتروية اللغوية في القرآن . فالألفاظ المعربة في أقدم عمل نرى كبير بعد القرآن في الأدب العربي ، وهو سيرة النبي لابن إسحاق (ت ١٥١ هـ / ٧٦٨ م) برواية ابن هشام

(ت ٢١٨ هـ / ٨٣٤ م) قد بحثها أحمد أرحيم جبو (١٩٧٠) .

ولما كان من الممكن أن يعد هذا النص ممثلاً للنثر الإسلامي المبكر الذي ما زال ينتمي إلى فترة ما قبل الفصحى ، وتعزى إلى البيانات الإحصائية التي قام بها جبو قيمة كبيرة ، فقد كشفت في نص يشمل حوالي ١٠٠٠ صفحة تقريباً ٢٢٦ كلمة أجنبية الأصل : منها ٣٣٪ تنتمي إلى مجال الدين والثقافة ، و ١٤٪ إلى مجال البيت وأدوات البيت والحديقة : ويتوزع الباقي أساساً بنسبة ٧ : ٨٪ على مجموعات الأشياء : الدلة ، والإدارة ، والحرب والصيد زاشرب والزينة .

وترجع (٨٤) كلمة من (٢٦٦) كلمة معربة أى حوالي ٣٧٪ ، إلى الآرامية ، ولغات الاقتراض الأخرى تمثل بأنصبة أقل بشكل ملحوظ ، فمن الإيرانية ٤٢ كلمة ، واليونانية ٢٩ كلمة ، والأثيوبية ٢٢ كلمة ، والأكدية ٢٢ كلمة أيضاً ، والعبرية ١٤ كلمة ، والعربية الجنوبية ٤ كلمات ، واللاتينية ٤ كلمات كذلك ، والهندية ٣ كلمات ، والقطبية كلمة وحيدة .

٤ - ١ - ٣ : أثر الشعوب التي أسلمت على الثروة اللغوية :

إن بسط العرب سيطرتهم على مناطق واسعة في الشرق الأدنى إثر فتوحاتهم في القرن السابع الميلادي قد خلق السبب لإدخال كلمات جديدة غريبة من لغات الشعوب التي وقعت تحت السيادة العربية . وفي الحقيقة لا تسمح الحالة غير الكافية للبحث التاريخي في الثروة اللغوية العربية بكلام محدد عن حقبة اقتراض كلمات محددة .

ولا يمكن أن نقرر في يقين كاف أيضاً ما إذا كانت كلمات مثل : برنامج (من الإيرانية ، قارن الإيرانية الحديثة barnazma) ، (٣٥) ، وفندق (من اليونانية pandokion) (٣٦) ، ودستور (من الفارسية : سلطنة ، حجة) (٣٧) إقليم (من اليونانية klima) ، قالب (من اليونانية kalopodion) وكلمات أخرى صارت قسماً ثابتاً في الثروة اللغوية العربية ، دخلت في العصر الإسلامي المبكر أو قبل الإسلام مباشرة .

غير أنه يبدو مؤكداً أن الانتشار السريع للعربية في مناطق واسعة جذب معه أول الأمر تقسيماً محلياً إلى حد ما من خلال تقبل رصيد من الألفاظ (٣٨) وكان قد قرر المعجمي العربي : أبو بكر بن دريد (ت ٣٢١ هـ / ٩٣٣ م) : وقد دخل في عربية أهل الشام

كثيراً من السريانية ، كما استعمل عرب العراق أشياء من الفارسية (٣٩) وكان كثير من غير العرب الذين اعتنقوا الإسلام وربما غير قليل أيضاً من أناس عربي الأصل في ذلك الوقت المبكر أصحاب لسانين ، كما أشارى . فك (J. Fueck) (٥٥) (١٩٥٠ م) ص ٤٦ إلى ذلك من خلال أسماء مشهورة فارسية ، واقترحت كلمات أجنبية في مجالات الإدارة وشتون الجيش بوجه خاص ، مثل : بندق : حاتم واشتق منها الفعل : بندق : حرس ، التي يمكن أن ترجع إلى الكلمة الإيرانية القديمة Pa:thraka (٤٠) وبديهي أنه في التخصص الأدبية تنعكس الثروة اللغوية الداخلة في العربية من لغات الشعوب المحكومة في قسم أكثر ضائلة .

ويبدو أن شعراء الرجز آنذاك يعكسون الوضع اللغوي بشكل جيد نسبياً . فالتسبية المثوية للكلمات المعربة لديهم أعلى نسبياً . بيد أن قصائد جرير (ت ١١٠ هـ / ٧٢٨ ، تقريباً) والفردق (ت ١١٠ هـ / ٧٢٨ م تقريباً) اللذين أقاما بالعراق زمناً طويلاً تشير إلى عدد مثير للدهشة من كلمات مقترضة من الإيرانية والآرامية من المحتمل أنها أخذت من لغة معاصريهما .

وعلى العكس من ذلك ، يفتقر إلى تلك الكلمات المقترضة إلى حد بعيد لدى متأقن هذين الشاعرين ، الشافى الأصل ، الأخطل (ت ٩٢ هـ / ٧١٠ م تقريباً) (٤١) .

وانتقل الاسم الخاص بمصر تمساح من الكلمة القبطية emsah متصلاً به علامة التأنيث (الشاء) (٤٢) . وعالج ا . جرومان (A. Grohmann) ١٩٣٢ م أثر اليونانية في لغة الإدارة في مصر التي سجلت بشكل أفضل في أى مكان آخر بسبب الوثائق البردية التي وصلت إلينا بكثرة . فهو يشير ضمن أشياء أخرى إلى ديموسيه (من اليونانية demosia) ، وطبل ، والجمع : طبل (في اليونانية tablon) ، سجل الضرائب سجل الأمطيان ، وهري ، والجمع أهراء (في اليونانية orrion ، وفي اللاتينية horreum) : حزن غلال تابع للدولة ، التي تطابق في المشرق الكلمة (أنبار : نوع من المكوس) من الفارسية h:amika - إن (الصيرى) الذي عرف بالكلمات : قسطال وجستال وجستار (هـ) (في اللاتينية quaestor) (٤٥) يطابق في المشرق كذلك اسم موظف إيراني الأصل ، أعنى gahbad (قارن الفارسية الحديثة kuhbud,kahbud) (ناقد الدراهم) (٤٦) .

وبديهي أنه قد إقتضت عربية أسبانيا وصفلية كثيراً من اللاتينية والرومانية كذلك ،

ومن ثم يشار على سبيل المثال في أسبانيا إلى نوع من المقاييس بكلمة قبطال مأخوذة عن الكلمة اللاتينية cubitalis (٤٧)

واستعملت الكلمة اللاتينية comes في عربية أسبانيا في صيغة قومس وقومش (٤٨) لرئيس الإدارة لطوائف مسيحية .

وفي الشرق تطلعت الكلمة المقترضة من comes أيضاً قمص ، وتعني رئيس الكنيسة القبطية . وقد وردت هذه الكلمة الدخيلة قبل ذلك لدى شاعر ما قبل الإسلام المتلمس : وما زال عمل سيمونت (Simonet) (١٨٨٨ م) عن الكلمات العربية الأسبانية المقترضة من اللاتينية والرومانية له قيمة رغم قدمه أيضاً (٤٩ - ١) .

وبالنسبة للحلم على السؤال عن حقبة اقتراض العربية للألفاظ الآرامية والإيرانية يقوم تحول أصوات الصغير في العربية (في السامية الأولى Sh) في العربية (س) ، وفي السامية الأولى < في العربية (ش) وبدايته الزمنية بدور هام . وقد قرر س . فرانكل (S. Fraenkel) ص ٢١ أن صوت (Sh) الآرامي عند الاقتراض يظهر في العربية (ش) تارة و (س) تارة أخرى . وقرئ ديفيد هانبريش مولر David Heinrich Mueller في محاضراته في مؤتمر وهو حول تاريخ أصوات الصغير السامية بين طيقتين من الألفاظ الآرامية الدخيلة في العربية ، (٥٠) اللتين عبر عنهما كارل بروكلمان (C. Brockelmann) في : الأساس في النحو المقارن للغات السامية (١٩٠٨ - ١٩١٣ م) ١ / ١٣٠ بطيقة قديمة وطيقة مبكرة .

ويفترض كارل بروكلمان أن تحول أصوات الصغير في العربية حدث بعد قبول الطبقة الأولى من الكلمات المقترضة ، ولذا فإن ألفاظ مثل : سارية ، من الآرامية shari:tha ، سياع (صيغة) من الآرامية shya: a أو سحر من الآرامية sha:ra (سحر ، مكرس ، ضريبة) قد اشتركت في هذا التحول الصوتي ، بينما حدث قبول الطبقة المبكرة . بعد أن تم التحول الصوتي ، ومن ثم تظهر أصوات الصغير في تلك الكلمات المقترضة بلا تغير ، مثل : سكين . من الآرامية sakki:na ، وشرقراق ، من الآرامية shraqra: qa أو شقين ، من الآرامية shofni:na . ولما كانت الألفاظ والأسماء العربية التي دخلت النبطية وبالمجرا ما تزال لا تظهر أي تحول في أصوات الصغير أيضاً فإن موسكاتي (S. Moscati) في L. Sistema Consonantico delle lingue Semitiche (١) نظام الصوامت

في اللغات السامية (روما ١٩٥٤ م) ص ٥٥ ، يفترض أن هذا يمكن أن يسرى على المائة الميلادية الأولى . ويشير م . فاما كلدونالد M. V. McDonald (١٩٧٤ م) إلى أن كل الألفاظ الدخيلة الآرامية ذات الصوت (sh) تظهر في القرآن بالسين . وهذا التحديد يصدق أيضاً على الألفاظ الدخيلة الإيرانية . مثل : محوس (ساحر) من الإيرانية magush ومسلك من الإيرانية mushk .

فهو يريد بناء على ذلك أن يحدد تحول أصوات الصفيير في العربية في وقت متأخر أساساً وعلى وجه التحديد في الفترة بين بداية القرن الثاني الهجري الثامن الميلادي ومنتصف القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي (٥١) . وما دام لم يتم حقيقة تحليل شامل للمادة اللفظية موضع البحث يشمل إمكانية التفريق المكاني أيضاً فإنه يجب أن يترك السؤال معلقاً عما إذا كان تحول أصوات الصفيير يمكن أن يتم معياراً للحكم على الترتيب الزمني للكلمات الدخيلة .

٤-١-٤ الثروة اللغوية في عصر ما بعد الفصحى :

إن طموح اللغويين العرب في العصور الوسطى لكي يحددوا عربية العرب الخالص (الفصحى) ، ويصوغوا بذلك معايير اللغة الأدب العربية الفصحى لا يقتصر على الصرف والنحو وحدهما ، بل إنه يشمل المعجم أيضاً . فالمعجم التي ألفها هؤلاء اللغويون تريد أن تضع معايير لما يجب أن يعد ثروة لغوية عربية فصحى لكي تفصل عن اللغة الدارجة (العامية) .

وبلا شك أسهم ذلك الطموح بالإضافة إلى ذلك في المحافظة على الثروة اللغوية الأدبية في عصور نقل الرصيد الثقافي الأجنبي من تدفق الألفاظ المعربة إلى مدى بعيد . بيد أنه رغم التقدير الذي وجهه فقهاء اللغة والأدباء إلى استعمال ألفاظ جديدة ، فإنه لم يكن ممكناً إيقاف الأبنية الجديدة والألفاظ المقترضة الجديدة . فقد دخلت أكثر فأكثر في الأدب أيضاً .

وحتى لدى شاعر مثل المتنبي (المتوفى ٣٥٤ هـ / ٩٦٥ م) ، الذي صرح لئلا يمسكه بالمازج التقديم في الأسلوب ، لا يمكن تجاهل التأثير الأجنبي ، مثل التأثير البيزنطي بألفاظ مثل : دمستق (٥٢) .

والحق أن الكتابات النثرية أعنى غير الشعر والأدب كانت الحواجز دون إدخال ألفاظ معربة بدرجة أقل ، إلا أن البناء اللغوي للعربية هنا أيضاً ، الذي شكل صعوبة إدراج الألفاظ

الأجنبية ضمن النظام (المورفولوجي الصغرى) للغة ، حال دون تسرب غير مقيد للكلمات المقترضة .

وما تزال المقاومة المذكورة للعربية المكتوبة تجاه قبول الألفاظ الأجنبية قائمة إلى يومنا هذا . وتعد النسبة المثوية من الألفاظ الأجنبية في اللغة (العامية) في كل البلاد المتحدثة بالعربية أعلى كثيراً من تلك النسبة من الألفاظ الأجنبية في لغة الكتابة . فالقاعدة على وجه التقريب هي أن الألفاظ الأجنبية التي تمثل في اللغة (العامية) رصيداً لفظياً متداولاً حل محلها في العربية المكتوبة صياغات جديدة أو ترجمة لكل حرف *lehnuebersetzung* أو رصيد لفظي قديم أعيد إليه الحياة . وهكذا تقابل كلمة (أثوميل) في اللغة المنطوقة ، كلمة (سيارة) في اللغة المكتوبة ، وحل محل (بوليس) شرطة ، و (وبرلمان) مجلس النواب ، وكلمات أخرى شبيه بذلك ، مثل (سيكلوجيا) محل علم النفس .

وقد حدثت حماية تعريب مماثلة للرصيد اللفظي الأجنبي عند نقله إلى الثقافة العربية الإسلامية في العصور الوسطى . فقد نقل من خلال الوقوف على العاوم اليونانية رصيد ثقافي أجنبي هيلنيسى غالباً ، وتدين الثروة اللغوية العربية هذه العملية بالفضل في توسيع هائل لحصانها وإمكانات البناء فيها . فقد أيضاً استمر آنذاك اقتراض المصطلحات الأجنبية ، مثل : قاطافيس (في اليونانية *kataphasis*) وأيو فيس (في اليونانية *apophasis*) الاستثناء . (٥٣) . وليست حصيلة الاقتراض المستمر كبيرة للغاية . ويدخل في هذا : (فيلسوف) الذي اشتق منها الكلمة العربية (فلسفة) ، أو بلغم (في اليونانية *Phlegma*) ، أو أثير (في اليونانية *aither*) أو هيولى (في اليونانية *ule*) واستعمل إلى جوار ذلك أيضاً الكلمة العربية (مادة) .

وفي الغالب نقلت المصطلحات اليونانية من خلال صياغات جديدة عربية : ألفاظ مثل : هوية بمعنى كنهه واليوم بمعنى شخصية . (٥٤) وجود (*to einai*) ، ومود (*to on*) ، وعدم ، وكلية (*to don*) ، واليوم بمعنى معهد علمي ، وكمية ، وكيفية ، ومصطلحات أخرى كثيرة تدل على وجودها لكل مرحلة . ويصعب التعرف على بعض الألفاظ المنقولة نقلاً حرفياً *Lehnuebersetzung* مثل اللفظ المنقول عن علم الرياضيات الهندى (صفر) الذي حوكنى اللفظ السنسكريتي (*su : nya*) (٥٥) .

وعندما نقلت مصطلحات أجنبية ، في الغالب يونانية ، حاولوا إحلال صيغ عربية محلها مباشرة . أما أسماء العلوم التي ذكرت في كتاب مفاتيح العلوم لأبي عبد الله الخوازمي

المؤلف في حوالي ٥٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م ما زالت بالصيغة المقترضة عن اليونانية، أي ثالوجيا وأتماطيق وجومطريا وأسطنوميا، وموسيقا، وكيميا (٥٦). فقد استعمل في عصور متأخرة ليس أكثر من موسيقى وكيمياء باعتبارها كلمات دخيلة.

وعلى العكس من ذلك حلت تعبيرات معربة مثل (علم اللاهوت)، وعلم الحساب، محل تعبيرات أخرى. وفي الحالات التي افترض فيها إلى تعبيرات عربية معادلة افتراضاً تاماً وكانت النقل الحرفي غير ممكن وأيضاً لجأوا إلى نقل مباشر للألفاظ يونانية نقلت غالباً بطريق غير مباشر إلى العربية عن طريق السريانية. وفيما يتعلق بأسماء النباتات والمعادن والمواد الأخرى خاصة دخل الرصيد اللغوي القديم بطريقة مباشرة إلى العلوم العربية (٥٧) إن تطور الثروة اللغوية يتبع أحداثاً تاريخية معينة فهو يعكس تاريخ الحضارة خاصة. وليس ممكناً في الإطار المحدود لهذا العرض أن تفصل التطورات المتنوعة التي حدثت، ثروة اللغوية في عصر ما بعد الفصحى، خاصة وأنه ليس في مقدورنا إلى الآن أن نقوم في أغلب الحالات باستدلال معجمي في نصوص ذلك العصر.

وتتمثل العلاقات الثقافية للعالم الإسلامي نحو الشرق في نقل الفوق المصنوع من الفخاش أو الفوق الذي عرف عن طريق أسرى الحرب الصينيين في العالم العربي (انظر الفصل التاسع: علم المخطوطات ٩ — ٢ — ١). وقد أطلق في العصر العباسي على الورق لفظ (كاغد) التي ترجع إلى الكلمة الصغدية ka: gdi (٥٨).

وينعكس التقسيم المحلي المتزايد للعالم الإسلامي من الناحية اللغوية في تأثيرات خارجية مختلفة، وينقل الأديب أسامة ابن منقذ (المتوفى ٥٨٤ هـ / ١١٨٨ م) الذي عاش في الشام، وتصور ترجمته محاورته لفرسان الحملات الصليبية، تعبيرات غريبة من اللغة الفرنجية frankisch.

وينقل مؤرخو الحكم المغولي ألفاظاً مغولية وتركية، وزاد بعد الاجتياح المغولي تأثير التركية أكثر فأكثر، وتكتنف لغة المؤرخين المماليك كذلك بألفاظ تركية معربة.

وعلى سبيل المثال أفصت الكلمة المقترضة للتركية ahur, ahir (اصطبل) من الفارسية (a: hur)، الكلمة اللاتينية القديمة المعربة (اصطبل) في اللاتينية (stabulum) التي هي الآن في العربية أيضاً آنحور. وبانيار حكم المماليك ومن تلامهم من العثمانيين اختفت كثير من الألفاظ التركية المعربة مرة أخرى.

بيد أنه قد صارت كلمات غير قليلة رصيدةً ثابتاً في الثروة اللغوية الحديثة . ويدخل فيها كلمات مثل :

جمرك (في مصر) ، كمرك (في سوريا) ، من التركية : gu : mau : k من اليونانية kmmer kion ، وعربه أو عربية من التركية araba ، وقنبلة من التركية kumbara من الفارسية humbara ، وشربه من التركية corba وكلمات أخرى كثيرة . صاغها العلماء العثمانيون من المادة اللفظية العربية .

ولا يمكن أن نتجاهل ببساطة الكلمات المقترضة التي دخلت من التركية تلك التي وهكذا فلا يمكن اعتبارها ببساطة من الناحية الشكلية كلمات مقترضة ويدخل في هذا على سبيل المثال أسماء الرتب العسكرية ، مثل ضابط ، وملازم ، وفريق ، أو مصطلحات الإدارة ، مثل : بلدية ، ورسمى الخ .

ومع مرور القرن التاسع عشر حل تأثير اللغات الأوروبية ولا سيما الفرنسية والإنجليزية محل التأثير التركي تدريجياً . ولم تؤخذ بعين الاعتبار هنا موجة الاقتراض والنقل الحرفي للألفاظ من اللغات التي وأكبت نهضة لغة الكتابة العربية ، حيث أفرد فصل لمرحلة التطور الحديث للعربية (انظر ما يلي ٢ - ٤ ، لغة الكتابة العربية في العصر الحديث) .

المصوامش

(١) قارن : هنري فليش (H. Fleish) في :

Etudes de phonétique arabe . Beirut 1949 — 1950 (Melanges de L' Université Saint — Joseph 28)

(٢) حاولت الالتزام بالمصطلحات التي ذكرها المؤلف مع وضع ما أراءه المعنى المراديين قوسين وهكذا ترجمت (adverbiale Bestimmung) بشيد الاسم (Bestimmung) (adnominale) بيقيد الفعل (المترجم)

(٣) عن المضارع المستمر (جهة غير تامة) في الأكاديمية ، والأثيوبية ، والبربرية . الليبية ، انظر أ . روسلر (O. Roessler) في :

(Roessler, Verbalbau und Verbalflexion in den semitohamitischen Sprachen In : ZDMG. 100 (1950) 461 — 514

وهو نفسه في :

Akkadisches und libyisches Verbum In Orientalia N.S.20 (1950) 101 — 107.

و أ . كلينجتهين (A. Klingenhpen) ، في :

Die Paefix und die Suffixkonjugation In Homito Semitisch
In : Mitteilungen des Instituts fuer Orient — forschung 4
(Berlin 1956) 211 — 277

وكذلك ب . كينست (B. Kienast) في :

Das Punktualthema Yaprus und Seine Modi
In : Orientalia N. S. 29 (1966) 151 — 167

وترجم المقالة التالية لإساعيل عميرة غير أنها لم تنشر بعد .

Wolfdietrich Fischer : die Perioden des klassischen arabisch.
in : Abr - nahrain 12 (1972) 15 - 18 (٣)

(٤) اللغة التي يطلق عليها هنا « لغة ما قبل الفصحى » ، تماثل تقريبا المادة اللغوية التي عالجها (أ . بلوخ Alfred Bloch) في :

Vers und Sprache im altarabischen. Basel 1946.

(٥) انظر ، سيويو : ٢ — ٣٢ (طبعة يولاقي) ، ٤ — ٣٠٣ وما بعدها (تحقيق عبد السلام هارون) : هذا باب ما أعرب من الأعجمية .

- (٦) المفرد (درهم) يرجع إلى الجمع (دراهم) المغرب عن الكلمة الفارسية (الوسيلة)
(drahma) ، قارن : ١ . شيبثالر ، 216 (1955) A. Spitaler .
يقول سيوييه ٣٠٣/٤ : ألقوه ببناء (هجرع) ، المترجم .
(٥) يقول سيوييه ٣٠٣/٤ : ألقوه بفوعل .
(٧) وفي العربية ، توجد إلى جوار تلك الصيغة ، صيغة (آجر) القرية من الصيغة
الأكادية أيضاً ، قارن : 5 (1886) Fraenkel .
يقول سيوييه (٣٠٤/٤) : وقالوا : آجور فالقوه بماقول (فاعول) ، المترجم .
(٨) انظر : سيوييه ٣٤٢/٢ (ط . بولاق) ، ٣٠٥/٤ وما بعدها (تحقيق عبد السلام
هارون) : هذا باب الطراد الإبدال في الفارسية ، قارن أيضاً 17 ff (1919) siddiqi .
(٩) في الفارسية الحديثة gurba : قطة ، قارن : Eilers (1962) .
يطلق سيوييه (٣٠٥/٤ ، ٣٠٦) على صوت (g) الفارسي : الحرف الذي بين الكاف
والجيم ، وعلى صوت (P) : الحرف الذي بين الياء والفاء ، ويقول أيضاً ٣٠٦/٤ : فاليدل
مطردي في كل حرف ليس من حروفها ، بيدل منه من حروف الأعجمية . (المترجم)
ويقول الجواليقي في المغرب ص ٥٤ : وربما غيروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية
العرب وهذا التغيير يكون بإبدال حرف أو زيادة حرف أو نقصان حرف أو إبدال حركة أو إسكان
متحرك ساكن . . ، وللمعرفة تفصيل ذلك انظر : باب معرفة مذاهب العرب في استعمال
الأصمعي ، ص ٥٤ : ٥٨ ، وباب ما يعرف من المغرب باختلاف الحروف ، ص ٥٩ ، ٦٠
(المترجم)
قارن : على سبيل المثال ، الجواليقي (تحقيق . أحمد محمد شاكر) ١/٩٨ وما بعدها =
(تحقيق زخار Sachau) ٩/٤٣ وما بعدها .
(٥) النص في المغرب للجواليقي ص ١١٦ : وقال أبو حاتم : قال الأصمعي . (ير)
أين ، والتبسط يميلون الظاء طاء (المترجم)
(١١) انظر : الجواليقي (تحقيق أحمد محمد شاكر) ٢/٦٨ وما بعدها = (تحقيق زخار
Sachau) ١٠، ٢٩ وما بعدها .
(١٢) السيوطي : المزهر في علوم اللغة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة ،
بدون تاريخ ٢١٧/١ : ٢٩٤ ، ولكن تحت : النوع وليس الباب (المترجم) .
(٥) سورة الزخرف آية ٣ .
يقول الجواليقي في المغرب ص ٥٣ : وذلك أن هذه الحروف يغير لسان العرب في
الأصل ، فقال أولئك على الأصل ، ثم لفظت به العرب بألسنتها ، فعربته قصار عربياً بتمزيبها
إياه ، فهي عربية في هذه الحال ، أعجمية الأصل . (المترجم) .

- (١٣) انظر : الجواليقي (تحقيق شاكِر) ٨٤٤ - ٩٠٩ - (تحقيق زغار) ٥٤٤ - ١٤٥ .
- (١٤) السيوطي : الأتقان في علوم القرآن ، ط القاهرة ١٩٥١ ، ١/ ١٣٥ - ١٤١ .
- (١٥) بدر الدين الزركشي : البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٥٧ ، ١/ ٢٨٧ - ٢٩٠ .
- (١٦) قارن : جيفري (1938) 75 f. ويمكن أن تصور الصيغة القرآنية (الباري) بالهمزة ، صيغة مفصحة .
- (١٧) قارن : تولدكه (1910) 38 ، Noeldeke ، وجيفري (1938) 129 ، وجيو (١٩٧٠) ص ١٣٣ وما بعدها .
- (١٨) انظر : WKAS I 36 (kataba) .
- (١٩) قارن : جيفري (1938) 233 f. ، وجيو (١٩٧٠) ص ٢٨٦ وما بعدها .
- (٢٠) قارن ، كذلك ف . ليسلاو (Wolf Leslau) ، في Southeast semitic Cognates to the akkadian Vocabulary. in : Jaos 82 (1962) 1 - 4 und 84 (1969) 115 - 118 .
- (٢١) تذكر الأمثلة العربية هنا على خلاف التمثيل الآخر هنا أيضاً مع نهاية الرفع (" S) ل تراعى إمكانية المقارنة مع الأكادية .
- (٢٢) في لسان العرب لابن منظور ١٩ / ٣٠٢ : قال ابن سيده : العظاية على حلقه سام أبرص ، وفي ص ٣٠٣ : عطاء يعطوه عطلوا اغتاله فسقاء ما يقتله . (المترجم) .
- (٢٣) الوين عند العرب الأبيض (التراقي) أو الأسود هكذا حكى عن ابن الأعرابي قال ابن خالويه : اللونية الزبيب الأسود ، وقال ابن بري : الوين الثوب الأبيض عن ثعلب عن ابن الأعرابي .
- (٢٤) انظر : سالونن (1952) 5. ff .
- حيث نعالج ألفاظ حضارية قديمة أخرى ، وبخاصة ورد ، كما ، علة ، وحصين ، ومر وأكار ونجار ، وفخار ، وتاجر ، وكذلك دين وسكر وترجمان .
- (٢٥) ديوان الأعشى ، (نشرة جايير Geyer) ٨ / ٥٥ (ينسج) ، و ٣٠ / ٢٢ (ياصين) ، و ٤٦ / ١ (يستان) ، ٧ / ١٥٥ (ناي ، صنج) . .
- (٢٦) ديوان الأعشى (نشر جايير Geyer) ٨ / ٥٥ ، قارن أيضاً : حول هذه الألفاظ ، السيد يعقوب بكر (١٩٧٠) ص ١٠٣ .

- (٢٥) ديوان الأعشى (نشرة جابر Geyer) ٢٠/٢٢ ، وعن Ward ، قارن
١- سالونن A. Salonen (1952) 1 f
- (٢٦) ديوان الأعشى ٦١/٤ فيه الصيغة المعربة (سابور) ، بينما وردت الصيغة
الفارسية (شاهبور) عند الجواليقي (تحقيق أحمد محمد شاكر) ٨/ ١٩٤ = (تحقيق زخاو Sachau
وكسرى شاهنشاه عند الأعشى ٦/٣٣ وأيضاً في بيت لأبي الصلت عند الطبري ١/ ٩٥٦ ،
سطر ١٥ شاهد . قارن كذلك الجواليقي (تحقيق أحمد محمد شاكر ، ٢٠٨ ، ٨ = (تحقيق
زخاو) ٢ ، ٩٤ ، 82 Siddiqi (1919)
- (٢٧) قارن : الجواليقي (تحقيق أحمد شاكر) ١ ، ٤٢ = (تحقيق زخاو Sachau)
٢ ، ١٢ : قال أبو سعيد (السكري) : سمعت العرب تقول للأريمة : استار ، لأنه
بالفارسية (جهاز) فأعربوه . في لسان العرب انظر مادة (ستر) وردت لاستار أبيات
شواهد للأعشى والكميت والأعطل وجبرير .
- (٢٨) ١ . لين E. W. Lane : An Arabic - English Lexicon -
انظر مادة (استار) من 1305 a
- السريالية estera من اليونانية Stater برهلول . نشرة دوقال R. Dauai, 245, 10 ff
- (٢٩) قارن : فرانكل ، 42 (1886) Fraenkel
- (٣٠) 205 (1962) Eilers
- (٣١) حول معنى : معسكر الجيش في سورة المرسلات آية ٣٢ أنظر :
- W. Fischer : Farb - und Formbezeichnungen in der Sprache der
altarabischen Dichtung. Wiesbaden 1965. 363 Anm.
- الألوان في لغة الشعر القديم ، أبياتها ودلالاتها .
- (٣٢) 215 (1955) A. Spitaler
- (٣٣) استخدمت الكلمة في العربية وفق سورة النور آية ٣٥ ، في سياق ديني فحسب ،
قال تعالى : الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح . . . إلى آخر الآية .
- (٣٤) انظر نولدكه ، Beitrage zur semitischen Sprachwissenschaft,
Strassburg 1904
- (٣٥) قارن :
- A. A. Beven : Some Contributions to Arabic Lexicography,
في العدد التكراري ١٥ . برونه E. G. Browne ، ١٩٢٢ ، ص ٧١
- G. Bergstraesser, in z s 8 (1930) 40

- (٤٠) انظر : كتاب جيفري : The Foreign Vocabulary of the qur,ā:n, (المترجم) Baioda 1938
- (٤١) أحمد أرحيم حيو ، رسالة دكتوراة هايدلبرج ، ١٩٧٠ A. Irhayem hebbo
- (المترجم) Die Fremwoeter in der arabischen Prophetenbiographie des Ibn bischam (gest. 218/834), diss. Heidelberg 1970
- (٤٢) Eilers (1962) 217 f.
- (٤٣) Fueck (1950) 444
- (٤٤) Eilers (1962) 218 und 219 (anm. 22)
- (٤٥) Wortguf - وصيد لفظي - sondergut
- (٤٦) الجواليقي (تحقيق أحمد شاكر) ٣/٢١٦ - (تحقيق زخار ، ٨/٨٩ أي ص ٢٦٤ طبقاً لترقيم الكتاب مع المقدمة . الجمهرة ٣٦١/٢ (المترجم)
- (٤٧) أي في كتابه : العربية . دراسات في اللغة والمعجمات ورؤايل .
- (٤٨) إبلاغ عطاي من ايلارز (W. Eilers) إلى شال (A. Schall) بتاريخ ١٩٦٧/ ١٢/٢٢ م .
- (٤٩) ويمثل شعر شعراء الرجز عند الجواليقي في الغالب الشواهد ، فقد ذكرت (٧) أبيات لفرزدق ، و (١٨) بلخير كشواهد على كلمات معربة . ولم يظهر الأخطأ بيت وحيد كشاهد .
- (٥٠) انظر : ص ٦٥ من W. Spiegelberg . koptisches Handwoerterbuch . Heidelberg 1921 .
- (٥١) E. Levi - Provençal . La peninsule Iberique au moyen - Age...
- (٥٢) انظر : Spitaler (1955) 214 f
- (٥٣) Grohmann (1932) 278 f
- (٥٤) Eilers (1962) 212 f
- (٥٥) Dozy (1881) 11 302
- (٥٦) قارن : لدى عبد المنعم الحنيري الصيغة قومش EI I (1960) 4 gla
- (٥٧) ديوان المتلمس (تحقيق ك . فولرز k. Vollers) ٧/٩
- والبيت الذي يعنيه المؤلف هو :
- وعلمت أن قد منيت بنيطسس
- إذ قيل كان من آل دوقن قومس
- البيت ٨ من القصيدة ٩ من ديوانه (بتحقيق حسن كامل الصيرفي) مجلة معهد المخطوطات

- العربية ، المجلد الرابع عشر ، ١٣٨٨ - ١٩٦٨ م .
- وفي المغرب لجوالقي ص ٣٠٦ : قال ابن دريد (نقلا عن الجوهري ٥٩١/٣) : ومما أخفوه من الرومية (قوس) ، وهو الأمير .
- ويقول محقق الديوان : وروى آخر البيت في مخطوطي الديوان ب ، ج : (قسم) . وجاء فيها : قس : يريد الشرف ، جمعه : قمامة ، مثل : تبع وتبابعة .
- وفي لسان العرب لابن منظور ٦٦/٨ (ق م س) : والقوس : الملك الشريف . والقوسن : السيد ، وهو القوس عن ابن الأعرابي . . . والجمع قمامس قمامسة . ادخلوا الماء لتأنيث الجمع . ويلاحظ أن الكلمة رويت بالميم المشددة مع غم القاف تارة : قمس ، وبالميم والواو مع فتح القاف تارة أخرى : قومس . (المترجم) .
- (٤٩) أعاد جريفيث (Griffin) النظر في الحصلة اللفظية الرومانية في (Vocabulista) ١٩٥٣ - ١٩٦٠ م .
- (٥٠) في : مناقشات مؤتمر الاستشراق الأول السابع . ألقى في فيينا في عام ١٨٨٦ م . الجزء الخاص بالساميات ، فيينا ١٨٨٨ . من ص ٢٢٩ : ٢٤٨ .
- (٥١) قارن أيضاً ما يل تطور اللفظ العربي ، الملاحظة ٢٢ .
- (٥٢) ديوان المتنبي (محقق ديتريري (Dieterici) برلين ١٨٦٦ ١٩/٥٣٠ ، (طبعة بيروت ١٩٦٤) الجزء الثاني ، ٦/١٨٠ .
- (٥٣) حول الكلمات المعربة اليونانية في التراث القديم في الترجمة ، انظر ر . فالتر (R. Walzer) في كتاب (New Light on the arabic translalations of aristotle Greek into Arabic - Oxford 1962 .
- وأيضاً ج . اندرس (G. Endress) في رسالته لهكتوراه : 1962 .
- Die arabischen ueberetzungen von aristoteles' Schrift, De Caele Frankfurt / M. 1966, 48, 62
- Richard M. Frank, The origin of the arabic philolso phical term (٥٤)
- In . Cahiers de Byrsa 6 (1956) 181 — 201 . آنية
- وتعني هوية نقل حرفي للكلمة السريانية : ha : wya : كان
- وحول مطابقة المصطلحات العربية واليونانية ، قارن أيضاً :
- G. Endress . Proclus Arabus. Beirut 1973 (Beirut text und Studien 10) . 76 ff .

M. Cantor : Vorlesungen ueber Geschichte der Mathematik. (٥٥)
Leipzig 1900 — 1908.

(Nachdruck . Stuttgart 1965) . 13. 614 und 711.

(٥٦) انظر : كتاب مفاتيح العلوم (تحقيق فان فلوتهن)

ليدن ١٨٩٥ / ١٣٢٠ / ٨ / ١٣٣٠ / ٩ / ١٢٠٠ / ١٢٠٦ / ٣

(٥٧) لا توجد بحوث منتظمة عن النقل الحرقى والنقل (غير الحرقى) من خلال أصوات
أخرى للأسماء اليونانية . ويمكن أن يشار هنا فقط إلى :

E. Schmitt . Lexikalische Untersuchungen zur arabischen
uebersetzung Von Artemidors Traumbuch. Wiesbaden 1970 (Akademie
der Wissenschaften and der Litertur.

Veroeffentlichungen der orientalischen kommission bel. 23)

حيث تعرض علاقة أسماء يونانية مترجمة ومنقولة ودلالاتها من خلال ترجمة قديمة
انظر أيضاً حول المصطلحات العلمية الطبية المفترضة والمترجمة .

Islamic Medicine. Edlinburgh 1978 (Islamic survey 1 25 — 30

WkAS I 10 a : انظر (٥٨)

نحو منهج شامل لتعليم اللغة العربية :

نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب(*)

١. د. أحمد طاهر حسين

تقاس حضارات الأمم بمدى ما وصلت إليه من تطور مادي وفكري على حد سواء ؛ ولا جدل في أن النهضة الفكرية تقوم على حصيلة ما أنتجه شعب ما في مجال العلوم والمعارف بوجه عام ، وتزداد هذه النهضة قيمة كلما عرف الشعب طريقة التفكير من خلال نظم ينتهجها أو نظريات يبتدعها ويتوفر - لها .

وتاريخ العالم حافل بشئى النظريات : السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية وما إليها ، والعرب - شأنهم شأن الأمم الأخرى - لهم تاريخهم ، ولهم نظرياتهم في شئى المجالات .

وفي المجال اللغوى بوجه خاص ، ابتدع العرب العديد من الفروض والمقولات ولكنها ظلت مستقلة بعضها عن بعض ليس فقط على مستوى الجانب الفكرى أو الدراسة والبحث عموماً ، بل تعدى ذلك أيضاً إلى الكتب المدرسية التى درجت على تشقيق المادة اللغوية الواحدة ، ففصلت بين دراسة النحو ودراسة البلاغة ، وكادت تهمل أو أهملت بالفعل الجانب النطقى أو دراسة أصوات اللغة العربية دراسة متأنية ، واكتفت في جانب المعنى بتقريب المراد إلى الطالب دون إقداره على استفتاء القاموس العربى وتشجيع المهارات الفردية في هذا الصدد .

سبب هذا الاستقلال في البحث والدراسة ، وما نتج عنه من تشقيق المادة اللغوية قد يرجع إلى ظاهرة التخصص الدقيق التى يظن أنها وحدها سمة المنهج العلمى ، وقد جاء هذا على حساب النظرة التجميعية إلى الأمور ، فجاء عرض التراث اللغوى في لوحات منفصلة دون أن يضمها شريط تتلاحق فيه المقولات على نحو يجمعها ويرتفع بها إلى مصاف النظريات بمعناها العلمى الدقيق .

(*) هذا عنوان كتاب مائل للطبع الآن ، والمؤلف يعمل أستاذاً مساعداً في معهد اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .

علوم الأصوات والصرف والمعاجم والنحو والبلاغة — على هذا الترتيب — تتكامل فيما بينها لتحقيق النموذج أو المثال للتعبير باللغة العربية .

ولكى يصل التركيب العرقي إلى النمط أو النموذج الأمثل كان عليه أن يتحقق أو بلغة أدق تكتمل فيه مراضقات صوتية وصرفية ومعجمية ونحوية وأسلوبية ، وهذا ما أعنيه بمصطلح نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب .

لقد كان أدامى مصطلحان يصلحان للعونة على ما أقصده بهذه النظرية : مصطلح الاكتمال اللغوي ، ومصطلح الصحة اللغوية . وقد آثرت الأول مهما لقربه — في رأيي — من الظاهرة المطروحة ولأنه يمثلها أكثر من المصطلح الآخر .

الصحة اللغوية تنصرف عادة إلى استفادة الجملة العربية بمعناها النحوي على وجه الخصوص ، رغم أن الأسلوب قد يكون صحيحاً من الناحية اللغوية ولكن هذا لا يعنى أنه مطابق للسياق في كل مرة . أما الاكتمال فإنه يعطى تصوراً عن وجود طبقة أو مستوى يوصل إلى ما يليه ويرتبط بسابقه أشد الترابط ، وهكذا — كما أتصور — حالة تلك العلوم اللغوية إذ يعمل كل منها على بلورة طبقة ما تندرج إلى أخرى فأخرى على نحو متغلغل ومتسلسل .

في الأسلوب المتكامل تتميز عدداً من المستويات المترابطة ، فالصوت الصحيح يتجاوزه مع غيره من أصوات تتلاءم ولا تتنافر — على اللسان وفي الأذن — يرفع الكلمة إلى أن تكون مقبولة على مستوى الصيغة ، والصيغة المقبولة لا بد وأن يكون لها معنى متعارف عليه ، وتوالى هذه الصيغ مع غيرها من أدوات يجعل التركيب متبوعاً على مستوى النحو ، ومطابقة التعبير للموقف والسياق يصل بالتركيب إلى النموذج الذي يحدده علم المعاني من علوم البلاغة

أعرض فيما يلي لأبعاد نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب ، وفيها يتكامل كل بعد مع ما يليه :

البعد الصوتي

على النقيض من دراسة الأصوات في اللغات الأخرى نجد أن الاهتمام بدراسة الأصوات عند العرب قد أتى من قبل طوائف عدة هم : قراء القرآن الكريم ، وعلماء التجويد ، واللغويون ، والبلاغيون ، وأيضاً الفلاسفة — كما سرى — ومن جهودهم المتضافرة نستطيع أن نحصل على معطيات متكاملة عن الحائزين : النطقي والسمعي على حد سواء .

وقد أستطرد للحظة فأشير إلى أن من يتبع الأصوات عند العرب بعدها قد نشأت أولاً على أيدي المهتمين بقراءة القرآن الكريم وإقراءه على عهد الصحابة رضوان الله عليهم. وقد اشتهر من الصحابة سبعة هم : عثمان ، علي ، أبي ، زيد بن ثابت ، ابن مسعود ، أبو الدرداء ، أبو موسى الأشعري ، وعنه أخذ العديد من الصحابة وبعدهم خلق من التابعين في أمصار عدة . (١) .

لم تقتف المسألة بعد ذلك عند حاود التقليد والمتابعة لهذا الجهد بل تعدى الأمر إلى عملية تصنيف وتفتيش نظراً لأهمية هذا الفن .

وهنا بدأ التصنيف في القراءات على يد أبي عبيد الله القاسم بن سلام ، ثم أحمد بن جبر ، ثم إسماعيل بن إسحاق ، وبعد ذلك الطبري . وقد صنف طبقات أئمة القراءات الإمامان : الذهبي والجزري (٢)

ابن قتيبة في كتابه « تأويل مشكل القرآن » يورد سبعة وجوه للاختلاف في القراءة بينما أن تشير إلى ما يحس الجانب الصوتي وهو النوع الخامس الذي قال عنه :

« أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها على نحو قوله تعالى : « وطلع منضود » في موضع « وطلع منضود » .

فالخرف الخلق هنا قد تعاور على حلق آخر وحل محله ، وبرغم اتحاد المخرج نوعاً كان الاختلاف على نحو ما تصوره ابن قتيبة (٣) .

يورد ابن قتيبة أمثلة أخرى للاختلاف في القراءة ، المثلل يقرأ عبي حن ، وغيره : حني حن ، والأسدي يقرأ بكسر حرف المضارعة في : يعلمون ، تعلمون ، وتسود وجوه ، ألم لإعهد إليكم ، والتيمى يهز ، والقرشي لا يهز ، والآخر يقرأ : وغيبض الماء بإشباع الضم مع الكسر ، وهذا يقرأ : عليهم وفيهم بضم الماء فيهما . وكل ذلك ثابت بالوحي المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم (٤) .

وتتوالى الدراسات الصوتية بفضل جهود كل من سيويه وابن جني والأخفش وابن سينا وابن يعش وابن الجزري والسيوطي . اهتموا بالتحليل الفسيولوجي لكيفية إصدار الأصوات ، ودرسوا جهاز النطق من ناحيته : التشريعية والوظيفية وعرضوا لمخارج الحروف ووزعوا الأصوات عليها ، كما بينوا طريقة لإخراج كل صوت وصفته .

وقد جاء اهتمامهم بالأصوات ليشمل جهازى الإرسال والاستقبال معاً : اللسان والأذن بوصفهما الأداة الرئيسيتين ، وبهما سوياً تحقق الرسالة الكلامية غرضها .

قد نفهم السر وراء هذا الاهتمام إذا كنا يصدد لغة منطوقة يتداولها أصحابها كلاماً واستماعاً أما إذا كنا أمام لغة مكتوبة فإن حساسة البصر قد تتناوب المسئولية بدلاً من السمع ، وهو ما لم يحدث في تاريخ اللغة العربية حتى الآن ، بمعنى أننا لا نجد اهتماماً بالعين كوسيلة استقبال أو أداة للقراءة بقدر ما نجد الاهتمام منصباً على أعضاء النطق . (٥) .

معاملة اللغة العربية على أنها لغة منطوقة كان الدافع — فيما يبدو — لاهتمام المؤلفين العرب بالتركيز على مسألة النطق والسمع لا مسألة الاستهزاء والقراءة . (٦) .

هذه الأولى هو الكلام ، وهذه الثانية هو القراءة والكتابة والكلام كان في رأيهم أهم أو له الأولوية كما يشهد بذلك ما وصلنا عنهم من نتائج .

فهم القدماء للغة واضح من تعريفهم لها بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم (٧) وربما كان هذا سبباً في تركيز الباحثين العرب على المخارج واختلافهم عليها ، فقد قيل إنها ١٤ أو ١٦ أو ١٧ أو حتى ٢٩ بعدد الحروف نفسها (٨) .

وصف العرب كل حرف وصفاً صوتياً شاملاً ومكتفياً وذلك من حيث : الشدة والرخاوة ، الجهر والمهمس ، الاستعلاء والاستفال ، الإطباق والانفتاح ، الإذلاق والإصمات . وكذلك من حيث : الصغير ، والقليلة ، والانحراف ، والتكبير ، واللين ، والتفشي والاستطالة .

جاء ذلك بهدف الحفاظ على النطق السليم ليس فقط لحروف اللغة العربية بل ولحركاتها أيضاً : القصيرة والطويلة على حد سواء (٩) .

وقد يبرهن على هذه المقولة ما نجده لدى أحد الفلاسفة وهو ابن سينا في كتابه « أسباب حدوث الحروف » الذي زواج فيه بين النظرية والتطبيق ، وارتقى بدراسة الأصوات من المجال التقني إلى الصرف إلى مجال التعليم والممارسة اللغوية ، وذلك حين أضاف عدداً من الملاحظات على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بما يعطى على نطق بعض الحروف على ألسنة الناس في عصره ، ومدى ما يصيب بعضها الآخر من تأثيرات مردها بعض عادات لغوية موروثه ، بل أكثر من ذلك نجده يتتبع طريقة عملية — غير وصف المخارج — لتقريب النطق وتسهيله لدى المتحدثين باللغة العربية ، يقول ابن سينا :

« الفصل السادس في أن هذه الحروف من أى الحركات الغير نطقية تسمع :
وتجتزى فقط بمجرد إشارات :

الخاء تسمع عند حك كل جسم لين حكاً كالقشر بجسم صلب ، والقاف عند شق الأجسام وقلمها ، والطاء تحدث عن تصفيق اليدين بحيث لا تنطبق الراحتان ، بل ينحصر هنالك هواء له دوى ، ويسمع عن القلق أيضاً مثله ، والتاء عند قرع الكف بأصبع قرعاً بقوة (١٠) .

أراد ابن سينا بهذه المقاييس أن يقرب نطق الحروف بطريقة ملموسة أو عملية وأن يخلق الألفة بين الأصوات العربية والناطقين بها عن طريق المعاشاة والخبرة بأمور وظيفية.

وصنع ابن سينا هذا نجد له نظيراً في الدراسات اللغوية الحديثة ، فهي هو ذا واحد من أساتذة اللغة بالولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أورد وصفاً صوتياً ضافياً ومسهباً لطريقة نطق حرف ق وبيان مخرجه والتمييز بينه وبين حرف ك يقول :

إن صوت القاف يسمع على أنه مثل تعيق الغراب ، وهو بهيب يدارس اللغة العربية قائلاً : إذا استطعت أن تقلد صوت تعيق الغراب فإن ذلك يساعدك على نطق حرف ق في اللغة العربية (١١) .

وفي العصر الحديث تأتي جهود أساتذة كلية دار العلوم (١٢) رائدة على الطريق في هذا التخصص الدقيق ، ذلك لأن لم فضل عرض التراث اللغوي القديم في الأصوات بأمانة ودقة مضيفين عدة إضافات أهمها : إبراز قيمة الدراسات الصوتية في الحقل الأكاديمي ومعهد التدريب الإذاعي وكليات الطب والعلوم والهندسة وهي جميعها معاهد علمية لا يستغنى طلابها عن معرفة الأصوات وطريقة نطقها ومخارجها .

هذا وقد استفيد من دراسة الأصوات على المستوى النظري في الحقل التعليمي في مرحلته الأولى حيث لا يستغنى مؤلفو الكتب المدرسية عن الاستعانة بدراسة الأصوات بهدف تقريبها إلى الدارس . وقد راعت بعض الكتب المدرسية المبتدئة هذا ، (١٣) على حين غفل البعض أو أغفل تماماً هذا الجانب والسؤال المفتوح : إلى أى مدى يجدى الأساس الصوتي في عرض الألفباء في المرحلة التعليمية المبكرة ؟ (١٤) .

وفي سبيل استكمال البعد الصوتي بوصفه ركيزة نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب ، تشير إلى نوع آخر من الدراسة تخطت الحدود الآلية لبحث الأصوات ونظرت إليها

معايير أخرى : نفسية أو اجتماعية أو أدبية بوجه عام . وهذا الجانب — في رأيي — يتمم الجانب الآلى ويضيف إليه .

التفليل بن أحمد له نظرية هامة في تجانس حروف الكلمة ، وفي عدم تجانس بعض الأصوات فيها ، فمثلا يذكر أنه لا تجتمع في كلمة واحدة ثلاثة حروف أصلية من مخرج واحد وذلك كالحروف الشفوية ف ب م فإنها لا ترى مجتمعة في كلمة واحدة على أنها أصول . القوانين الصوتية لانسجام حروف المقردات العربية كانت تأتي احتفال وجود هذه الظاهرة (١٥) .

وقد حظيت الدراسات الصوتية بتصويب كبير على يد عدد من البلاغيين العرب القدماء راحوا يقيمون كلمات اللغة ومقدراتها في ضوء مقاييس صوتية فالحافظ يعتبر اللفظ الجيد بأنه ما تيسر له النفس ، أو هو ما تكون من حروف متلائمة (١٦) .

التعلق الجيد كان مطلوباً وهذا يرتبط بمجالين : الإلقاء الخطابي وإنشاد الشعر على هذا الترتيب ، حيث يعقد ذلك إشارة الفارابي إلى حقيقة أن الشعر ينشأ عادة بعد فن الخطابة . (١٧) .

اكتسبت الأصوات أهمية من حيث تأثيرها على الأسلوب ككل (١٨) ومن أجل هذا كان اللفظ الجيد غاية يسعى إليها . (١٩) .

لقد أكدوا على أن كل صوت يجب أن يخرج من مخرجه الصحيح (وهذا تأثير اللغويين) ولذلك فإن اللفظ يكون جيداً كما يقول قدماء عندما يكون « سهل مخارج الحروف من مواضعها » (٢٠) .

ولتطبيق هذا المبدأ في مجال الخطابة نجد أن الجمهور فضوا واحداً أكزيد بن الحسين على الجمعي لأن الأخير كان لديه عيب من عيوب النطق ، وهو صغير يخرج من بين أسنانه حين كان يتكلم (٢١) .

وعلى المستوى الاجتماعي ، كلنا يعرف القصة التي رواها ابن الأعرابي عن أبي رمادة الذي طلق امرأته بعد أن اكتشف أنها لغواء كى لا تنجب له ولداً أثلغ (٢٢) .

فكرة الاقتران أو الملائمة في ضم الأصوات بعضها إلى بعض في كلمة واحدة لاقت رواجاً كبيراً وحظيت بتصويب في معالجة القدماء للأصوات . وفي سبيل ذلك نجد مبادئ هامة : حرف ج لا يأتي مباشرة قبل أو حروف ظ ، ق ، ط ، غ (٢٣) .

الحروف المتأخية كان محظوراً وجودها في كلمة مثل من ، ش ، ع ، غ (٤) وتجنب هذا كان يؤدي إلى وجود كلمة سهلة المخارج (٢٥) .

مناقشة هذا الجانب الصوتي العام على مستوى الذوق أو التلقى بلغت الغاية في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي الذي مزج في بحثه للأصوات بين الجانب الآلي أو العضوي ، والجوانب النفسية والاجتماعية في مجال الأدب .

يقول ابن سنان :

« وإنما أردنا ذكر ما لا يستغنى عنه طالب معرفة الفصاحة . لأنه كالطريق الذي يجتاز فيه إلى مرادنا » (٢٦) .

وهذا النص في رأئي هو الرابطة التي تربط أسباب نظرية الائتال اللغوي بنظرية الجبال البلاغي في منطقة متداخلة بينهما ، ولكن الأولى في رأئي هي الأساس للثانية (٢٧) .

كانت هناك عدة شروط يجب توافرها لتحقيق فصاحة الكلمة بعضها يعود إلى معايير صوتية أهمها :

أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج ، وأن يوجد لها حسن ومزية في السمع . (٢٨) .

وقد يتم حديثنا عن البعد الصوتي أن نشير إلى استغلال بعض الدراسات الصوتية عن طبيعة الحروف في مجال الشعر وتطبيق ذلك على حروف الروي : أيها مقبول وأياها غير مقبول . (٢٩) .

هذه فقط مجرد إشارات موجزة جداً ، قصدت من ورائها بلورة هذا البعد الصوتي وإعطائه حجمه الطبيعي عن طريق ضم الدراسات بنظرة أكثر شمولاً واستيعاباً .

البعد الصرفي

كل كلمة لها حالتان : حالة تتعلق بالتشكيل الداخلي لها وهو دوماً تشكيل ثابت وهذه هي مهمة علم الصرف ، وهناك حالة أخرى تتعلق بتشكيل آخر الكلمة ، ويشار إليه على أنه تشكيل متحول أو متنقل حسب الحالات الإعرابية التي تنتظم الكلمة المعربة وهذه هي مهمة علم النحو .

وفيما يتعلق بالحالة الأولى ، نجد أن العرب قد اهتموا بدراسة البنية أو الهيئة التي تكون عليها كلمة من الكلمات مراعى فيها التشكيل الداخلى من حركات (ضمة وفتحة وكسرة) أو مكون .

وقد اقتضاهم ذلك إلى القيام بعملية رصد شامل انتظم تقريباً معظم مفردات اللغة ، وراحوا يتلمسون خلال هذه العملية طريقة نطق القدماء للكلمات ، وفي سبيل معرفة التشكيل الثابت للكلمة احتل السماع « عند العرب درجة عالية على عتبار الصحة اللغوية : أعلى من درجة « القياس » .

وقد حقق أهيام العرب بذلك أكثر من هدف ، وذلك إذ ساعدت مناقشتهم في هذا المجال على ضبط صيغة الكلمات ضبطاً لغوياً صحيحاً ، وذلك كان تمهيداً لئلا تطلقها نطقاً سليماً وفق الأنماط الصرفية المصطلح عليها سماعاً وقياساً على حد سواء . وكذلك ساعدت مناقشتهم في استخراج الإمكانيات الاشتقاقية المتعددة والتي تنبثق عن جذر واحد (فعل أو مصدر أو مادة غفل) وذلك فيما لم يرد عن طريق السماع . وبالإضافة إلى ذلك مكنت الدراسات الصرفية من النظرة المأرفة أو المدرية حين استخدام القواميس العربية حيث كانت القدرة على تمييز الكلمة من الزوائد فيها الكثير من اختصار الوقت والجهد معا .

وفي سبيل مساعدة المتعاملين مع اللغة على اختيار الكلمة المثل فيا يتعلق بالصيغة أو الخط ، قدم لنا الباحثون العرب دراسات صرفية رائدة أرى أن من أهمها : الميزان الصرفي ، والاشتقاق .

والميزان الصرفي هو أبجدية للدراسات الصرفية ، لأنه المعيار الذي يميز الصحيح من الفاسد ، والمقبول من الشاذ . وقد عمد الصرفيون إلى جعله يتكون من ثلاثة أحرف فقط هي فـ عـ لـ متطوقة على أنها فعل ، إذ الفعل أعم ويصدق على أى حدث . (٣٠) .

كان الميزان على ثلاثة أحرف ربما لأن معظم الكلمات العربية وضعت على ثلاثة أحرف . وهناك من يقول بفكرة ثنائية الجذر العربي ، فيذهب إلى أن الأصول في العربية ، وكذلك في أنحائها السامية هي الألفاظ ذات الحرفين .

والقاتلون بهذه الفكرة يردون الثلاثي إلى الثنائي قائلين إن الجذر الثنائي قد تطور إلى ثلاثي عن طريق زيادة بعض الحروف .

فمثلاً (تب) جذر ثنائي تزداد عليه الهمزة فيصبح (تباً) أو تزداد جيم فيصبح (تبيج)
أو حاء فيكون (تبيح) أو ذال فيكون (تبيذ) أو راء فيكون (تبر) أو زاي فيكون (تبرز)
أو سين فيكون (تنبس) أو شين فيكون (تنيش) .

وهذه الفكرة موجودة منذ القدم ناقشها كل من ابن جني وابن فارس . (٣١) .
وإذا كان الميزان الصرفي هو أجدية الدراسات الصرفية فإن عصب هذه الدراسات
هو الاشتقاق .

والاشتقاق من أهم ميزات اللغة العربية ، ذلك لأن هناك لغات غير متصرفة ، ولا يلعب
الاشتقاق دوراً في بناء كلماتها لأنها أساساً مؤلفة من أصول جامدة لا تقبل أى تغيير ،
وذلك كاللغة التركية التي يتم الاشتقاق فيها بإلحاق أدوات لا معنى لها في نفسها ، وهذه
الأدوات توضع في آخر الكلمة أو البنية الأساسية ، وهذا ما يعرف بظاهرة الإلصاق (٣٢)
مما يستوجب دراسة الأدوات الملصقة والمعاني المرادة في كل مرة ، وهذا عكس اللغة
العربية التي تستطيع فيها أن تحمّن نوعيات المشتقات بمجرد تفرقة على الجدور .

الاشتقاق باختصار هو أخذ كلمة أو أكثر من أخرى لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ
منه . والمشتقات كما حددها الصرفيون تنحصر في سبعة أنواع هي :

اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعل التفضيل ، اسم الزمان ، اسم
المكان ، واسم الآلة .

ولقد برع اللغويون العرب في تعاملهم مع الكلمات العربية على مستوى الصيغة
بأكثر من إمكانية ، فهناك إمكانية أخذ كلمة من أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه في
المعنى واتفاق في عدد الحروف الأصلية وترتيبها ، واختلاف في الحركات أو عدد الحروف
الزائدة كما في نحو :

ذهب ، يذهب ، ذاهب ، مذهب (به) ، مذهب . . . إلى آخره ، وهذا ما
أطلقوا عليه : الاشتقاق الصغير .

وهناك إمكانية أخرى تؤخذ فيها كلمة من أخرى بتغيير في ترتيب حروفها ، وذلك
بتقديم بعضها على الآخر مع تشابه بينها في المعنى ونوع الأحرف وعددها . كأن تشتق من
جذر ك ل م كل إمكانياته اللغوية عن طريق تقليب الحروف .

وعلى سبيل المثال نجد أن الثلاث يعطينا ست إمكانيات هي :

كلم ، كمل ، لكم ، ملك ، مكل ، ملك (وذلك من فعل كل م) .

وهذا النوع هو الذى استغله الخليل بن أحمد فى حصر مفردات اللغة العربية (المستعمل منها والمهمل على حد سواء) وهو الذى ساء ابن جنى بالاشتقاق الكبير وقد يطلق عليه : القلب الاشتقاقى .

كذلك نجد أن ثمة حالة تؤخذ فيها الكلمة من كلمة أخرى بتغيير فى بعض حروفها مع تشابه بينهما فى المعنى وأكثر الأحرف وترتيبها ، على أن تكون الأحرف المختلفة إما من مخرج واحد أو مخرجين متقاربين نحو :
هَبَق : نَعَق ، ثَلَم : ثَلَب ، هَتَن : هَتَل ، وهكذا .

على أية حال ، نستطيع أن نقول إنه بالرغم من الاهتمام العام بكل أبعاد الكلمة العربية على مستوى الصيغة ، كان ثمة تركيز على مسائل صرفية معينة أو ربما عرف لها البعض أولويات أو كانت نظريهم فى تمثيل إشكاليات خاصة . ولهذا فقد أفردوها بالتأليف ، من ذلك :

المذكر والمؤنث ، المنقوص والممدود ، المقصور ، الإبدال ، والأفعال (٣٣) .

هذا ويمكن التعرف على أهمية المسائل الصرفية بطريقة كمية من خلال عدد أبيات الصرف فى ألفية ابن مالك ، فقد وجدت أنها ٣٠٠ بيت (شمل هذا أيضاً التراكيب والإعراب ، وليس فقط الأبنية والصيغ) من جملة أبيات الألفية وهى ١٠٠٣ من الأبيات .

والخلاصة هنا أن قواعد الصرف كانت تشكل بعداً أساسياً فى نظرية الاكتمال اللغوى ، الأمر الذى جعل علماء العربية يحافظون على أتماط هذه القواعد فى شتى المجالات التى تستخدم فيها اللغة العربية .

وفى مجال نقد الشعر نموذج على هذه الظاهرة ، وذلك إذا راح البلاغيون والنحويون والنقاد يؤخذون بعض الشعراء على عدة انحرافات صرفية كانت تحس الصيغة أو النمط .

ولنضرب أمثلة يسيرة ، المبرد يعلق على بيت الفرزدق :

على حافلة لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من في زور كلام (٣٤)

يقوله : إن الشاعر قد استخدم اسم الفاعل خارج وكان الأجدر به أو الأوفى أن يستخدم المصدر : خروج (٣٥) .

الشاعر أبو عبيدة استخدم سل بمعنى جذب دون تشديد اللام ، وقد عيب على ذلك لأنه بهذا التصرف قد جرى عامة البصرة فيما يفعلون فى نطق هذا الاسم . (٣٦) .

وهذه الإشارة وإن كانت تربنا موقف الصرقيين تجاه أى تشويه يحدث لصيغة ما ، فهي فى الجانب المقابل تربنا أيضاً إلى أى مدى ظل العلماء حريصين على مستوى التفصيح على ألسنة الخاصة وذلك فى مواجهة أى مستوى آخر .

قدامة بن جعفر عالج مثل هذه المسائل الصرفية بإيجاز شديد ، ومع هذا فقد وردت له إشارة لا يمكن إغفالها هنا ، وهى :

أن الأسماء والأفعال يجب أن تتمشى مع الصيغ التى وضعها العرب لها وإن أية محاولة للإضافة إليها أو النقص منها تعد محاولة مرفوضة . (٣٧)

وقد حاول البعض توجيه هذا وأمثاله على أنه من باب الضرورات الشعرية . (٣٨)

على أية حال ، فقد شغلت المسائل الصرفية علماء القرنين : الرابع والخامس الهجريين ، وراحوا يحتاجون الشراء على عدة تجاوزات صرفية أساسها الانحراف عن الصيغة الأصلية ، إما عن طريق إضافة حروف أو أصوات لها أو عن طريق الحذف أو الإنقاص منها .

وقد شمل ذلك مسائل الزيادة والحذف ، صيغ الجموع ، المذكر والمؤنث ، والمصادر والمناذج على ذلك أكثر من أن نحصى (٣٩) .

البعد القاموسى

قال بعض المحققين إن معرفة مفردات اللغة نصف العلم ، لأن كل علم تتوقف إفادته واستفادته عليها . (٤٠) ولا يقتصر هذا على مجرد معرفة الكلمة دون معناها ، ذلك لأن مجرد معرفة الكلمة دون فهم معناها أمر لا جدوى منه .

والسألة هنا اعتبارية ، وهى ذات مستويات ، إذ لا نستطيع أن نتصور أن جميع العرب قد عرفوا الكلمات وعرفوا معانيها لأن ذلك كان يعتمد على خلفية كل واحد واعتياده ودرجة ثقافته وطيقة الاجتماعية بل وتعامله مع اللغة ولا أدل على ذلك من أن بعض المتخصصين فى اللغة قد وقفوا أحياناً حيارى أمام معرفة معانى بعض الكلمات . والقصة التالية توضح ذلك :

قال عمر بن خالد العماني : قدمت علينا عجوز من بني منقر تسمى أم الهيثم ، فغابت عنا . فسأل عنها أبو عبيدة . فقالوا : إنها علياء . فقال : هل لكم أن تعودها ؟ ! فجئنا فاستأذنا . فقالت : لجوا ، فسلمنا عليها فإذا هى عليها أهدام ، ويجد ، وقد طرحتها عليها . فقلنا يا أم الهيثم كيف تجد يترك ؟ قالت : كنت وحمى بالذكة (الودك) ، فشبهت مأذبة فأكلت جيبيجة من صفيغ هلعة ، فاعترتني زلعة . فقلنا يا أم الهيثم أى شئ تقولين ؟؟ !

فقلت : أو للناس كلامان ؟ ! والله ما كلمتكم إلا بالعربي القصيح (٤١) .

استغرب عالمين لغويين كعمر بن خالد وأبي عبيدة مما قالته أم الميمم يؤكد ما نذهب إليه من أن اللغة القصصية كانت لها مستويات في ذلك الزمن البعيد ، وهذا الأسلوب الذي معنا نموذج على لغة صعبت مفرداتها حتى على المتخصصين .

على أية حال ، كانت الحاجة ماسة إلى معرفة معاني المفردات وخاصة في مجالين : الدين ، والثقافة بوجه عام .

القرآن الكريم اشتمل على عدد من الكلمات الغريبة التي نبه الرسول (صلى الله عليه وسلم) إلى الاعتناء بها وفهمها ، فقد أخرج البيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً :

« أعرّبوا القرآن واتمسوا غرابيه » . وأخرج مثله عن عمرو بن عمر ، وابن مسعود موقوفاً .

والمراد بإعراب القرآن معرفة معاني ألفاظه ، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة . (٤٢) .

وكما تعلم فإنه منذ المصادر الأولى في الإسلام وقف بعض الصحابة حيارى أمام كلمات مثل : الأيب - فاطر - - - - - لدينا - غسيل - حنانا - أوام - والرقيم (٤٣) .

وعلى المستوى الثقافي بوجه عام ، كانت هناك بعض المفردات الصعبة أو ما كان يشار إليه دائماً بمصطلح « الغريب » . ومن هنا بدأ الاهتمام بإيراد هذه المفردات وشرحها ، كما فعل كل من : أبي عبيدة ، أبي زيد ، الأصمعي ، وأبي عبيد . حيث جمع كل منهم بعض أسماء أو صفات إنسان أو حيوان أو حشرة أو نبات أو معار أو سلاح ، محاولاً توضيح معاني المفردات الخاصة بكل مجال على حدة ، واقتصر معظمهم على المفردات الصعبة أو « الغريب » فقط .

وتتأق هنا أن اهتمام الدارسين العرب بهذه الكتب جاء قاصراً وغير متوائم مع قيمة مضامينها ، ذلك أن الإشارة إلى هذه الكتب غالباً ما يـ « في معرض التهيد للحديث أو لمناقشة التأليف المعجمي الشامل » .

هذا رغم أن عدداً من المستشرقين قد انتبهوا إلى هذه المؤلفات ووجهوا اهتمامهم إليها وعملوا على تحقيق العديد منها ونشره ، وذلك منذ بداية القرن العشرين . ومن هؤلاء نذكر :

أوجست هفتر ، فريش كرنكوى ، وليام رايت . كانوا طليعة ، وبعدهم بحوالى نصف قرن تقريباً تايهيم الباحثون العرب ومنهم نذكر الأساتذة عزة حسن ، وإبراهيم السامرائى ، رمضان عبد الثواب ، عبد الله أمين ، عبد الله يوسف الخنيم وغيرهم كثير .

وتتويجاً لكل هذه الجهود قامت باحثة عربية هي الدكتورة وجبة السطل — تحت إشراف الدكتور حسين نصار — فأعدت رسالة للدكتوراه عن : التأليف فى خلق الإنسان من خلال معاجم المعانى « ونشرتها فى دمشق . د - ت .

إن اهتمام الدارسين بمعجم العين للخليل بن أحمد شغلهم عن مؤلفات تزامنت مع العين وكان مؤلفوها معاصرين للخليل ولا يمكن بحال اعتبارها مجرد « معبر » للتأليف المعجمى بمعناه الشامل ، ذلك لأنها لو كانت هكذا فلماذا استمر التأليف على نفس النسق حتى بعد ظهور القواميس الشاملة ؟ .

وقائمة بأسماء من استمروا فى التأليف فى هذا النوع من المعاجم المتخصصة نبرهن على ما نقول . انظر سنى الوفيات بالتاريخ الهجرى : الزجاج ت ٣١١ هـ ، ابن خالويه ت ٣٧١ هـ ابن فارس ٣٩٥ هـ ، الزجاجى ٤١٥ ، الإسكافى ٤٢١ ، الحوفى ٤٨٠ ، الصاغانى ٦٥٠ ، ابن حيلبره ت ٦٦٧ ، السيوطى ٩١١ هـ (٤٤) .

إذن لا يمكن أن يكون ما كتب فى القرنين : الثانى والثالث الهجريين حلقة عابرة تجتاز منها إلى القواميس الشاملة ، إذ لو كان الأمر هكذا فلماذا استمر التأليف فى هذه النوعية عن خلق الإنسان إلى القرن العاشر الهجرى ؟ !

لا شك أن اللغويين العرب فى العصور الوسطى كانوا يجدون أهمية وأهدافاً لهذا التأليف « المتخصص جداً » ربما لا تغنى عنه القواميس الشاملة ، ومن أجل ذلك حرصوا عليه ، لأنهم عرفوا له حيويته وأهميته لخدمة شريحة عريضة من شرائح جمهور القواميس .

وقد انضم إلى هذا النوع ما عرف بكتب الصفات ، وهى التى ألفت فيها كل من :

النضر بن شميل ت ٢٠٤ هـ ، قطرب ٢٠٦ ، الفراء ٢٠٧ ، الأصمعى ٢١٦ ، الديلمى ٣٥٥ هـ (٤٥) .

حرص المؤلفون العرب على التراث ، فاهتموا بالبدور الأساسية وهى الكلمات وما تدل عليه ، وذلك بهدف صيانة الكلمة العربية معناها أو معانيها التى اصطلاح عليها ولم يكن يمكن تجاوزها بحال ، وفى سبيل ذلك ووفاء بحق هذا البعد الهام وهو بعد المعنى أو الدلالة المركزية راح العرب يؤلفون القواميس المتخصصة فى غريب القرآن وغريب

الحديث وخلق الإنسان وكتب الصفات وكذلك العديد من معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني (٤٦) كل ذلك ليصوتوا للكلمة العربية بعدها أو يعادها الدلالة الرئيسية . ولا أعالي إذ أقول : إن البعد المعجمي — كان وما زال — العامل الأهم في وحدة شعوب الأمة العربية : ويفضله وعن طريقه سيظل العرب وهم يتكلمون لغة واحدة .

وفي ضوء هذه المقولة نستطيع الآن أن نفهم لماذا كان الخروج على تقاليد هذا البعد مدعاة لقوم والتشهير .

والذي يقرأ كتب اللحن يجد العديد والوفير من النماذج ، ربما على المستوى التقوي والاجتماعي يوجه عام .

وأيضاً على المستوى الأدبي كان التشدد أقوى مع كل من يحاول من الشعراء الخروج بدلالة الكلمة إلى ساحة أخرى غير ما أورده لها القاموس وخشية التطويل هنا ، نحيل إلى كتاب « الموشح » للمزني ففيه العديد والكثير .

البعد النحوي

تألف الحروف في الكلمة يجعلها مقبولة على المستوى الصوتي ، ومجئها حسب قوانين علم الصرف كان يجعلها مقبولة على مستوى الصيغة ، واحتفاظها بمعناها أو معانيها التي حددها لها القاموس العربي كان يجعلها مقبولة على مستوى المعنى .

وأخيراً ، فإن انضمام كلمة بهذا الشكل إلى أخرى وأخرى في نسق يقتضيه وعده علم النحو كان يجعل من الجملة أو العبارة أو حتى العبارة نمطاً نموذجياً مقبولا على كل المستويات .

هناك ثوابت ومتغيرات ، وحالات للإعراب كانت محددة ومعروفة ، وعلاماته وإن تعددت فهي معروفة هي الأخرى . وقد حرص النحويون على توضيح كل من المبني والمعرّب وأوردوا مسائلهما بهدف تحقيق النموذج الأمثل للأسلوب العربي ، من حيث ضبط نهايات الكلمات التي تحتاج إلى ضبط ، ومن حيث وضع المفردات في الجملة العربية السليمة (٤٧) .

قد يقال : إن جملة ما قد يتحقق فيها كل القواعد النحوية ومع ذلك لا تناسب السياق أو لا تتماشى مع الموقف . ومن هنا فإن النحو لن يكون هو غاية المطاف إذ أنه لا يضمن أسلوباً عربياً جيداً تتوافر فيه كل المواصفات ، وهذا صحيح ، ومن أجل ذلك تساعد

النظرة الشمولية إلى إقرار كل هذه الأمور في وضعها الصحيح ، ولهذا نرى ضرورة أن نضم إلى هذا البعد النحوي دراسات من مجال آخر : هي دراسات علم المعاني من علوم البلاغة إلى جانب نظرية « النظم » عند عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١ هـ .

البلاغيون هنا يكملون عمل النحويين وذلك إذ راحوا يصيرون كل نموذج نحوي سليم في قالب يخصه وإطار يتناسب معه . راحوا يرددون ، لكل مقام مقال « وأسهبوا في دراسة المقامات والسياقات .

وإذا كان النحو العربي لم يراع نفسيه الدارس ، وهذا عيب كبير فيه ، فإن البلاغة أو علم المعاني منها بصفة خاصة قد جاء ليصحح من قصور النحو من حيث مراعاة حال المخاطب ، ونوعية الأسلوب المناسب لكل من خالي الذهن أو المتردد أو الشاك في قبول الخبر ، وكذلك من حيث الإمكانيات اللغوية الأخرى التي قد يستلزمها المقام من فصل ووصل ، أو إيجاز وإطناب ومساواة ، أو تقديم وتأخير وما إلى ذلك .

وبانتباههم صوت النحويين والبلاغيين إلى ما سبق من جهود مصنعي المعاجم ودارسي الصرف والأصوات يمكننا أن نتصور نظرية تتكامل أبعادها لتوفير الصحة اللغوية للأسلوب العربي بدءاً بالكلمة الواحدة ومواصفاتها الصوتية والصرفية والمعجمية ومروراً بالمعابير النحوية في التعبير ثم الجملة النامة بمفهومها المعروف إلى أن يستقر ذلك نهائياً في الإطار الذي حدده علم المعاني وبكل هذا نرجوا أن نكون قد كشفنا عن جهد علمائنا العرب فيما يمكن أن يعرف لهم بنظرية الاكتمال اللغوي وهي التي تتكامل أبعادها على النحو الذي أوضحناه .

وبعد . . . فإن النظرة الشمولية لتراثنا العربي تساعد على تمثل هذا التراث تمثلاً أميناً وصادقاً . وفي ذلك جذب للخيط المتباعدة بأداء جديد ، تستوحى فيه إزالة الحواجز بين المقولات المتشابهة لتنضم أكثر .

وفي سبيل هذا ، ينبغي ألا تفضلنا عنونات الكتب فتفصل دراسة الأصوات عن دراسة المعاني عن دراسة القواميس أو الصيغ ، وبالتالي ينبغي ألا تفضلنا أيضاً حيثيات المؤلفين فنقتصر على أخذ معلوماتنا اللغوية مما عرف فقط بأنه لغوي ، بالعكس ، يجب أن تتسع النظرة أكثر لتنضم إلى جهد اللغويين ما أرساه علماء النحو والإعراب ، بل أيضاً ما طوراه علماء البلاغة ، وأحياناً ما قاله بعض الفلاسفة .

إن كان هذه الدراسة من هدف - إلى جانب بلورة أبعاد نظرية الأكتيال اللغوي عند العرب - فهو الدعوة إلى إعادة النظر في مناهجنا التعليمية فيما يختص بتدريس اللغة العربية في مدارسنا وجامعاتنا في مصر ، كي نرى إلى أي مدى يتواءم ما تقدمه لأبنائنا مع أساسيات اللغة العربية كما تعكسها نظرية الأكتيال اللغوي عند العرب .

• • •

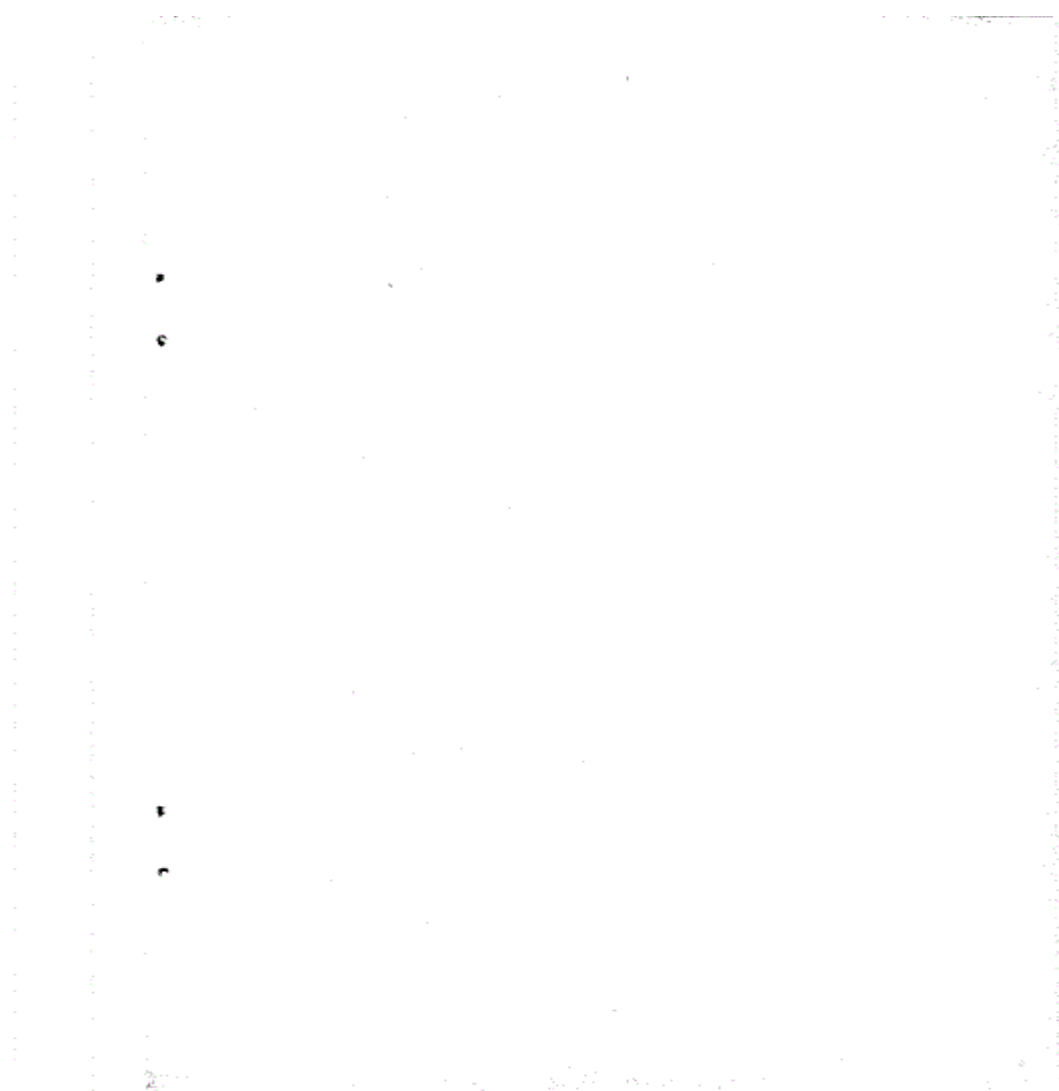
المصادر :

- (١) السيوطي ، الإتقان جزء ١ ، عدد ٤ ص ٢٥١ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة التراث للجميع ١٩٧٥ .
 - (٢) السابق ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .
 - (٣) د .٪ عديعة الحديثي ، دراسات في كتاب سيبويه ، وكالة المطبوعات . الكويت ١٩٨٠ .
 - (٤) د .٪ عبد الحميد شلقام ، الأعراب الرواة من ٤٧ دار المعارف ١٩٧٧ .
 - (٥) يرى أستاذنا الدكتور كمال بشر أن التسمية بأعضاء النطق تسمية مجازية فاللسان لذوق الطعام ، والألسنة للضم والطنن ، والأنف للشم وهكذا . انظر كتابه : علم اللغة العام : الأصوات ص ٦٥ .
 - (٦) هذا رغم تطور عدة أشكال للخط العربي : الأول رسم المصحف وهو خط يتبع به الاقتداء السلفي ولا يقاس عليه عادة في خط الفصحي ، والخط الثاني وهو الذي تكامل على مر العصور الرسم الفصحي والرمز عن أصواتها ، أما الخط الثالث فهو المسمى بخط تقطيع العروض انظر : د .٪ محسن مهدي ، (محقق) ، كتاب ألف ليلة وليلة عن أصوله العربية الأولى . لندن ١٩٨٤ ص ٤٩ .
 - (٧) يرى المحدثون أن لغة ثلاثة وجوه . اللغة المنطوقة ووسائلها الأصوات ، اللغة المكتوبة ووسائلها الحروف ، اللغة الصامتة ووسائلها الإشارات والرسوم . انظر د .٪ إسماعيل موسى الحسيني ، اللغة الصامتة (مقال بمجلة اللغة العربية جزء ٤٥ مايو ١٩٨٠ ص ٢٣ وما بعدها .
- هذه النقطة في رأيي تحتاج لبدورة أكثر خاصة أن لدينا في طرق التعبير البياني ما هو بالخط وما هو بالعقد وما هو بالإشارة وهو ما أوضحه البلاغيون القدماء .

- (٨) لوصف المخارج وتحديدنا انظر : الإتيان للسيوطي ج ١ ع ٦ ص ٣٤٧ ، ج ٤ ص ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ابن الجزري ، النشر جزء ١ ص ١٩٨ ، كتاب المنح الفكرية على من الجزيرة لعل بن سلطان القاري مطبعة شركة دار الكتب العربية الكبرى بمصر ، د - ت - ص ٩ ، وحديثاً انظر كتب الدكتور إبراهيم أنيس ، كمال بشر ، أحمد مختار عمر عن الأصوات .
- (٩) محمد الصادق قبحاوي ، البرهان في تجويد القرآن ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة ١٩٨١ ص ١٩ ، ابن سنان ، سر الفصاحة ص ٢٣ .
- (١٠) ابن سينا ، أسباب حدوث الحروف ص ١٧ ، ١٨ .
- (١١) د/مكاريموس / رامون ، مجموعة دروس مبرجة لتعليم الأصوات والكتابة في العربية المعاصرة ، جامعة مشيفان ١٩٧٠ ص ٨٤ .
- (١٢) من رواد هذه المدرسة الدكتور : إبراهيم أنيس ، كمال بشر ، عبد الصبور شاهين ، أحمد مختار عمر .
- (١٣) تشير هنا فقط إلى محاولتين استفادت كلتاهما من الدراسة النظرية للأصوات في عرض الألفباء العربية قصد باسبقتها تاريخياً لتعلم العربية للأجانب (الأمريكين بصفة خاصة) عن طريق الشرح بالإنجليزية وهي الكتاب المشار إليه هنا في هامش ١١ ، أما المحاضرة الأخرى فقصد بها تعليم العربية ، العربية وتظهر في الكتاب الأساسي الذي ألفه الدكتور السعيد محمد بدرى .
- (١٤) ناقشت هذه النقطة في مقالة لي بعنوان اللغة العربية في عصر التكنولوجيا ، نشرت بمجلة التعليم في الشرق الأوسط ، الجزء السادس ، عدد ٣ سنة ١٩٨٤ صفحات ٤٦ - ٤٨ .
- (١٥) د/ عبد الله درويش ، المواجه العربية ص ٢ ، ٣ .
- (١٦) الجاقظ ، البيان ج ٢ ص ٨ . بتحقيق الأستاذ هارون ، القاهرة ١٩٦٨ .
- (١٧) الفارابي ، كتاب الحروف ، بتحقيق د/ محسن مهدي ص ١٤٢ . بيروت ١٩٧٠ .
- (١٨) الجاقظ ، البيان ج ١ ص ٧٩ .
- (١٩) العسكري كتاب الصناعتين ص ١٦ ، طبعة ثانية ، القاهرة ١٩٧١ .
- (٢٠) مقدمة ، نقد الشعر ص ١٠ ، بتحقيق يونياكر ، لندن / برين ١٩٥٦ .
- (٢١) المبرد ، كتاب البلاغة ص ٦٠ ، بتحقيق د/ رمضان عبد التواب ، القاهرة ١٩٦٥ .
- والجاقظ ، البيان ج ١ ص ٥٨ ، ٥٩ .
- (٢٢) الجاقظ ، البيان ج ١ ص ٥٧ .
- (٢٣) الجاقظ ، السابق ص ٦٩ .
- (٢٤) ثعالب ، قواعد الشعر ص ٦٩ ، بتحقيق د/ رمضان عبد التواب ، القاهرة ١٩٦٦ .

- (٢٥) العسكري ، كتاب الصناعيين ص ١٤٧ .
- (٢٦) ابن سنان ، سر الفصاحة ص ٢٤ . بتحقيق الأستاذ عيا المتعال الصمدي . القاهرة ١٩٦٩ .
- (٢٧) لمزيد من التفصيلات ، انظر مقالتي : رويقة النقد العربي القديم ، مجلة فصول المجلد السادس ، العدد الأول ١٩٨٥ صفحات ١٢ - ٢٠ .
- (٢٨) رغم هذه الحقيقة التي أوردتها ابن سنان الخفاجي فإن ابن الأثير قد ناقش القضية موضوعية أكثر ووجد أن الأمر ليس على إطلاقه ، فمثلا كلمة ملح : جرى أو قفز ، برغم تبادل مخارجها ليست مستحبة ، والعكس صحيح فكلمة جيش حروفها متقاربة ولم يقل واحد إنها غير مقبولة صوتياً ومثلها كلفنا : شجر وشجن . انظر : ابن الأثير ، مثل السائر ج ١ ص ٢٢٣ - ٢٢٥ .
- (٢٩) هذا موضوع يطول شرحه ، انظر : المعري ، القرويات ج ١ ص ١٢ ، رسالة الفران ص ٤٨٥ ، الحامى ، الرسالة الموضحة ص ٤٢ ، الصاحب بن عباد ، الكشف عن مساوي شعر المثاني ص ٨ ، ٣٠ ، أنيس ، موسيقى الشعر ص ٢٤٨ ، على الجنتي ، الشعراء وإنشاد الشعر ١٢٠ - ١٢٣ .
- (٣٠) د / خديجة الحادي ، أثنية الصرف من كتاب سيدييه ، بغداد ١٩٦٥ ص ٨٧ ، ٨٨ ، وأيضاً : ص ١٢٨ ، ١٢٩ .
- (٣١) خصص لها بحثاً مستقلاً الأب أ . س . مرميجي اللومنيكي تحت عنوان : « المجنية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية » طبع سنة ١٩٣٧ بمطبعة الآباء الفرنسيين بالقدس انظر : د / عبد الصبور شاهين ، في التطور اللغوي ص ١١٥ ، ١٢٠ .
- (٣٢) د / عبد الصبور شاهين ، في التطور اللغوي ص ٩٢ نقلاً عن جورجى زيدان في الفلسفة اللغوية .
- (٣٣) من المؤلفات الصرفية العامة ما يجده في كتاب سيديويه ، الجمل للزجاجي ، التصريف للمازق وهو الذي شرحه ابن جني في « المتصيف على التصريف » ، والتصريف الملوكي لابن جني ، الشافية لابن الحاجب ، التصريف العزى للزنجاني ، المختص في التصريف لابن عصفور الأشميلي .
- أما عن الدراسات الصرفية المتخصصة فهي لقراء وابن السكيت وأبي الطيب الأوصاء وابن القطاع الصقل ، وابن القوطية والسرقسلي وغيرهم كثير .
- (٣٤) ديوان المرزوق ج ٢ ص ٢١٢ طبعة بيروت ١٩٦٦ .
- (٣٥) المبرد ، الكامل ج ١ ص ١٢٠ . بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم وآخر القاهرة ١٩٥٦ .
- (٣٦) السابق ج ٢ ص ٣٨ .

- (٣٧) قدامة بن جعفر ، كتاب نقد الشعر ، تحقيق بونباكر ، لندن (بريل) ١٩٥٦ ص ١٢٠ .
- (٣٨) انظر لذلك : العسكري ، كتاب الصناعتين ، ابن رشيق ، العدة - ٢ ، القنوار القيراني ، القيراني ، الألومي ، ضرائر الشعر وكتاب د / محمد حسنة : الضرورة الشعرية .
- (٣٩) انظر كذلك : الحامي ، الرسالة الحامية ص ٥٧ ، الآدمي ، الموازنة ص ٤٠٦ ، صاحب ، الكشف ص ٥٤ ، ٦٩ ، القاضي الجرجاني الواسعة - ٢ ص ٣٣٤ ، ٣٥٢ ، المعري ، عبث الوليد ص ٢٨ ، ابن جني ، الفتح النوهي ص ١٢٨ .
- (٤٠) القيروزابادي ، القاموس المحيط - ١ ص ٢ .
- (٤١) د / شلقاني ، الأعراب الرواة ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .
- (٤٢) السيوطي ، الإتيقان - ٢ ص ٧ ، وقد ألفت الحموي كتاب في الغريبين : غريب القرآن وغريب الحديث ، حققه الدكتور محمود الطنحاس .
- (٤٣) السابق ، ص ٤ .
- (٤٤) د / وجية السطل ، التأليف في خلق الإنسان . دمشق . د - ٥ - ث ص ٢٥ ، وأيضاً انظر د / أحمد مختار ، البحث اللغوي عند العرب ص ٢٠٤ .
- (٤٥) السطل ، السابق ، صفحات ١٢١ - ١٢٣ وأيضاً الفهرست لابن النديم صفحات ٨٦ ، ٨١ ، ٥٢ .
- (٤٦) انظر في ذلك جهود كل من الأساتذة عبد الله درويش ، حسين نصار ، رمضان عيد التواب ، أحمد مختار عمر .
- (٤٧) انظر لذلك كتاب الدكتور محمد حسنة : في بناء الجملة العربية ، دار القلم بالكويت ١٩٨٢ . وأيضاً مقالته ، اللغة العربية ودور القواعد في تعلمها ، في مجلة : (دراسات عربية وإسلامية بإشراف الدكتور حامد طاهر) العدد الرابع ١٩٨٥ صفحات ٧٧ - ١٠٠ .



منهج شوقي ضيف في الدراسات الأدبية

أ. د. يوسف حسن نوفل (*)

إن محاولة التعرف على منهج الباحث الأدبي لا تنفصل عن محاولة التعرف على مناهج الباحثين السابقين والمعاصرين له ، ذلك أن هذا الباحث لا يظهر في فراغ أدبي ، أو أفق حالي ، أو صحراء مجتربة . بل ترسخ جذوره ، وتورق أغصانه وسط رياض حافلة بما قدمه الفكر العالمي : القديم والمعاصر ، والفكر المحلي : التراثي والحديث .

ونحن بين يدي العطاء الأدبي لشوقي ضيف في حقل الدراسات الأدبية ، نجد من الأهمية بمكان أن تلقى نظرة سريعة نتعرف من خلالها على ما أتيهه الباحثون السابقون في هذا المضمار ، ممن مهدوا الطريق ، طريق البحث العلمي الجاد أمام المدرسة العلمية المنهجية التي أسسها ورادها عالمنا الكبير د. « شوقي ضيف » ، وأسهم فيها إسهامات متنوعة ما بين الأثر الأدبي المطبوع والمسموع ، والأثر الأدبي الأكاديمي التعليمي ، وبخاصة في حقل الرسائل العلمية . وكل مجال من هذه المجالات يستحق دراسة خاصة به تستكشف أعماقه ، وتستشرف آفاقه لبيان الملامح الفنية لمنهج البحث الأدبي لعالمنا الكبير :

لباحث أن يقف على منهجه الأدبي في محاضراته المسموعة ، ولباحث ثان أن يتأمل منهجه الأدبي في إشرافه العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه ، وما أثمر من ثمرات يانعة يفوح عبرها في أرجاء المجتمع العلمي العربي ، مقترنة بأعلام هم مكانتهم العلمية ، وإسهامهم في حقل الدراسات الأدبية ، خرجوا - جميعاً - من عباءة شوقي ضيف ، وتلمذوا على يديه بطريق مباشر أو غير مباشر عن كثب أو عن بعد .
وأمام هذا التعدد التخصب لا نملك إلا أن نحدد مجالاً للدراسات نحصره في « منهج شوقي ضيف في الدراسات الأدبية » ، من خلال آثاره المطبوعة .

(*) أستاذ الأدب الحديث بكلية البنات بجامعة عين شمس .

إن حركة الاهتمام بالدراسات الأدبية الحديثة في أدبنا متصلة أشد الاتصال بموقف الدارسين من مصطلح « علوم الأدب » ، واتساعه ليشمل عندهم ما يتصل بالأدب من تقوم اللسان وتصحيح المملكات ، ومن اختلاف في عدد هذه العلوم ، وفي تنوعها ما بين الأصول والقروع حتى لتشمل — عند أصحاب المنهج التقليدي — فروع اللغة والثقافة ، قبل أن يتحدد مجالها لدى المحدثين من دارسي الأدب العربي .

كما أن حركة الاهتمام بالدراسات الأدبية متصلة أشد الاتصال بتيارات وافدة عن طريق البعثات ، والمستشرقين من أمثال بروكلمان ، ونظائرو وغيرهما ، فإذا ما حاولنا الوقوف على أمهات المصادر العربية الحديثة في هذا المجال دون غوص في التفصيل ، وجدناها متمثلة في بواكير الدراسات التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، وكانت هذه البواكير المبنة الأولى في صرح الدراسات الأدبية ، وبرغم ما يقتدر إليه بعضها من منهجية أو شمول ، وبرغم ما يمكن أن يوجه إليها من ملاحظات فنية .

المرحلة التجريبية :

قد نجد من بين هذه الدراسات ما يستهدف انتخاب المعارف والمعلومات ، والمختارات الشعرية والنثرية ، وعرض الحكم في لغة تجمع بين الاسترسال والسجع كما يبدو في خطوة رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠٩ — ١٨٧٣) في كتابه (مناهج الألباب المصرية في مباحث الآداب العصرية) سنة ١٢٨٦ هـ ممثلة تجربة أدبية لا نغنى أنه كان يدور بخلد صاحبها أن يقدم دراسة أدبية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة .

وفي هذا النسق كانت تجربة محمد سعيد جعفر في كتابه (الشعر في انتقاد الشعر) الذي نشر منجما في مجلة (روضة المدارس) منذ رمضان ١٢٩٣ هـ / ١٨٧٦ م .

على أن هذه المرحلة الباكرة أسفرت عن محاولة أكثر نضجا تمثلت في (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية) وهي جملة محاضرات الشيخ حسين المرصقي (١٨٨٥ — ١٨٩٠ م) وظهرت طبعة الجزء الأول منها عن مطبعة المدارس الملكية سنة ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م ، والجزء الثاني ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٥ م .

وهكذا فتح باب الاهتمام بدراسة آدابنا دراسة تدنو أو تبعد من اتصالها بالطابع التقليدي لفهم الأدب ودرسه ، ثم التيارات الوافدة عن طريق البعثات والمستشرقين ، ويمكن أن نشير — بإيجاز شديد جدا — إلى طائفة من هذه الدراسات هي — في حقيقة

الأمر انقلطوات التهديدية لما تجنيه الآن من منبج على يؤتى ثماره البانعة على أيدي أعلامه البارزين هذه الدراسات الباكورة من مثل ما تقدم :

محمد دياب الذي انتهى من تأليف كتابه (تاريخ آداب اللغة العربية) سنة ١٨٩٧ م كما نفهم من تقرير حمزة فتح الله عن فحص هذا الكتاب الذي طبع سنة ١٩٠٠ م . وحسن توفيق العدل (١٨٦٢ — ١٩٠٤) إثر عودته من ألمانيا ، وقيامه بالتدريس في المدارس العليا وقد صدر كتابه (تاريخ آداب العربية) سنة ١٩٠٤ عام وفاته بآجتلترا . وروحي الخالدي المقدسي (١٨٦٤ — ١٩١٣) في كتابه (تاريخ علم الأدب عن الإفرنج والعرب) وكتبه سنة ١٩٠٢ في فرنسا ، وظهرت طبعته الأولى سنة ١٩٠٤ . وسليمان البستاني (١٨٥٦ — ١٩٢٥) في مقدمة الألبانة سنة ١٩٠٤ . وقسطاكي الخصى (١٨٥٨ — ١٩٤١) في (أدباء حلب ذوو الأثر في القرن التاسع عشر) .

ولذا أن نذكر « إنشاء العطار » للشيخ حسن العطار (توفي سنة ١٨٣٤) ، كما نذكر جهودا غير مكتوبة للأفغانى (١٨٣٨ — ١٨٩٧) ، ومحمد عيله (١٨٤٩ — ١٩٠٥) . وعبد الهادي نجا الإيبارى (١٨٢٠ — ١٨٨٨) ، والشيخ عبد الله الشرقاوى (١٨٣٧ — ١٨٧٢) .

وكان كتاب (المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية) لحمزة فتح الله (١٨٤٩ — ١٩١٨) من بواكير هذه الأعمال ، غير أن مؤلفه — كما يذكر السباعي بيوى في مقدمة كتابه — : « نظر إلى الأدب كأنه فن لا يستند إلى علم ، أو كأن دراسته — بعيلة عن تاريخه — كافية في تكوين الأدب » (١) .

وقدم حفيى ناصف (١٨٥٦ — ١٩١٦) : (حياة اللغة العربية) سنة ١٩١٠ ، وأحمد الإسكندرى : (تاريخ آداب اللغة العربية في العصر العباسى) سنة ١٩١١ .

ومحمد على المنياوى : (الشذرات السنية في تاريخ آداب اللغة العربية) سنة ١٩١١ .

وجورجى زيدان (١٨٦١ — ١٩١٤) : (تاريخ آداب اللغة العربية) سنة ١٩١١ . ومصطفى صادق الرافعى (١٨٨٠ — ١٩٣٧) : (تاريخ آداب اللغة العربية) سنة ١٩١١ .

المرحلة العلمية :

حيث نجد : طه حسين (١٨٨٩ — ١٩٧٣) : (تجديد ذكرى أبى العلاء) الذى حصل به على درجة الدكتوراه سنة ١٩١٤ ، وطبعه سنة ١٩١٥ ، ثم ثورته المنهجية

في كتابه (في الشعر الجاهلي) سنة ١٩٢٦ ، ثم ما أدخله من حذف وإضافة تثلث في الصورة الجديدة للكتاب السابق ، وذلك في كتابه (في الأدب الجاهلي) سنة ١٩٢٧ ، وما دار حول هذه الثورة المنهجية من حوار ساخن مما لا تخوض في تفصيلاته هنا ، وإن كان لا يفوتنا التنويه بأهمية وعظيم أثره .

وهكذا تتابعت جهود كل من :

أحمد حسن الزيات (١٨٨٥ - ١٩٦٨) في (تاريخ الأدب العربي) سنة ١٩٢٨ ، وعمود مصطفى في (الأدب العربي وتاريخه في صدر الإسلام والدولة الأموية) سنة ١٩٣٣ ، وزكي مبارك (١٨٩٢ - ١٩٥٢) الذي كتب بين سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٠ رسالته لنيل درجة الدكتوراة في (النثر الفني في القرن الرابع) وصدرت سنة ١٩٣٤ . وأحمد الشايب في كتابه : (تاريخ الشعر السيامي إلى منتصف القرن الثاني) سنة ١٩٤٥ ، و (تاريخ النقائص في الشعر العربي) سنة ١٩٤٦ ، والسياحي بيومي في كتابه (تاريخ الأدب العربي) سنة ١٩٤٨ ، ومحمد هاشم عوف في (الأدب العربي وتاريخه في العصر الجاهلي) ، وأنيس الخوري المقدس (١٨٨٥ -) ، وأمين الخولي (١٨٩٥ - ١٩٦٦) ، والعقاد (١٨٨٩ - ١٩٦٤) ، ومحمد حسن هيكل (١٥٨٨ - ١٩٥٦) ، وأحمد أمين (١٨٨٧ - ١٩٥٤) ، ومحمد خليف الله أحمد ، وعبد الوهاب حمودة . . . الخ .

ونكاد نستغرق وقتاً طويلاً لو قضينا مع الحصر والاستقصاء لأعمال أخرى وما حمل اسم المفصل ، أو المجلد ، أو الوسيط ، أو الموجز ، أو المنتخب ، كما نقضى وقتاً أكثر طويلاً لو رحنا مع مضمون هذه الدراسات نتعرف على مناهجها ، وما بها من محاسن ومآخذ ، غير أن علينا الآن أن نقنع بهذه العجالة توطئة للحديث عن ميلاد باحث ، وبزوغ نجم علمي وسط تفكير أدبي ركز الحديث عنه أحمد الشايب في مقدمة (تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري) (٢) لعله إبراهيم ، إذ رأى التفكير الأدبي ينتجه في أحد اتجاهين :

— اتجاه غربي يعزلنا عن بيئتنا الأدبية ، ويستقيط قوانين غريبة عنها .

— واتجاه يقف عندما كتبه الأقدمون فيقع في أحكام جزئية ، سريعة ، ويقنع بالسابقين فحسب ، ويجعل الأدب العربي وحدة مستقلة ، لهذا رأى أن تكون الدراسة فنية تنحى بالأصول والطرائق والمقاييس ، وتاريخية تهتم بالماضي ، وأطوار النشأة .

حتى ذهب محمد النوبسي في مقدمة كتابه (ثقافة الناقد الأدبي) (٣) إلى أن بعض كتب تاريخ الأدب هذه صرفت المتعلمين عن الأدب العربي ، وقطعت عليهم الصلة بمصادره الأصيلة ، إلى أن رأى أن مثنوى هذه الكتب (النار) ١ ! ، بل وصفها بأنها كتب (شتعاء) ! لقيامها - كما يقرر - على أشتات من المعلومات ، وعلى الأحكام الجزافية غير الصحيحة ، وعلى الاستظهار إلى آخر ما ساق النوبسي من نقد لتلك الكتب المدرسية مستثناً (المجلد) معطلاً ذلك بأن طه حسين أحد مؤلفيه ، وما يعرضه النوبسي هو استمرار لما سبق أن نوقش في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين .

وفي سنة ١٩١١ شرع طه حسين ينقد كتاب جورجى زيدان على صفحات مجلة الهداية مناقشاً التفرقة بين كتب الفهرسة - ولعله يقصد الدلم الذى نضج بعد ذلك وهو علم الجيولوجيا - من ناحية ، وكتابة تاريخ الأدب من ناحية أخرى ، معترضاً على اتباع تقسيم الأعصر السياسية ، تلك التى تجعل الأدب متأثراً بالحوادث ولا تجعله مؤثراً فيها .

وفي سنة ١٩١٥ عاد في مقدمة (تجديد ذكرى أبي العلاء) إلى الحديث عن تردد درس الأدب في مصر بين تيارات أحدها المذهب القديم ، والثاني مذهب الأوربيين ، والثالث بين المذهبيين ، وصفه بأنه « مشوش رديء كله شر » وكيف أهتمت الجامعة بالمذهبيين الأولين .

وفي سنة ١٩٢٦ عاد في مقدمة (في الشعر الجاهلي) إلى مناقشة القضية ذاتها متناولاً مفهوم مصطلح (الأدب) والصلة بينه وبين تاريخ الأدب ، ومقاييس تاريخ الأدب من المقياس انسياسي الذى ينكره ، والمقياس العلمى الذى يعدل عنه كما عدل عن الآخر ، والمقياس الأدبي الذى يختاره ويتخذ سبيلاً للبحث .

كما رأى محمد حسين هيكمل أن جورجى زيدان والرافعى لم يوفقا في الجزأين الأولين من كتابيهما ، إذ رأى في تاريخ الأدب ألا يقوم على سرد الوقائع أو أخبار الرجال وآرائهم ، كما لا يقوم على العناية بالأعراض دون الجوهر ، أو الانسياق وراء العاطفة ، أو عدم الاعتماد على الأدلة والبراهين ، أو عدم تحرى الدقة ، وكما عرض لذلك في كتابه (في أوقات الفراغ) ، عرض في كتابه (ثورة الأدب) آراءه حول الأدب القومى .

ولم يفصل ذلك كله عن تيارات الفكر المعاصر المتراوحة بين الافتتان بالغرب

والانجاء إليه وبخاصة لدى العائدين من البعثات الخارجية ، أو الالتزام بالمحافظة ، أو التردد بين التيارين في حدة غريبة مسرفة ، أو حدة مادية متطرفة ، أو ميل فرعونى طارىء .

وبين هؤلاء وأولئك ، وجدنا من يفتنون بجمال الصياغة والأسلوب ، كما وجدنا من يهتمون بالقيم والأفكار الكامنة في المضمون دون إهمال للشكل ودون إسراف في تجميله ، كما وجدنا طائفة من المتحاورين علمياً في معارك أدبية متنوعة .

ولسنا يسبيل بسط القول في الإبانة عن مضمون ما سبق من دراسات ومدلول كل ما سبق ذكره من مصطلحات ، فقد سبقنا بتفصيل القول عنها ، كما أننا نذكر ذلك كله لتعرف على البيئة الفكرية والأدبية التي استقبلت إسهام عالمنا الكبير د . شوقي ضيف الذى وجد من الضرورة الإسهام في استكمال ما بدأه السابقون من بناء . فلم يقتصر دوره على ذلك فحسب . بل أضاف وابتكر ، وجدد ونظر .

سبلان أحدهما . . . تنظيرى والآخر تطبيقى :

ولكى نقف على جهوده ترى من الضرورى الإشارة إلى أن إسهام د . شوقي ضيف اتخذ سبلين ، أحدهما تنظيرى ، والآخر تطبيقى .

السبل التنظيرى :

أما السبل التنظيرى ، فيمكن أن نلتبس طريقنا إليه في مصدرين أحدهما : مقدمات كتبه جميعها ، وفيها نراه حريصاً عليها وعلى ذكر تاريخ كتابتها باليوم والشهر والسنة وثانيتها : كتابه (في النقد الأدبى) الذى وضعه في أبريل سنة ١٩٦٢ .

وكتابه (البحث الأدبى طبيعته - مناهجه - أصوله - مصادره) الذى وضعه في فبراير ١٩٧٢ .

لا شك أنه قد التفت إلى تنوع اهتمامات الدارسين بين الانشغال بما حول الأدب من حياة صاحبه وبيئته ومجتمعه وعصره وظروفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أو الجمع بين ذلك وبين الاهتمام بالعمل الأدبى ذاته من تحليل وتفسير وتذوق :

لقد رأى جورجى زيدان - كما يذكر في مقدمة الجزء الثانى من كتابه (٤) ضرورة وجود شروط ثلاثة للتأليف هي :

اختيار الموضوع الذي يحتاجه الأمة .

وسبكه في قالب يسهل تناوله في لحظة صادقة صريحة دون انحياز لطائفة أو حزب .

كما رأى افتقار الأبحاث الأدبية إلى إعمال الفكرة من ترتيب وسبك ، في عبارة سهلة غير ركيكة .

كما مضى متسائلاً عن معنى تاريخ الأدب واتصاله بالمعنى العام لكلمة الأدب أو الخاص لها ، وتفاوت الاهتمام بين الإحاطة بحياة الأدباء أو الإحاطة بالكتب ، أما منهجه ، فيجمله بقوله :

« فقد أردنا أن نجتمع بين ذلك كله على ما بلغ إليه الإمكان » ، متحدثاً عن تسن الكتاب أى تفسيمه ، وجعله للناشئة .

ونقف من ذلك على حقيقة ذات أهمية بالغة تفرق بين دارس وآخر مرجعها إلى فهم الأدب بمعناه العام كما رأينا لدى من أرخ لأدبائنا من المستشرقين ، وكما صنع جورجى زيدان ، أو فهم الأدب بمعناه الخاص ، وهذا ما ارتآه د . شوقي ضيف في دراساته الأدبية على نحو ما يحدثنا في مقدمة كتابه (العصر الجاهلي) (٥) حيث رأى أن يدرس الأدب بمعناه الخاص ليقف على الجمال الفني ، غير مكثف بالتبذير المجمل ، كما رأى ألا ينظر لفكرة الشخصية الأدبية والمواهب الذاتية مع مراعاة الجنس والزمان والمكان ، وتطور الأجتناس الأدبية على نحو ما درس فن المقامة وتولدها من الأرجوزة ، مع الوقوف عند أساليب الأدباء وتشكيلاتهم اللفظية والجمالية .

لقد أدرك عالمنا الكبير — كما يعبر في المقدمة ذاتها — افتقار تاريخ أدبنا العربي إلى طائفة من الأجزاء المبسوطة تبحث فيها عصوره من الجاهلية إلى عصرنا الحاضر كما تبحث شخصياته بحثاً مسهباً بحيث ينكشف كل عصر انكشافاً تاماً بجميع حدوده وبيئاته وآثاره

كما أدرك صعوبة المهمة ، يقول :

« وقد حاولت أن أنهض بهذا العبء ، وأنا أعلم ثقل المثرثة فيه » ، معللاً ذلك بأسباب هي : بقاء بعض المخطوطات دون نشر ، أو دون نشر على ، وأن بيئات أدبية يغمرها غير قليل من الظلام ، وأن تحليل الأعمال الأدبية ليس عملاً سهلاً ، ويقرر — يتواضع العلماء — أن ما يقدمه — في كل عصر — لا يعمل الصورة الأخيرة للعصور المتعاقبة ، ولا يمنع من إضافة اللاحقين ، فتلك طبيعة الأبحاث يكمل بعضها بعضاً .

وبهنا هنا ما يتصل بتحليل الأعمال الأدبية ، إذ أدرك عالمنا بعض ما كان يعوز الدراسات السابقة من فقدان ظاهرة الاهتمام بالنص وصاحبه ، ولهذا كان حريصاً على التأكيد على هذا الجانب في مقدمات كتبه ، فهو في المقدمة التي تحمل تاريخ سنة ١٩٧٣ لكتابه (العصر العباسي الثاني) (٦) يصور « تمثل الشعراء خصائص العربية ودقاتها الجمالية والموسيقية » ، ويهتم « بالأخيلة المتبدعة » ، ويذكر :

« ونبحث بحثاً تحليلياً تاريخياً أعلام الشعراء في العصر » ، ليقف على أشعار على بن الجهم يقول « وأروع أشعاره ما نظمته في الاستعطاف وفي تصوير صلاية نفسه » ، ويقف عند البحرى ليرى « ما سخر له من تلاوين الجمال الموسيقي الآسر وأنغامه وألحانه الرائعة » ، كما يقف على أفكار ابن الرومي وتصويراته الجديدة ، وابن المعتز ، والصنوبري . . الخ .

ويصادفنا في معظم مقدمات كتبه تنويه بنزعة « النقد والتحليل » في أعماله ، رأينا ذلك فيما أشرنا إليه من مقدمتين ، كما نراه في مقدمة كتابه (فصول في الشعر ونقده) (٧) كما نراه في مضمون هذا الكتاب وفي غيره من كتبه .

وهناك جانب آخر يتصل بتقسيم العصور الأدبية وفقاً للعصور السياسية من الجاهلية ، فالإسلام حيث صدر الإسلام في عصر الخلفاء الراشدين ، ثم العصر الأموي ، ثم العصر العباسي : الأول في مائة عام ، والثاني بقية العصر ، أو إلى سنة ٣٣٤ هـ - ٩٤٥ م حيث استولى بنو بويه على بغداد ، حيث يبدأ العصر الثالث حتى استيلاء التتار على بغداد .

أما د . شوقي ضيف فيذكر في مقدمة كتابه (العصر الجاهلي) أنه يرتضى تقسيم العصرين الأولين ، أما العصر الثالث ، وهو العصر العباسي فيبتغي منه على الأول حتى ٢٣٢ هـ والثاني حتى ٣٣٤ هـ ، ثم يبدأ بعصر رابع يمتد حتى العصر الحديث ، ويسميه عصر الدول والإمارات ، حيث يرى أن يؤرخ في كل إقليم على حدة ، حتى إذا انتهينا من ذلك أرخنا للعصر الحديث ، والتحليل الذي يقدمه د . شوقي ضيف لذلك التقسيم ويراه « أكثر دقة ومطابقة لتطوره » هو أن « بغداد لم تعد منذ القرن الرابع الهجري تحتل المكانة الأولى في الحركات الأدبية . بل لقد نافستها في الشرق والغرب مدن كثيرة تفوقت عليها في البهوض بالشعر والنثر تفوقاً واضحاً » .

وقد يجوز لنا أن نبنى على هذا التحليل تساؤلات حول اعتبار عالمنا الكبير العصر الحديث - الذي يبدأ بالحملة الفرنسية على مصر سنة ١٢١٣ هـ - ١٧٩٨ م - واحداً كما هو عند جميع الدارسين ، وهنا نساءل ألا يحق لنا أن نجعل لهذا العصر صدرأ يتصل

مرحلة الإحياء والبحث ، ثم نجعل له مراحل مما يتصل بمظاهر التغيير ، مما يعود - في مجمله للحروب ، وما تحدثه من تغيير ، هذا تساؤل عارض تقدمه بين يدي البحث ، ولعله يحظى بالفتاة من الالتفاتات الواعية لعالمنا الجليل .

وكما كان لشوقي ضيف أن يستن طريقاً جديداً واضحاً في الدراسات الأدبية ميزه عن الألوان التجريبية التي سادت منذ أواخر القرن الماضي - مما ذكرنا - كان له أن يبنى منهجه على ما يكونه من رأى ليس شخصياً بقدر ما هو موضوعي ، يولد نتيجة الدراسة العلمية ، ولعل أصدق ما يساق في هذا المجال توضيحاً لهذه المقولة التي يطرحها كتابه عن أحمد شوقي أمير الشعراء الذي فاز بجائزة الدولة التقديرية للأدب سنة ١٩٥٥ بعنوان (شوقي شاعر العصر الحديث) .

حقاً لقد ظهرت بحوث عديدة حول أحمد شوقي ليس من بينها - كما يعبر عالمنا - « بحث منظم » ، يقول في المقدمة التي كتبها في أول يونيو ١٩٥٣ م :

« فقد أكتفرت الأجواء الأدبية لزاده ، بالثناء المسرف والطمع المجحف ، وأصبحت لا تعرف أين الوجه الصحيح ، ولا أين المقدمات السليمة ولم تعد تدرى أى الأحكام فيه صادق وأياها كاذب ، وأياها مصيب وأياها مخفي » .

وبذلك عميت علينا حقيقة شوقي ، بل حقائقه الفنية جميعاً ، وكان هذا أكبر باعث في على التوضيح لهذه الدراسة التي لم أقصد بها إلى تهجينه ولإلى تحسينه ، وإنما قصدت إلى بحثه ووزنه بمعايير سهلة هي معايير النقد المنصف الذي لا يميل مع الهوى ، وإنما يسجل الظواهر الأدبية متتبعاً مستقصياً فليس هم أن يزرى وينتقص ، ولا أن يزخرف ويزين ، وإنما همه أن يصور الحق ويكشف الصواب » .

وهكذا نجد وجهاً من وجوه الإضافة العلمية المنهجية للدراسة الأدبية العربية المعاصرة ، تقوم على الحكم الموضوعي ، وتأمل الظواهر والاحتكام إليها فيما يصور من أحكام ، كما نرى لإبطال نظرة مجاورة الغير في آرائهم دون تمحيص ، وإبطال مبدأ البحث الانفعالي العاطفي الذي يميل إلى الهوى ، وإبطال مبدأ التبد العجلى المتورة مما كنا نراه في الدراسات الأدبية السابقة لعصر د . شوقي ضيف أي في مرحلة التجريب .

بل إننا نراه في هذا الكتاب يقدم لوناً جديداً على الدراسات الأدبية طاملاً أفاد منه النفيون في دراساتهم للأدب ، وهو دراسة المسودات الأدبية ، وقد طبقة على شيء من شعر شوقي الغنائي والمسرحي .

لقد ختم عالمنا المقدمة بقوله : « فنحن لم نضع هذا البحث تشيئاً لأنصاره وكذلك لم نضعه لخصومه » وإنما وضعناه ابتغاء تقويم شعره من جميع أطرافه تقويماً صحيحاً دقيقاً » .

ثم لا يابث أن يعود للحديث عن شوقي ومكانته في الشعر الحديث في كتابه (فصول في الشعر ونقده) ص ٣٣١ - ٣٤٨ .

هذا عن المصدر الأول للجانب النظري عند عالمنا .

أما المصدر الثاني للجانب النظري عند عالمنا فنجد في كتابه (في النقد الأدبي) (٨) حيث يذكر في المقدمة المكتوبة في أبريل ١٩٦٢ أنه يقف عند تفسير الجمال الفني وتعليقه والصلات المتعددة بين فنون الشعر والتصوير والموسيقى ، والشعر وأوزانه وصياغته ونصوصه وتأويلاته وتجاريه وما ينبغي أن يتوفر للقاصيدة من وحدة عضوية تامة .

ويعلن أن ما كتبه إنما هو آراء تمثلها ، ابتغى فيها الوضوح لإيمانه « أن الكتب لا تحتاج إلى شيء حاجتها إلى الوضوح » .

ولهذا نجد في هذا الكتاب الاهتمام ، بالتظير أي رصد الظاهرة النقدية منذ بواكيرها حتى تطورها في العصر الحديث وصولاً إلى ما سماه د . شوقي ضيف (التاريخ الطبيعي للأدب) ، ووصولاً مع الدراسات النفسية والاجتماعية . لكنه ، وهو معنى بمصطلحات الجمال ، والتجربة الشعرية ، والوحدة العضوية ، والأدب الاجتماعي ، والنقد القصصي والمسرحي ، يكون معنياً أيضاً بالجانب التطبيقي مع عنايته بالتظير حتى لا تنجاني مواطن الجمال في النص عن أسس نقده ومناهج بحثه .

وفي مقدمة (البحث الأدبي) (٩) المكتوبة في فبراير ١٩٧٢ لا يفوته أن ينوه بأنه « لا بد أن تتكون لدى الباحث الناشئ قلرة على التذوق الأدبي المعلن ، والتحليل الدقيق لشخصيات الأدباء ، وفهم خصائصهم المميزة ، مع دقة العرض وإكمال التمثيل ومع الاحتياط في استخدام صيغ التعميم . . . » .

ولأنه قد شعر بحاجة طلاب الدراسات العليا لملل هذا البحث أخذ يعرض جوانب المنهج النظرية جامعاً بينها وبين التطبيق في كثير من الأحيان ترسيخاً للفكرة وشرحاً لها ، فينتقل من الحديث عن طبيعة البحث الأدبي ، إلى تنوع المناهج بين العلوم الطبيعية والاجتماعية ، والنفسية ، والجمالية ، والاتجاه التكامل الذي يميل إليه ويؤيده (١٤٤) ، كما يتناول الأصول بين التوثيق والتحليل ، والمصادر وتنوعها ونقدها .

د . شوقي ضيف ونظريته في وحدة التراث :

إن في تأمل مكتبة د . شوقي ضيف بمجالاتها المتعددة ما يقفنا على حقيقة مهمة هي صدوره عن نظرية آمن بها من قبل وطبقها في بحثيه : الفن ومذاهبه في الشعر العربي ، والفن ومذاهبه في النثر العربي ، وما زال يعود إليها بين الحين والحين . ففي أكتوبر ١٩٨٠ نشره بمجلة فصول بحثاً عنوانه (وحدة التراث) — ص ٩ — ص ١٨ ، وواصل الحديث عنها في يوليو ١٩٨١ بالمجلة ذاتها في بحث عنوانه (القديم الجديد في الشعر) ص ١١ — ١٧ عودة إلى ما كتبه في كتابه (فصول في الشعر ونقده) حول (تقوم تراثنا الشعري) ص ٩ — ٢٧ سنة ١٩٧١ ، وامتداداً لما بدأه في سلسلة تاريخ الأدب العربي .

إن ذلك ينبع — في تصورنا — من نظريته في (وحدة التراث) القائمة على الأسس التالية كما نوجزها من مقاله :

الأساس الأول : وحدة التراث الديني وعلى رأسه القرآن الكريم . وما انبثق عنه من تفسير وحديث ومذاهب فقهية .

الأساس الثاني : وحدة التراث النحوي واللغوي والبلاغي .

الأساس الثالث : وحدة التراث المتصل بعلوم الأوائل كالفلسفة والطب والطبيعة والكيمياء . . . الخ .

الأساس الرابع : الوحدة الظاهرة في نظام الأدب وقواعده : شعراً ونثراً .

الأساس الخامس : كتب تراجم المفسرين والقراء والمحدثين أو الحفاظ للحديث النبوي الشريف والنحاة ، وكتب التاريخ العام .

ولهذا يرى الشعر متجاوزاً المكان والزمان لأن تعامله مع النفس البشرية يجعله ثابتاً لا يتغير في جوهره ، فيكون قديماً في زمن ظهوره ، جديداً في زمن تأثيره ، وهكذا يكون شعر المديح قديماً وجديداً لأنه صادر عن وحدة تتمثل في : الطبيعة البشرية ، والإيقاع ، والخيال ، والصياغة ، وهذه الوحدة التي تعد أساس التفكير المنهجي عند د . شوقي ضيف — في نظرنا — تفسر ظواهر عديدة في عطاءه السخي . فهي تفسر اهتمامه بتاريخ الأدب العربي حيث تماقبت إصداراته عن العصر الجاهلي والإسلامي والأموي والعباسي ، ودراساته عن الفن ومذاهبه في كل من : الشعر والنثر ، ودراساته في الأدب المعاصر ، والشعر المعاصر ومعظم شعراته المعاصرين ، وبخاصة : البارودي

وشوق في كتابيه ، وفي ثنايا كتب أخرى ، وفي نظير معاصرهما له دوره في الشعر الجديد ، وهو صلاح عبد الصبور الذي يكتب عنه بحثه (صلاح عبد الصبور رائد الشعر الحر الجديد) بمجلة فصول (أكتوبر ١٩٨١) ويعلن أنه « كان يديم التفكير في هذا الشعر الجديد » ، و « كان يتعاطف معه » ، حتى يقرر زيادة صلاح عبد الصبور لهذا الشعر ، كما يكتب عن (نواقص الإيقاع في الشعر الحر) ص ٣٠١ بكتابه (فصول في الشعر ونقده) ، كما يكتب عن الغناء والشعر وطوائفه الشعبية ، وفنون الأدب : الرثاء ، والمقامة ، والترجمة الشخصية ، والرحلات .

كما يكتب في النقد والمناهج ، ويؤرخ للبلاغة والمدارس النحوية ، بل يقدم كتابه (تجديد النحو) ، ويسهم في التحقيق ، والدراسات القرآنية ، ويمزج بين الدرس اللغوي والأدبي والنقدي والمنهجي في مقالات عن الحوار المدرسي بمجلة المجمع اللغوي (مايو ١٩٧٨ و مايو ١٩٨٠) فيتحدث عن الفصحى والعامية وعن اللغة الثالثة .

إن هذا يعود في مجمله — إلى نظرة أصحاب المنهج التاريخي في تأثير الحاضر في فهم الماضي باستخدام (القياس التاريخي) .

وفي ذلك كله — مما أوجزناه إنجازاً تحاشياً للإطالة — نراه يضرب يسهم وافر ويحيط إحاطة شاملة واعية ، وما ذلك — في نظرنا — إلا لإيمانه بوحدة التراث ، تراث أمنا ، يراه حين يدنو من الأدب أو النقد أو البلاغة أو النحو أو التحقيق أو الدراسات القرآنية ، حتى ليكن لنا أن نزع — دون مبالغة — أنه لم يتيسر لباحث يحدث أن يحيط بدراس أدب أمته من أعماق ماضيه البعيد إلى أوج حضارتها المعاصرة بدرجة واحدة من الإحاطة والشمول والتثني والاستيعاب مثلما تيسر لباحثنا الكبير الذي استخلص لنفسه منهجاً ، واصطفى سبيلاً بين تيارات صاحبة بين التراثية والغربية والفرعونية ، بين سكتة اليقين وثباته ، وصخب الشك واضطرابه في منهج أبسط ما يقال فيه إنه منهج تكاملي يجمع بين الرؤية الداخلية والرؤية الخارجية كما سرى .

هو والمنهج التكاملي :

لقد تمثل شوق ضيف جهود المنهجين السابقين في العصور القديمة والحديثة ، في تراثنا العربي والتراث العالمي ، لم يغيب عن ذهنه جهود منهجية أفادت من قوانين العلوم الطبيعية فالتجهد إلى أن الأديب وأدبه ثمرة قرأتين قديمة وحاضرة ومستقبلية تجعل من الروابط ما يضم الأديب إلى فصيلة أدبية ينتمى إليها مهما صاحب ذلك من غياب التخصص الفردي لكل أديب ، وبذلك تتكون عناصر :

الجلس أو الفطرة الموروثة ، والبيئة أو الوسط الجغرافى ، والعصر ، أو الزمان من ظروف سياسية وثقافية وفنية ودينية .

وفى تأمل تراث شوق ضيف النظرى والتطبيقي ما يجعلنا فى مواجهة صريحة مع هذه النظرية التى ظهرت فى كتابات كل من : « سانت بيك » ، « تين » ، و « بروتنيير » .

أما الجانب النظرى عند عالمنا الكبير فيتمثل فى مناقشته هذه النظرية ، وإشارته إلى تيه العرب لهذه الثلاثية دون أن يعطوها حتمية أو جبرية ، ولا يرى بأساً من استخدامها فى تاريخ الأدب العربى ودراسة أدبائه دون خصوص للجبورية الحتمية ، وبخاصة قانون الجنس لأنه لا يوجد جنس خالص .

ويناقش تطور الأنواع الأدبية عند « بروتنيير » موافقاً أساسها ، لكنه يرى أن الأطوار الأدبية لا يقضى بعضها على بعض ، لذا لا يرى فى الأدب قديماً وجديداً ، وسرى فى الجانب التطبيقي مصداق ذلك عند عالمنا .

ومن جهود المنهجين ما يتجه للجانب الاجتماعى ، فى صلاته الوثقى بالأدب ومنهم من ينحو بالأدب منحى نفسياً يتصل بالإبداع ، وتفسير الأعمال الأدبية تفسيراً نفسياً يتصل بالرغبات والدوافع والهاجس العليا ، والعقد ، واللاشعور الفردى والجمعى . . . الخ ، ومن جهود المنهجين ما يتجه للفلسفة الجمالية . وهكذا تعددت مناهج البحث الأدبى مفيدة من إنجازات العلوم الحديثة المعاصرة مما عقد مجالها ونوعها كما هو معلوم :

أما د . شوق ضيف فإنه يرتضى المنهج التكاملى كما تحدث فى كتابه (البحث الأدبى) ص ١٣٩ ، يفيد من العلوم التطبيقية فى دراسة الأدب فى أسرته وتربته والمؤثرات الذاتية ، وفى دراسة تطور الأدب من عصر إلى عصر ، ومن المنهج الاجتماعى يقف على أثر المجتمع فى الأدب وفى الأدب ، وتبين طبقة الأدب ، ويفيد من الدراسات النفسية على موطن الموروثات فى الأدب ، والعقد ، كما يفيد من الدراسات الجمالية ، ويتخلص من ذلك كله إلى ضرورة الاستئناء بكل هذه المناهج ، وعدم الاقتصار على منهج واحد منها ليتحول عقل الباحث إلى مرآة تعكس أضواء كل تلك المناهج فتعكس فكرة الأصالة والفردية والفصيلة الأدبية ، والبيئة والعصر والظروف والتطور التاريخى والحاجات الاقتصادية للمجتمع ، ورواسب اللاشعورية الفردى والجمعى ، وعناصر الجمال ، فيها يشبه المنارات الضخمة تهدى سواء السبيل .

هذه هي خلاصة موجزة لأراء النظرية للدكتور شوقي ضيف فيما عرضه في كتابه (البحث الأدبي) ، وهي آراء تكشف عن منهج تكاملي يجده فيها بين أيدينا من بحوثه المتعددة فيما نعتى ببيانه من بحوثه التطبيقية فيما يلي :

لقد قدمنا حديثاً عن نظريته في وحدة التراث في بحوث تطبيقية لديه أشرنا إلى بعضها ، وتضيف إليها بحثه أنقريد (الشعر وطوائفه الشعبية على مر العصور) (١٠) الذي كتبه سنة ١٩٧٧ ، وبناء على نظريته القائلة بأن « الشعر يفصل من قلوب شعوبه وأفئدتها بصور حياتها وآمالها وآلامها » على مدى العصور . . . لقد تابع الظاهرة في العصر الجاهلي ، ثم الإسلامي ، ثم العباسي الأول فالثاني ، ثم عصر الدول والإمارات ، ثم في العصر الحديث .

وحين ناقش — من قبل — آراء علماء الأدب في نظرية التطور عبر — بطريق غير مباشر — عن نظريته في (وحدة التراث) قائلا وقد تحدثنا عنها منذ قليل :

« الأطوار الأدبية لا يقضى بعضها على بعض ولا يمحو بعضها بعضاً ، وآية ذلك أننا نطرب للشعر الذي كتبه الجاهليون على الرغم من أنه يمثل طوراً مغرقاً في القدم ، فالطور الجديد في الشعر لا يتحكم على طور قديم بالقضاء ، وهو معنى ما يقال من مخلود الأدب ، وأنه لذلك لا يوجد قديم ولا جديد » (١١) .

إن هذا الذي قاله سنة ١٩٧٢ هو بعينه ما ذهب إليه في بحثه المشار إليهما من قبل : وحدة التراث سنة ١٩٨٠ ، والقديم الجديد في الشعر سنة ١٩٨١ ، إن نظريته التكاملية جعلته ينظر لسة التطور في الفنون الأدبية نظرة لا تنفصل عن الجمال الفني ، نظرة تحقق نوعاً من التوازن بين المناهج الفنية ، وقد أسلمته نظريته عن (وحدة التراث) إلى نظرية أخرى هي ما يمكن أن نسميه نظرية (وحدة الظواهر الأدبية) ،

فكما وقف عند ظاهرة البارودي رائد حركة البعث في الشعر العربي المعاصر وأفرده له كتاباً ، ورأى امتداد الظاهرة وتطورها في خطوات تجديدية عند أحمد شوقي ، فأفرده له كتاباً كما قدمنا ، وإلى جانب الكتابين لم نعدم إشارات وإضافات له عن الشاعرين في كتبه الأخرى مثل :

الأدب العربي المعاصر في مصر ، وفصول في الشعر ونقده كما قدمنا ، ودراسات في الشعر العربي المعاصر . . . الخ .

تقول إنه كما صنع ذلك مع القمم الرائدة فيما سبق يحضى فيكتب عن قمة أخرى ، عن صلاح عبد الصبور ملقباً بإياه : رائد الشعر الحر الجديد كما لقب البارودي برائد الشعر الحديث ، وكما لقب شوقي بشاعر العصر الحديث ، هكذا تطرد المظواهر الأدبية أمام ناظرية في إطار منهجه التكامل الذي لا ينظر للتطور نظريته إلى عملية « إحتلال » أو « غناء » . بل ينظر للمظواهر الأدبية على أساس امتدادها الطولي ، فينظر إلى فن الغناء في مكان ما ، وعصر ما ، ويقدم لنا كتابه (الشعر والغناء في المدينة ومكة لعصر بني أمية) ، ويعمد إلى الفنون الأدبية العربية ، فيرصد امتدادها ووحدة مظاهرها ، ويفرد لكل منها دراسة خاصة ، فترى دراساته حول فن الرثاء ، وفن المقامة ، وفن النقد ، وفن الترجمة الشخصية ، وفن الرحلات .

إن هذه النظرة التكاملية شديدة الاتصال بتكاملية منجز شوقي ضيف - كما سترى - وأقصد بذلك نظريته إلى العلوم الأخرى المتصلة بالأدب ، لقد بينا في مطلع حديثنا موقف باحثنا من نظروا للأدب بمعناه العام ، وكيف ارتأى أن ينظر إليه من خلال مفهومه الخاص ، ونضيف هنا أنه - وقد نوع من خصوصية عطائه كما هو معروف - ينظر للبلاغة حين يقدم كتابه (البلاغة تطوّر وتاريخ) في فبراير ١٩٦٥ من خلال الترابط الوثيق بينها وبين الأدب ، وهو ربط يتجاوز مجرد النظرة السببية التي كانت تحكم نظرة أحمد ضيف من قبل - كما قلنا - ، وترك لشوقي ضيف تقديم وجهة نظره ، فهو أقدر على بسطها على كل حال ، يقول :

« ولم تكن غايي أن أصور هذا التاريخ لبلاغتنا فحسب ، بل أيضاً أن أصور الترابط الوثيق بينها وبين أدبنا في تطورها حتى انتهيا إلى الجمود والتعقيد والجفاف والتكرار الملل ، وأن أرمي في تضاعيف هذا التطور الوشائج الواصلة بين كل بلاغي . . . » ، ثم يذهب إلى أنه « ينبغي في تشكيل بلاغتنا الحديثة أن ننهي بيان الأساليب الأدبية المتفاوتة وفنون الأدب المختلفة حتى تلائم بين بلاغتنا وأدبنا الحديث وأساليبه وفنونه » .

وهكذا نقف عند عالمنا على جانب من نظريته التكاملية التي فتحت الباب أما دراسات بلاغية عربية حديثة اهتمت بصلة البلاغة بالأسلوبية ، وقد وجدنا نماذج لذلك لدى جيل من الباحثين المعنيين بهذا الأمر الآن ممن تأثروا بمنهج عالمنا الكبير .

ويتصل بهذا الجانب التكامل - أيضاً - أنه حين حقق كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي الذي صدر عن لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م وجد في ذلك باعثاً على التفكير في تجديد النحو ، وما زال يواصل جهوده

حتى أظهرها في كتابه (تجديد النحو) سنة ١٩٨٢ في شكل جديد أعتذر عن عدم الاستعداد في الحديث عنه ، وإن كان لا يفوتني التنويه بالتفاته الأدبية التي تؤكد تكامل العلوم لديه - كما قلنا - فقد ذكر من بين أنواع الجمل جملة أميها (الجملة الحوارية) ، تلك التي يجاب بها في حوار القصص ص ٢٥٦ ، وهي إشارة أحسبها فريدة لم تتكرر لدى غيره ، بل لم يسبقه إليها أحد في كتاب نحوي .

وبنقلنا ذلك إلى ظاهرة أخرى هي أدق وجوه منهجه التكامل ، وهي عماد بحثه كلها فيما نرى ، هذه الظاهرة هي جمعه بين الرؤية الداخلية والرؤية الخارجية :

إن المتتبع للبناء الفكري لدراسات د. شوقي ضيف يجدها نابعة من هذا المطلق إيمانه التكامل بضرورة قيام الدراسة على جناحين : أحدهما خارجي يستلهم المجتمع ، والنفس ، والطبقات ، والعقائد ، والعادات ، وعوامل الاقتصاد ، والسياسة . والآخر داخلي يستكنه النص ويستشرف آفاقه ويمتص رحيقه ويستوعب شذاه ، ولكي نوضح ما نقصد بهذه الظاهرة نستعرض البناء الفكري لسلسلة دراساته في (تاريخ الأدب العربي) ، ودراسته عن شاعري العربية الحديثة : البارودي ، وأحمد شوقي لثري وجهي الرؤية المنهجية عنده من الخارج ومن الداخل .

إنك واجد كل كتبه بلا استثناء يقوم على الأساس التالي :

الفصول الأولى من الكتاب - قد تكون ثلاثة وقد تكون أربعة - ذات رؤية خارجية تستقرى التاريخ ، وتتعرف على المجتمع والبيئة ، والحياة السياسية والدينية والاقتصادية ، وكل العوامل الخارجية ، وما أمياه التاريخ الطبيعي للأدب ، في فصول يختار لها هذه العنايات (١٢) : الجزيرة العربية وتاريخها القديم - العصر الجاهلي - الحياة الجاهلية - الإسلام - الشعراء المخضرمون ومدى تأثيرهم بالإسلام - مؤثرات عامة في الشعر والشعراء - بيئات الشعر الأموي - تطوره مع الحياة الدينية والعقلية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية - الحياة السياسية - الحياة الاجتماعية - الحياة العقلية (هذه الثلاثة التزمها في العصر العباسي الأول والثاني) ، وفي حديثه عن البارودي أو شوقي يهتم بالحديث عن (الحياة) في فصل خاص .

إن التزام د. شوقي ضيف بهذا الجانب من الرؤية الذي نسميه رؤية خارجية يقوم على أساس من منهجه التكامل ، ولا يقتصر على أهمية التاريخ كما يذكرها ابن الأثير (١٣) فحسب في قوله :

« ولقد رأيت جماعة ممن يدهى المعرفة والدراية ، ويظن بنفسه التبحر في العلم والرواية ، يحقر التواريخ ويزدريها ، ويعرض عنها ويلقيها ، ظناً منه أن غاية فائدتها إنما هو القصص والأخبار ، ونهاية معرفتها الأحاديث والأسفار ، وهذه حال من اقتصر على القشر دون اللب نظره ، وأصبح مختلياً (١٤) جوهره ، ومن رزقه الله طبعاً سليماً ، وهذه صراطاً مستقيماً ، علم أن فوائدها كثيرة ، ومنافعها الدنيوية والأخروية جمة غزيرة »

إن اختيار شوقي ضيف لهذا التكامل بين الرؤية الخارجية والرؤية الداخلية يلتقى مع ما يقرره مؤلف كتاب (كيف نفهم التاريخ — مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي) (١٥) وهو الأمريكي لويس جوتشالك Louis Gottschalk إزاء حديثه عن المؤرخ واتجاه أهدافه إلى أن يكون حارساً على التراث الثقافي أولاً ، ثم راوية لتطور البشرى ثانياً ، وهكذا نرى أخذ شوقي ضيف بالمنهج غير الجمالية طريقاً يصل به إلى قلب التراث وإطاره العام ، ويمكنه من رواية تطوره وتعاقب أجياله ، حتى يمكن القول إن تراثه الأدبي يروي تاريخ آدابنا العربية ويقدمها للأجيال ذخيرة باقية خالدة ، وهنا تكن قيمة الرؤية الخارجية كما نقف عليها في دراساته .

ولى جانب السمات السابقة لمنهج شوقي ضيف في الدراسات الأدبية مما يندرج في إطار الرؤية الخارجية ، نجد سمة أخرى هي الرؤية الداخلية ، وهي أساس من أسس دراساته ونعوته ، فإذا ما رجعنا إليها بنفس المنهج السابق وجدناه بعد الرؤية الخارجية في الكتب السالف ذكرها يعمد إلى طائفة من الشعراء في كل كتاب ليدرسها دراسة جمالية فنية واعية متأنية كما رأينا في دراسة : امرئ القيس ، والناطقة ، وزهير ، والأعشى ، وابن أبي ربيعة ، والكميت ، والوليد ، ورؤبة ، وطوائف من الشعراء والكتاب . أو يعمد إلى أغراض شعرية فيوفها حقها من الحديث الفني كما رأينا في شعراء المديح والفجاء — وشعراء السياسة — والنقائص . . . الخ .

وقل مثل ذلك في الشعر .

أما دراسة الشاعر (البارودي أو شوقي) فنجدته بعد الرؤية الخارجية يتحدث عن مكونات الصناعة ، والمؤثرات الفنية ، وشعر الشاعر وتجهيده .

أما الكتب ذات الموضوعات المتعددة فتتمزج النظرتان الداخلية والخارجية في الموضوع الواحد ، وتغلب الرؤية الداخلية في معظمها كما نرى في كتابه (دراسات

في الشعر العربي المعاصر) حيث : اللذة الصاخبة عند أبي شبكة ، وضجيج الألفاظ الخفالية عند علي محمود طه ، وفي هذا الموضوع تبدو ومضات أسلوبية في منهجه الفني تنحو منحى الأسلوبيين ، والمادة التصويرية في شعر أبي ريشة . ونرى مثل ذلك في كتابه (فصول في الشعر ونقده) حيث نرى دراسته لتناقض الإيقاع في الشعر الحر .

وفي هذه الموضوعات نرى غلبة الرؤية الداخلية ، وازدياد ميله الجمالي لدراسة النص .

وهو في ذلك كله خاضع لطبيعة الموضوع وما يستلزمه من منهج وما يقتضيه من نظرة فنية تتلاءم مع طبيعته وأبعاده مما يجعله جامعاً بين الرؤية الداخلية والخارجية في منهجه التكاملي ، وإن كان ذلك لا يمنع من ظهور أحد الجانبين ظهوراً يغطي على الجانب الآخر تبعاً لاختلاف طبيعة الدراسة مما بين أيدينا من تراث أضيف على الدراسة الأدبية طابعاً منهجياً علمياً رزقنا تخلص مما عانت منه الدراسات السابقة من مأخذ .

وإذا كنا قد انتهينا إلى أن منهج عالمنا الكبير منهج تكاملي ، فإن علينا أن نصف أن هذه التكاملية تنقسم بسمتين ، السمة الأولى أنها تكاملية عربية ، والسمة الثانية قيامها على الوضوح .

ونقصد بكونها عربية أن منهج التكامل فيها لم يرقم على التوفيق أو التوفيق بين نظريات متقولة كما انتهى إليه أصحاب كل منهج ، وأن منهج التكامل فيها لم يرقم على إغراق في تفصيلات أنصار هذا المنهج أو ذلك من اهتمام بالتاريخ الطبيعي ، أو علم الاجتماع الأدنى ، أو التحليل النفسي للأدب ودراسة الإبداع إلى آخر ما هنالك من اتجاهات أي أنه لم يعتمد على نظريات جاهزة بل على بوضع يده على طبيعة العلاقة بين القوانين الداخلية والأخرى الخارجية للأدب العربي في عصوره المختلفة مفيداً من كل ما تقدم هذا الهدف من نظريات دون خضوع لواحدة منها ، ودون خضوع لها مجتمعة .

وتصل بذلك إلى السمة الثانية ، وهي الوضوح ، وفي ذلك ارتباط بالمعنى الأولى لكلمة المنهج قبل أن تصبح مصطلحاً علمياً تتعدد مجالاته وتنوع ، فالطريق النج هو البين الواضح وأتبع الطريق استبان وصار نهجاً واضحاً بيناً ، والمنهاج الطريق الواضح ، واستنجد الطريق صار نهجاً ، وفلان يستنجد سبيل فلان أي يسلك مسلكه ، والنهج : الطريق المستقيم ، وهكذا كان الوضوح في هذا المنهج التكاملي لهذا العالم الكبير .

المواضع :

- (١) السباعي بيومي ، تاريخ الأدب العربي ج ١ ، العصر الجاهل ، الطبعة ١٩٤٨ ، ص ٦
- (٢) لجنة التأليف والترجمة والنشر ط ١٩٣٧ .
- (٣) الخالجي ، دار الفكر ط ٢ ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ١١ ، وما بعدها .
- (٤) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ج ٢ ، الحلل ص ٣ وما بعدها .
- (٥) كتب المقدمة في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٠ . ورجعنا للطبعة السادسة في سلسلة تاريخ الأدب العربي - ١ ، دار المعارف ١٩٧٤ .
- (٦) ترجع إلى ط ١٩٧٣ - دار المعارف .
- (٧) ترجع إلى ط ٢ ، ١٩٧٧ - دار المعارف .
- (٨) ترجع إلى الطبعة السادسة ، دار المعارف ١٩٨١ .
- (٩) ترجع إلى ط ١٩٧٢ .
- (١٠) ترجع إلى الطبعة الأولى .
- (١١) البحث الأدبي ٩٥ .
- (١٢) ترجع في ذلك إلى كتبه : العصر الجاهل - العصر الإسلامي - التطور والتجديد في الشعر الأموي - العصر العباسي الأول ، ثالثي .
- (١٣) الكامل في التاريخ لأبن الأثير - مع ١ دار صادر ، ودار بيروت - بيروت ١٩٦٥ ، ص ٦ .
- (١٤) المخشلب : خرز يتخذ منه حل واحدته مخشلبة ، المخصص لأبن سيدة .
- (١٥) دار الكتاب العربي بيروت ١٩٦٦ ص ١٠٥ (ترجمة الدكتورة : عائدة سليمان عارف) .

قراءة القصة القصيرة

(نموذج من نجيب محفوظ)

دكتور حسن البنداري

يُحفل الواقع الأدبي المعاصر بدراسات غير قليلة تصدت للبحث في فن القصة القصيرة العربية . ورغم أن هذه الدراسات تعكس بحق اجتراحات واسعة ومؤثرة لكنها تنضوي تحت حقيقة لا يمكن للنظرة المثابرة أن تغفّ منها موقف الصمت أو التجاهل : حقيقة « الوقفة البعيدة » عن النص القصصي موضع التناول ؛ فهي لا تتحمل مشقة الخوض في مجاهله لاستنطاقه ، وسبر خفاياه لاستظهار عالمه الداخلي ، فوُقت بذلك في أسر مفهوم مريح غنى بالبحث عن قضايا القاص و « أيديولوجياته » ، أو برصد عناصر فنية لنص غائب عن عيني القارئ . أو بتحليل غير كاف لنص مثبّت . وفي كل هذه الأحوال وغيرها لم تكن لدى هذا المفهوم شجاعة الاعتراف بظلم النص القصصي بهذا الجهد المريح .

وفي تقديرى أن استنطاق النص القصصي — بل أى نص أدبي — إنما يكون عن طريق مثوله ، ثم الالتصاق المخلص به والتفاعل معه ، بغية الإحساس الكامل بدلالاته ، والوعى الحقيقي بعلاقاته القوية المتشابكة ، ووصف هذه العلاقات وصفاً « معادلاً » ، لا يستعين بما هو خارج هذا النص ، وسيتنلذ لأن تكون حصيلة قراءة القصص المختلفة بهذا المفهوم واحدة ، فلكل قصة صوتها الخاص وعطاؤها المفرد ، إذ إن هذا المفهوم ليس من مهنته تعقيد القواعد الحاسمة ، ولا رسم الخطوط التحكيمية ، ولا وضع مبادئ محددة لا يمكن تجاوزها ، على نحو ما يتبين من تصدى بعض النقاد المعاصرين لنقد العمل الأدبي (١) ولتجديد ما أعنيه أعتمد على قصة قصيرة لنجيب محفوظ (٢) ، وهي قصة دنيا الله (٣) التي تبدأ هكذا :

« دبت الحياة في إدارة السكرتارية بدخول عم إبراهيم الفراش . فتح النوافذ واحدة بعد أخرى . ومضى يكتس الحجلات الواسعة بلب شارد ودون أكثرات . واهتز رأسه بانتظام وبطء وتحرك شدقه كأنما يلوك شيئاً ففاقت تبعاً لذلك منابت الشعر الأبيض في ذقنه وعارضه . أما صلته فلم تكن بها شعرة واحدة . وعاد إلى المكاتب ينفض عنها الغبار

ويرتب الملفات والأدوات . ثم أتى على الحجرة - الإدارة - نظرة شاملة - ثم نقل بصره بين المكاتب وكأنما يرى شخصاً أصحابها ، فلاح الارتياح في وجهه حيناً والامتناع حيناً ، ومرة ابتسم . ثم ذهب وهو يقول لنفسه . الآن نذهب لإحضار الفطور » (٤) .

عندما نتأمل البناء اللغوي لهذا المقطع الافتتاحي ، نجد أنه قد اعتمد على وحدات فعلية تامة التكوين مكتملة النسخ ، فبدت كل وحدة مستقلة لا تفتقر إلى سند من أخرى تجاورها : « دبت الحياة » . . . فتح النوافذ . . . ومضى يكنس . . . إلخ . . . وإيراد الوحدات على هذا النحو يجعلها مجزأة موسومة بالتوالي أو التعاقب السريع اللاهث والانفصال الظاهر ، وإن كانت في مجموعها تعكس معنى موحداً يتكشف عقب الفراغ من قراءة المقطع .

وقد تأسس هذا النوع من التوالى على دقة اختيار الوحدات الصغيرة المفردة ، وهي الأفعال المترتبة بالفاعلين ، حيث اختيرت الوحدات التصعيدية أى التى تحمل طاقة الحركة والتوثب ، فالفعل « دبت » فى بداية الوحدة الأولى « دبت الحياة » يمثل بداية الحركة والشروع فى التصرف ، وهو يتطوى - هنا - على عنصرى العنف والمفاجأة ، وبعد الدبيب تأخذ طاقات الأفعال التالية لهذا الفعل - وجهة النمو والتصاعد ، ولهذا فكل من الفعل « فتح » فى الوحدة الثانية : « فتح النوافذ واحدة بعد أخرى » ، والفعل « مضى » فى الوحدة الثالثة : « مضى يكنس الحجرات الواسعة بلب شارذ ودون اكتراث » - قد عمل على بقاء الحركة نشطة متوثبة من جهة أن الحركة الفاعلة قد استمرت فى العمل سواء فى فتح النوافذ - حيث أجرى فتح « واحدة بعد أخرى » - أم فى عملية يكنس التى تحت « للحجرات » « الواسعة » ، فالفتح تم لعدد أو جمع ، والكنس تم لعدد أو جمع أيضاً ، وكلا الجمعين قد وصف وصفاً دالاً على إمكانية الحركة التى لا تظهر إلا بتعدد الحركة الفاعلة المتعدية إلى النوافذ ، وإلى الحجرات الواسعة كما تبين .

وهكذا الشأن فى الفعلين « اهتز » و « تحرك » ، فكلاهما تصعيدى ، وكلاهما حافظ على تواصل الحركة ، ومن ثم فقد أثر الكاتب استخدام الفعل « قلق » فى الوحدة التالية : « فقلقت تبعاً لذلك منابت الشعر الأبيض فى ذقنه وعارضه » . لما لهذا الفعل من طاقة تلائم الاهتزاز والتحريك ، وهى النوتر .

ومما جعل هذه الوحدات وظيفتها التصعيدية هو دلالتها على الزمن الماضى الذى يتجاوز البطء المتمثل فى الوحدة الدالة زمنياً على الحاضر أو المستقبل بحكم اقتضاء كل منهما للنظر والتأنى . ومن هنا قد تبدو الأفعال (يكنس) فى « مضى يكنس . . . »

و (ينفض) و (يرتب) في « وعاد إلى المكاتب ينفض عنها الغبار ويرتب الملفات . . »
للدلالاتها على الزمن الحاضر — قد تبدو دخيلة على نص مال برمته إلى الاعتماد على الزمن
الماضي الذي ساعد على توالي الحركة وتقدمها ، ولكن يجب هذه الأفعال بصورتها
الحالية عقب الفعلين « مضى . . . » و « عاد . . » — قد سلب هذه الدلالة الحاضرة ،
وثبت لها الدلالة الماضية التي ناسبت ما سبقها وما لحقها من وحدات . خاصة وأن هذه
الأفعال المضارعة يحكم وظيفتها النحوية قد وقعت أحوالاً للحركة الفاعلة وقت القيام
بالعمل اليومي .

و يمثل التحديد لدور الوحدات المفردة حال اقترانها بالحركة الفاعلة ، وظف الكاتب
الوحدات الأخرى في هذا المقطع مثل : ألتى — نقل — لاح — ايتسم — ذهب ، لتعمل
على تصعيد الحركة داخل الوحدات الكبرى ، وتسمها بالتوتر غير المعلن فتوحى نتيجة
لذلك بعمل ما ، أو تجعلنا نتوقع إجراء حتمياً تنهض به الشخصية المركزية ، فالتوتر
الحركي للوحدات المفردة العاملة في نطاق الوحدات الكبرى ، كان وراء توالي التعبير
وتواصله بهذا القدر من السرعة الملحوظة التي لا تسمح بالتوقف قصداً إلى التأمل ، ومن
ثم قد يوصف التعبير بأنه ليس إلا مسحاً خارجياً لحركة الحدث منذ بدايته ، لكننا إذا
أنعمنا النظر وجدناه قائماً على حالات « عدم المبالاة » ، و « فقدان الاكثرات » ، وتبدد
التركيز ، فقد « مضى » يكتس الحشرات الواسعة يلب شارد ودون اكثرات — وهي
حالات إذا ما أصيبت بها الشخصية الفنية — وغير الفنية — عمدت إلى التنفل البصري
السريع بين جزئية وأخرى .

ويقوى من هذا الشكل المتميز ، « الوحدات الكلامية » الواردة على ألسنة موظفي
حجرة الإدارة — التي أعدها عم إبراهيم — بعد أن أرسل بكشف المرتبات إلى الخزنة
المالية لصرفها وإحضارها لهم كما هو متبع في موعد الصرف الشهري . . . جرت هذه
الوحدات على النحو التالي :

يقول لطفي وهو يقرأ جريدة الأخبار : ١ — ستكون السنة نهاية العالم .

ويقول المدير في التليفون مخاطباً رئيسه : ٢ — وهل ينق القمر ؟

ويتساءل حمير : ٣ — لماذا نشق بالزواج والأبناء ؟ ها هو شاب يقتل أباه تحت بصر أمه .

ويتساءل أحمد : ٤ — ما فائدة روضة إذا كان الدواء غير موجود بالسوق ؟

ويعود لطفي مؤكداً : ٥ — صدقوني . نهاية العالم أقرب مما تتصورون .

ويقول المدير لحمام : ٦ - جهاز الملف ٣-١ عام ٥ .

إن كل وحدة كلامية — كما ترى — تبدو منفصلة عن الأخرى انفصالاً لا يتيح لنا أن نصف الموقف الحوارى . كله بافتقاد عنصر الكشف أو التوضيح الذى يعمل على فهم كل موقف حوارى وإضاءة جوانب الحدث أو أبعاد الشخصية . فهل يعطينا هذا المثلث الظاهرى الحق فى الحكم على تزايد هذه الوحدات التى تنقص حينئذ من فنية القصة ؟

إننا نعلم النص لو بادرنا بتقرير هذا المثلث الظاهرى ، لأن ثمة رابطاً غير منظور يجمع هذه الوحدات هو « القلق » بمستوييه الخاص والعام ، ولم يكن الفصل بينها إلا تعبيراً غير ملفوظ عن حس فنى عمل على إثارة عدة موضوعات كبيرة دالة قدمت بسرعة ، هى فى الواقع عدة هموم أدركها عم إبراهيم لكثرة ورودها على مسامعه ، وشكلت حركته — بوصفه شخصية مركزية — ودفعته إلى غاية غير معرفة الآن على الأقل .

لقد توالى هذه الموضوعات المثيرة على شيخوخة الرجل توالياً مؤثراً ، فالوحدة الأولى (ستكون السنة نهاية العام) مثلت قمعاً شديداً لأى أمل يغير من حاله ، فكيف يمكن له الانتظار والدمار الشامل يوشك أن يقع ؟ . والوحدة الثانية (وهل يخفى القمر) دعمت السابقة وأذكىها فزادت من إحساسه بالقمع ، فمن أين له بأى أمل إذا كان مديره يواصل نفاق الرؤساء ؟ ، وما فائدة حياة لا تجلب سوى الشقاء والعقوق ؟ — الثالثة — وكيف يأمن لعالم قاس يتحكم حتى فى أرواح المرضى ؟ — الرابعة — وإن الانتظار لبارقة أمل ضرب من الجنون ما دامت نهاية العالم أقرب مما تتصورون — الخامسة . وتأتى الوحدة السادسة والأخيرة : جهاز الملف ١ - ٣ عام — لتكون بمثابة باب أحكم إغلاقه فى وجه الرجل . فعم إبراهيم إذن يواجه بتواليات عاصفة دفعته إلى أن يتخذ وضعا متأهباً يدافع به عن وجوده المهدد وكيانه المضموع ، فيختفى بمزئقات الموظفين هارياً إلى جهة غير معلومة .

وثمة وحدات كلامية أخرى تتوالى بسرعة أيضاً بعد أن تنبه الموظفون إلى اختفاء عم إبراهيم ، توالى الوحدات هكسفا :

١ - قال أحمد من بين الملفات : ١ - الرجل تأخر . لماذا تأخر ؟

٢ - لا أثر له ؟ ماذا أخبره ؟ الرجل المخرف ؟

وذهب إلى الخارج وعاد وهو يقول

وفقد أحمد صبره فخرج ثم عاد وهو يقول ٣ — أخذ الكشف مندساعة ، فأين ذهب هذا المجنون ؟

فأله لطفى : ٤ — هل قبض هو مرتبه ؟

فأجاب عنداً : ٥ — نعم . قالوا الى ذلك عند شيالك صرف الخدم السائرة :

٦ — لعله ذهب يتسوق .

٧ — قبل أن يسلمنا الماهيات ؟ !

٨ — لا تستبعد ذلك . إنه يأتي كل يوم بجديد !

ويقول مصطفى : ٩ — تصوروا أنه سرق في الطريق !

ويقول لطفى : ١٠ — أو وقع له حادث ؟ (٦)

لا أظن أننا نجد صعوبة في الوقوف على ترابط الوحدات الكلامية هذه المرة ، وذلك لامتلاك هذه الوحدات خاصية النمو ، وإمكانية الكشف والتوضيح على جهة المباشرة والصراحة ، إذ عرف — الآن — اختفاء الرجل ، وتولد في النفوس المتحاورة يقين أخذ ينمو ويتطور بأن الرجل عمد هذه المرة إلى خداعهم ، ولكن أظن أن من الضروري الاعتصام بالتأني عند قراءة هذه الوحدات حتى يمكن تلمس سبب التوالى السريع لها . إننا نرى الوحدة الكلامية المفردة هنا معروضة بصيغة استفهامية ، بل الصيغة تتكرر : « الرجل تأخر . لماذا تأخر ؟ » ، « لا أثر له . ماذا آخره ؟ » ، « وأين ذهب هذا المجنون ؟ » ونرى وحدة أخرى بصيغة الرجاء المشوب بالاستفهام : « لعله ذهب يتسوق » ، وبصيغة التعجب المتضمن للتساؤل : « إنه يأتي كل يوم بجديد ! » ، تصوروا أنه سرق في الطريق ! أو وقع له حادث ! » .

إن تقديم الوحدات الحوارية على هذا النحو يجعلها تهمى في نفس الوجهة التعبيرية التصعيدية ، حيث الاستفهام غالب ، والتعب مثار ، « والقلق يعكس رد الفعل أمام الحادث الغريب ، وهي تواليات ناتجة عن حالة « توتر عالية » . تدفعنا إلى الاقتراب خطوة من فكرة أننا نتعامل مع شخصية غير عادية ، نتحرك حركة غير عادية ، ونوقع أن تكون لغتها غير عادية ، غير أن المبادرة بتحديد حال الموظفين من جراء غياب الرجل كانت أدعى لترسيخ « آثار الغياب » قبل تحقيق حاجتنا إلى الاقتراب من هذه الشخصية الغريبة :

« بدت الوجوه كالحلّة . ومضى وقت أثقل من المرض . وتساءل صوت على وجه من أصبحنا اليوم . وذهب أحمد يبحث عن عم إبراهيم في المراقبة كلها ثم عاد بوجه ناطق بخيبة سعاد . وفكر المدير في المشكلة الغريبة التي لم تدّر لأحد على بال . إنه يأني أن يصادق . سيظهر الرجل المجنون فجأة عند الباب . ستنال عليه الشنائم ، وسينتحل الأعداء والإغما العمل ؟ : لطف وراءه زوجة غنية ، وسيمر وغد معروف ، ولكن ثمة مساكين مثل أحمد قد يقضى عليهم الحادث . » (٧)

فلقد عنى الكاتب يرصد آثار الاختفاء بطائفة من الصور السريعة المتعاقبة من جهة أن « التوتر » ما يزال حالاً في نفوس ضحايا الحادث الغريب ، فالوجوه بدت مغبرة نتيجة الوجع من المستقبل الغامض ، والزمن صار ثقيل الوقع على ردوس المنتظرين بالهفة والقلق والغضب ، وذهاب أحمد إلى « المراقبة » وعودته بسرعة دليل الإحساس العالي بثقل هذا الوقع ، وتفكير المدير في المشكلة من عدة زوايا ترجمة لغضب انفعالي متوثب وحكم نهائي بتبدد أي أمل في حضور الرجل .

إن إضافة هذه الصور المتعاقبة إلى الوحدات الفعلية والوحدات الكلامية على نحو ما تبين ، تبسط صورة متنوعة الظلال مختلفة الزوايا ، وتكون لهذه الصورة حينئذ وظيفة فنية ، إذ أثارت في النفس رغبة ملحة في جلاء الغموض الذي اكتنف شخصية عم إبراهيم منذ لحظة التعبير عنه وهو يؤدي عمله اليومي المعتاد إلى أن اختفى بالمال ، وهذه الرغبة الملحة دعت الفنان إلى مواصلة البناء اللغوي بأسلوب توالي الوحدات ، ومن ثم جعل حركة الشرطة نشطة تضرب في كل اتجاه وتسعى إلى كل مقر ولجج الرجل ، وهي حركة تمثل إضاءات متوالية سلطت على هذه الشخصية التي يمكن وصفها بأنها « غائبة حاضرة » . هذه الإضاءات التي استمدت طاقماً من معلومات أخذت من الزوجة وآخرين ، ومن التحريات التي بدأت في الإمساك بطرف الخيط كما يظهر من قراءة المقطعين التاليين :

(١) ١ - « وكبس البوليس بيت عم إبراهيم بدرج الحلة .

٢ - وكان المسكن عبارة عن أرضية بحوش بيت قديم تهدم سورهُ أو كاد .

٣ - ولم يكن بالحجرة إلا مرتبة منبرة وحصيرة وكانون وحلة وطبق ساج وامرأة عجوز عوراء تبين أنها زوجته .

٤ — ولما سئلت عن زوجها أجابت أنه في الوزارة ، ثم أكدت أنها لا تعرف شيئاً عن اختفائه .

٥ — ولم يكن له من ثياب إلا جلباب ففتشوه فعثروا على قطعة حشيش صغيرة (٨) (ب) « وقد أفادت المرأة بعد أن مثلت في قسم البوليس أنه كان في مطلع الحياة زوجاً طيباً وأنها أنجبا أبناء . ولكنه تغير تغيراً خطيراً في الأشهر الأخيرة وبعد أن بلغ أعقل العمر : إذ ترامت إليها أنباء عن تعلقه ببالعة أوراق ناصيب عند قهوة قواد ، (٩) .

في المقطع (أ) بدأ الغموض يتكشف نتيجة الهجوم المفاجئ لـ «بوليس» . وفي المقطع (ب) قدمت الزوجة معلومات مهمة سريعة أعانت على كشف هذا الغموض . ولقد عرض الكاتب هذا وذلك بنظام لغوي يتوافق مع أسلوب التوالى ، فالعين في (أ) تنتقل بسرعة بين المنظورات المتعددة التي جرى التعبير عنها بحمل تراوح بين الطول والقصر ولكنها تحافظ على تركيز موح وواف ، حيث بدأت الجملة الأولى بالفعل « كبس » وهو أقوى من أى فعل يدل لما فيه من تصوير الحركة المبالغية التي توظف أثناء إلقاء القبض على أحد أو اعتقاله . كما أن الحركة كانت شاملة لكل البيت الذي تعدى إليه الفعل . وقد وقت الإشارة في الجملة إلى مكان هذا البيت وهو « درب الحلة » من غير وصف ، وحينما جرى تناوله في الجملة الثانية وصف وصفاً ناقصاً ، ذلك أنه « بيت قدم تهدم سوره أو كاد . . . » ، وإذا خصص المسكن بأنه مجرد حجرة في الجملة الثالثة تم ذلك بأسلوب الخصر : « ولم يكن بالحجرة إلا . . . » ليستجلب منظورات أخرى : المرتبة — الخصيرة — الحلة — العطب الساج — المرأة ، للتدليل على تواضع المكان وفقره ، دون توظيف إشارة وصفية صريحة إلى ذلك . ولم يذكر صراحة فاعل الفعل « تبن » في نفس الجملة لكونه مفهوماً من السياق ، ولغرض تركيز لغة الحدث . وقد عبر عن الجملة الرابعة بصيغة المثنى للمجهول « ولما سئلت . . » حيث حذف الفاعل لذات السبب . وقد انتهى هذا المقطع بالجملة الخامسة التي اقتصر في بدايتها على الضمير الغائب (له) مغفلاً اسم الرجل قصداً إلى التركيز أيضاً ، وأورد فعاين (فتش — عثر) متعاقبين قرن كل منهما بالفاء في إطار أسلوب الخصر « ولم يكن له من ثياب إلا جلباب ففتشوه فعثروا . . . » ، مشيراً إلى أن هذا التعاقب يمثل اتصالاً وثيقاً للحركة النشطة ، ويدل على سرعة التنقل التي تقتضيها هذه الحركة .

ونرى الزوجة في المقطع « ب » تستجوب في قسم البوليس عن الزوج المختفي ، فتفيد بعبارة غاية في التركيز « أنه كان في مطلع الحياة ، زوجاً طيباً ، وأنها أنجبا أبناء » .

إن ظاهر هذه العبارة يمثل نقصاً في «معلومات» تحتاج إليها في حال كهذه ؛ فأى حياة تقصدها الزوجة ؟ هل الحياة على إطلاقها أم خصوصية الحياة ؟ وعلام يدل الوصف « طيب » ؟ أي يدل على بساطة التفكير ؟ أم السذاجة والغباء ؟ أم طيبة القلب رغم ما يدر منه ؟ . والاكتفاء بالقول « وأنهما أنجبا أبناء » يستدعي تساؤلات من نوع : أين ؟ ، وكَم ؟ ، ولم تحلوا ؟ . وأليس من المحتمل أن يكون الرجل الممارب عند أحدهم ؟ .

إن الصيغ كما ترى قاصرة عن التحديد ، ولكنها موحية ودالة ومثيرة لأسئلة عديدة : ورغم ما تمثله هذه المعلومات المرجوة من أهمية لرجال الشرطة لكن الكاتب أكثر أن تخفى الصيغ حرة دون اعتراض ، وأن تغفل الشرطة عن أهميتها ، ومن ثم توالت الصيغ أو عبرت العيون المراقبة بها دون الإفادة من أى منها ، لخصوصية التركيز التي تفتح أبواب الحيرة والاحتمالات فيتحقق الغرض القنى وهو تفاعل القارئ مع النص فينبض ببذل مزيد من الجهد ليتعادل مع جهد المؤلف أو يقاربه .

وتضيق الزوجة في نفس المقطع : « ولكنه تغير تغيراً خطيراً » ، فتستدرك بالأداة « لكن » التي انتقصت من منزلة الرجل وهددت من صفة « الطيبة » التي عرف بها لدى الزوجة والتي ألقت مزيداً من الضوء على تصرف الرجل الغامض . إلا أن الصيغة النامية التي تلت الاستدراك وهي « تغير تغيراً خطيراً » المؤلفة من الفعل والمصدر ووصف المصدر — قد تبدو غامضة لافتقادها إمكانية التحديد المباشر ، حيث اختصرت الإشارة إلى هذا التغير على علاقة الرجل ببائعة الناصيب ؛ فلا نعرف حقيقته : هل كان التغير إلى الأفضل أم إلى الأسوأ ؟ ، وهل أذى عم إبراهيم أحداً وهو يسبيل هذه العلاقة ؟ وما حجم انعكاس هذا التغير على الزوجة التي شاركتها شظف العيش ؟ .

ولكن هذه العبارة الاستدراكية التي تبدو غامضة مثيرة للتساؤلات — قد تضمنت معبراً إلى مركز الحركة المتوترة انتهت له الشرطة ؛ فقد عنيت بالتغير الذي طرأ على الرجل فانطلقت وراء الأسباب ، ومن ثم « انقض المخبرون على قهوة فؤاد ثم رجعوا ببعض ماصي الأحذية . » (٩) وهو تصرف نشيط وسريع أظهره « الانتقاض » على المقهى ، و « الرجوع » إلى القسم بالشهود . وهاتان الحركتان لم يفصل الكاتب بينهما بالصور أو الأحداث ، فالتفتنا بذلك مع رغبة عجيولة ملحة من القارئ في التوصل إلى الرجل مركز الحركة المتوترة ، ولذلك استدعت هذه الاستجابة الثنائية لغة عجل ذات معلومات إضافية هكذا « وهؤلاء وهؤلاء أكدوا أن ثمة علاقة بين عم إبراهيم وبائعة الناصيب الصغيرة التي تدعى بالإنجليزية والتي ربما تزوجها فرد اسماً الإشارة متجاورين « وهؤلاء وهؤلاء »

دون ذكر المشار إليه لكل منهما ، إذ لا حاجة إليه للذكره من قبل من جهة ، ولأن الاهتمام مركز الآن على ما يقال عن الرجل من جهة أخرى .

وفي نطاق هذا التركيز على إثبات سريع لما هو ضروري جاءت إفادات الشهود عن علاقة الرجل بالفتاة موجزة مختصرة ، فقد أكدوا العلاقة بينه وبين «بائعة الناصيب» «الصغيرة» - «الحستاء» - «التي ربما تزوجها» . وهذه التحديدات المتوالية التي لم نعرف غيرها قد أزكت حرارة الاستجابة الثنائية : التصرف النشط للشرطة ورغبتنا العجولة - لتتوصل أصل الاستجابة كشفاً للحقيقة وتعرفاً عليها ، وحينئذ يعتمد الكاتب - على هذا الأساس - إلى أن ينتقل نقلة كبرى غير ممهدة لأمر ، وغير مشعرة به ، إذ لا حاجة الآن إلى التمهيد والإشعار ، فعل الرغيم من أن البوليس - بناء على ما تلقى من معلومات - قد «اطمأن إلى أنه قد قبض على طرف الخيط لكنه لم يكن يعلم أن الطرف الآخر في أبو قير» (١٠) .

حقاً لقد نقلتنا العبارة الأخيرة نقلة مفاجئة من القاهرة حيث يعيش أناس آثار الحوادث الغامض إلى شاطئ «أبو قير» بالإسكندرية وهو المهرب الذي أوى إليه الرجل مركز الحركة المتوترة ، وقد اتسمت هذه العبارة الواحدة بالتركيز الشديد المتلائم مع النقل المفاجئ ، فضلاً عن تضمينها لجانب إيجابي هو «اطمئنان البوليس إلى الوصول . . .» ، وجانب ساي هو «جهل البوليس بمكانه حتى الآن» ، وقد عملت العبارة بدلالات المركبة : «الاطمئنان - الجهل» في نطاق الاستجابة الثنائية فأضيف الاطمئنان إلى حركة البوليس التشكك . وزاد الجهل من حدة رغبتنا في التعرف على الحقيقة من هذا «الطرف الآخر» .

وما دامت حركة الشرطة قد غلت ورغبتنا في سبر الغموض قد زادت ، فلا بد من نشوء إحساس عال يدعو إلى الاقتراب من باطن الرجل ، وهنا يثار سؤال من نوع : هل مقدور التعبير الموجز السريع أن ينهض بهذه المهمة لينكشف الغموض وتنجلي الحقيقة؟ لقد كان من الضروري أن لا يغيب عن الفنان تساؤل كهذا فيعمد من ثم إلى تهدئة سرعة العبارة واعطائها قدراً من الحرية وبعضاً من التفصيل ، قصداً إلى إعطاء حركة الحدث المتقدمة ، بغرض إيقاظنا على باطن عم إبراهيم مركز الحركة المتوترة ، فلجأ إلى التعبير المتأني عن شخصية الرجل وعن الجو المحيط به في مهربه التأني عن الأنظار ، وهذا التأني في التعبير قد تشكل من عناصر أسلوبية متنوعة تدعو إلى التأمل والنظر لما تتضمنه من طاقة عالية الإحياء ، فعم إبراهيم في مهربه «مجلس جلسة مريحة على الشاطئ» ، يراوح النظر بين البحر وبين ياسمينه التي تطايرت خصلاتها الذهبية في مهب النسيم ، وبدا حليق الذقن

مستور الصلابة تحت طاقة بيضاء كالجليد ، وعكست بشرته رواء وارتدت باسميته قسناً أنيقاً ، وتجلت تضاريتها كالماء المقطر ، جلسة عائلية سعيدة مريحة راضية ، وإن لم يخل هواء إبريل من لوعة برد ، والمكان شبه خال : لا أحد من المصيفين جاء . وأصحاب البيوت من اليونانيين يعيشون عن الشاطئ ، والحب يرفرف راقصاً حول الجلسة الجميلة . وتجلت في عيني عم إبراهيم نظرة تشوف ودهشة ، كأنه يستقبل العالم لأول مرة في طفولة بريئة ، فما رأى بحرًا من قبل ، بل إنه لم يجاوز أعقاب القاهرة طيلة حياته ، لذلك بهر البحر المصطخب والساحل المترامي والسماء الملغعة بالسحب البيضاء في صفاء الورد . ومضى يصغى إلى المدير المتقطع وهو يرسم ابتسامة فرحة سعيدة لا تفارق شفثيه . بدا أنه انطلق من أغلال الموسم ، وأنه يخلق في حلم ، وأنه يستمتع بأنغام الحب الشجية التي ترددها أعماقه النشوي (١١)

حقاً لقد عمد الكاتب إلى إبطاء التعبير وتفصيله وهو يسيل الاقتراب من الرجل . ولكنه لم يهدف بذلك إلى عرض اعتراف صريح يدين أو يبرئ ، لأنه معنى يأمر آخر هو أن الرجل « متوافق » مع نفسه توافقاً قد تأسس على ما يحيط به من مظاهر الجمال وعلى ما يشعر به من غبطة وسعادة إزاء هذا الجمال .

وقد أبرزت هذا التوافق جزئيات « لغوية » عديدة ، تعاونت على تشكيل معنى استدعى بدوره قدرًا من التراث التعبيري ، فتحدد من ثم انعكاسات تلك المظاهر الجمالية : فالبحر يجذب البصر والبصيرة لأنه يقابل « بحر القرار » الهادر الذي أراده دون تدم واستمر في تنفيذه من غير تراجع ، ولذا اقترن البحر بعروسه الصغيرة عندما أخذ « يراوح النظر بين البحر وبين باسميته » ، إذ هي أحد عناصر القرار السعيد . ويمثل البحر من جهة أخرى - « الانفتاح » على العالم الجديد بعد أن ظل سنوات طويلة أسير عالم مغلق ، فهو الآن « كأنه يستقبل العالم لأول مرة في طفولة بريئة » فما رأى بحرًا من قبل ، بل إنه لم يجاوز أعقاب القاهرة طيلة حياته ، فالمدينة القديمة في نظره جامدة القلب متحجرة العاطفة لا تعرف الرحمة ، وهي حقيقة بالتحلص منها في مقابل هذا العالم الجديد النابض بالحركة القريدة الآخذة بجماع البصر والبصيرة . هو « البحر المصطخب » ، والساحل المترامي . وهو « المدير المتقطع » ، هو الحياة الجديدة الخافقة بالمباهج المرتفعة فوق تضاريس معاناته بينما هو يسعى وينشد « الطريق » ليحتضن بالصفاء والمحبة ، وليتحد بالعالم الجديد على عناصر وسمت بظائفة من التجليات ومن الأوصاف الصافية ، التي توظف لمن ينشد « الوصول » الصوفي المتحرر من الجذب المادي ، فعم إبراهيم « حليق » - « مستور » بطاقية « بيضاء كالجليد » . وبشرته صافية تعكس « رواء » و« باسمية » تجلت تضاريتها

كالماء المقطر ، ، والحب يمنح « يرفرف راقصاً » ، وقد « تجلت » في عيني الرجل نظرة « تشوف » و « دهشة » كأنه يستقبل العالم لأول مرة في طفولة بريئة .

إن الرجل قد ارتكب في حق الآخرين جريمة أجمع عاينها الموظفون ورجال الشرطة ولكن عم إبراهيم لا يرى فيها حدث جريمة ، لأنه حكم مقياساً مخالفاً لمقاييسنا « الوضعية » ولذلك لم ترد في النص أية وحدة تعبيرية من منظور عم إبراهيم تشير إلى الحادث ، فكان ما ارتكبه يعد عملاً مشروعاً أو حقاً لا ينبغي أن يؤاخذ عاينه . إن الذي يدركه هو أنه قد وضع على طريق السعادة الحقيقية ، ويجب أن تتضامل الوسيلة وهو يمشي في هذا الطريق أمام رغبته في « الوصول » إلى تلك الغاية العالية ، التي جعلته لا يرى في الموجودات إلا جوهرها الصافي وأساسها الرائق ، وجعلته يقوى من رؤيته الجديدة حيث « رأى ما لم يكن يراه : رأى الفجر في طلعتة السحرية ، والغروب في عجائب ألوانه التي تتناسب من الشفق ، ورأى النجوم الساهرة والقمر الساطع والآفاق اللامتناهية ، رأى ذلك كله بقوة الحب الخالصة ، حتى عجب كيف يوجد بعد ذلك التكسد (١٢) » .

لقد أدى التكرار البلاغي لمادة الفعل « رأى » دوره في التأكيد على هذه الرؤية التي أصبحت « قراراً » لا تراجع فيه ، وأتى له التراجع ومجال الرؤية قد تعدى إلى عناصر تدنيه دنواً من الغاية العالية : الفجر في طلعتة السحرية — الغروب في عجائب ألوانه — النجوم — القمر — الآفاق اللامتناهية — لقد كان خلف رؤية صور هذه العناصر العديدة إدراك غير عادي « لقوة الحب الخالصة » التي هي هدف الواصلين في النهاية .

وقد أتى في أعقاب هذا « التكرار » تكرار آخر لوحداث مدارها كلمة السعادة مختلفة التركيب والموقع : « ربما حام حوله كثير ولكنه كان مصحماً على السعادة » السعادة التي يدرك أكثر من غيره كم هي زائلة ، لم يكن يطمح في أكثر من الاحتفاظ بما نال من سعادة إلى حين ، وألا يقع القبح عاينه قبل أن تنهار دعائم سعادته انهيارها الطبيعي بانقائه آخر ملهم مما يملك « (١٣) » . فقد عمل هذا التكرار في مجال القرار الذي دفع دفعاً إليه ، حقاً أنه حقق السعادة بالحب الجزئي والمائل والمنظر البديع ، ولكنه الآن لم يعد يهمه أن تنوم أو تتلاشى ، إنه يدرك كم هي زائلة ، وأن الاحتفاظ الدائم بهذا النوع من السعادة ضارب من المستحيل ، إنها مؤقتة ، وهي في سبيلها إلى الانهيار للانهيار الحتمي لأسبابها المادية ، ولكن يكفي أن قد « عرف » و « رأى » ، و « وصل » عن طريق ما نال من سعادة أساسها تلك الجزئيات المادية .

وسواء لديه أبقى أم انتهت ، فلم يعد بهم : ولذلك أمره صوت من الأعماق أن يسرح عروسه الصغيرة الجميلة ، ويتخلل لها عما بقي في حوزته من نقود بعد أن صدم فيها باكتشاف محاولتها سرقة : « وسمع صوت حنوناً في أعماقه يقول له : أوهبها النقود ومرحها » (١٤) ، ففعل : ولقد أمره نفس الصوت الحنون في أعماقه بالاعتصام بجامع أبي العباس فاستجاب لتقطع بالاعتصام كل صلة له بذلك العالم المادى . وهنا تعود اللغة إلى سابق نظامها وهو « التوالى السريع » ، فتتوالى الوحدات بسرعة لكونها ناشئة عن توتر روحى أمام « الحضرة الإلهية » ، وقد جعل الكاتب مدار هذه الوحدات فعلاً مركزياً مكرراً هو « يرضى » مسبقاً باستفهام لا يطلب جواباً : « لا يمكن أن يرضيك ما حصل لي ولا ما يحصل لي كل مكان — صغيرة وجميلة وشريرة . أيرضيك هذا ؟ وأبناى : أين هم ، أيرضيك هذا ؟ والعالم يطاردني لا لشيء إلا أنني أحبك . فهل يرضيك هذا » (١٥) ودعاه نفس الصوت مرة ثالثة إلى الاستسلام ليد الشرطى الذى ساقه قائلاً :

« تقدر تقول لي ما ذا دفعتك إلى تلك القفلة وأنت في هذا العمر » فيجيب إجابة قورية قاطعة صدقت على قراره النهائى وأكدت مواصلة سعيه في الطريق الجديد

الهوامش :

- (١) أنظر الدكتور محمود الزبيدي: قراءة الرواية دار المعارف بمصر ط الأولى ١٩٧٤، ومقدمة كتاب حاصر النقد الأدبي دار المعارف ط الأولى ١٩٧٥، ومقالات نقدية - مكتبة الشباب القاهرة ط الأولى ١٩٧٨، وقراءة الشعر - مكتبة الزهراء ١٩٨٥.
- (٢) سبب اختياري قصة لتجيب محفوظ راجع إلى أن أغلب الدراسات التي تناولت القصة القصيرة مفهوم «الوقف الجميد» عن النص «قد جعلت من قصصه «بدائيا غصيا» لها ومنطقة ظلم أيضا»...
- (٣) المجموعة القصصية دلتا الله مكتبة مصر.
- (٤) السابق ص ٦.
- (٥) السابق ص ٧.
- (٦) السابق ص ٨ - ٩.
- (٧) السابق ص ١٠ - ١١.
- (٨) السابق ص ١٥.
- (٩) السابق ص ١٦.
- (١٠) السابق ص ١٦.
- (١١) السابق ص ١٧.
- (١٢) السابق ص ١٧ - ١٨.
- (١٣) السابق ص ٢٢.
- (١٤) السابق ص ٢٣.
- (١٥) السابق ص ٢٤.
- (١٥) السابق ص ٢٤.
- (١٦) السابق ص ٢٥.

فهرس

صفحة	الموضوع
٣	١ - تقديم الجزء الخامس
٥	٢ - عقوبة السجن في الشريعة الإسلامية .
٥	أ. د. محمد عبد الحادي سراج
٢٧	٣ - الوثائق الإسلامية .
٢٧	د. عبد التواب شرف الدين
٤٧	٤ - حركة التأليف في العالم العربي المعاصر .
٤٧	أ. د. حامد طاهر
٦٥	٥ - حركة الروى في القصيدة العربية .
٦٥	أ. د. محمد حماسة عبد اللطيف
١٠٥	٦ - الأصوات وأثرها في المعجم العربي .
١٠٥	د. رفعت القرنواى
١٢٧	٧ - الثروة اللغوية العربية .
١٢٧	د. سعيد حسن بحرى
١٥١	٨ - نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب .
١٥١	أ. د. أحمد طاهر حسنين
١٧١	٩ - منهج شوقى ضيف في الدراسات الأدبية .
١٧١	أ. د. يوسف حسن نوفل
١٩٠	١٠ - قراءة القصة القصيرة .
١٩٠	د. حسن البندارى

مطبعة النفتة
٨٤٤٤٤٤

رقم الايداع بدار الكتب القومية

١٩٨٦ / ٥٥٧٠